XXX
19031

~~تخريج الاحاديث~~

كتاب

هداية الغبي المتحير من ضلالة الجبري المتجوز

اوراق

19031

ورق

١٦٤

كتاب هداية الغبي المتحير
من ضلالة الجبري المجور

تأليف الفقير الى رحمة ربه حيدر بن محمد بن زيد بن
محمد بن محمد بن عبيد الله الحسيني أعانه على طاعاته وعباداته
ووفقه لمرضاته وقرباته

الحمد لله المنعم
دخل في نوبة كاتب الاحرف الفقير الى
عفو مولاه الصمد ابرهيم بن الملا احمد
الشهير بابن الملا العباسي
الحلبي لطف الله تعالى به
وباصوله وفروعه
والمسلمين
اجمعين

نقل على سبيل الابتياع الى الفقير
الى الله تعالى حسبنا الله عبد الله
الظهير بن الحاجي رحمه الله تعالى
في رجب سنة سبعة اربعين وستمائة



١٩٠٢٢

٤٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الأكرمين

الحمد لله المنعم على عباده بضروب نعمه المعجز تعدادها المتكرم عليهم
بصنوف كرمه العزيز عدها الغزير عدادها المتبرع لهم بجزيل قسمه
المتناصرة أندادها المتطوع لهم بجميل منته المتواصلة أمدادها المتحنن
عليهم برأفته الوفي عهدها الواكف عهادها المتطول لهم بوافي الطول
والآلاء المتفضل عليهم بكافي الفضل والنعماء الجايد بسايغ الجود والحباء
العايد بسايغ البر المحسب الرجاء المتناسب الأرجاء الواهب أسنى العطايا
والمواهب المانح أسمى المنايح والمآرب القادر فلا يعجزه عن إدراكه مقدور
العالم فلا يعزب عن علمه باد ولا مستور السميع فلا ينأى عن إحاطته
مسموع ولا مذكور البصير فلا يخفى عنه مساحب الذر في حندس الدجور
المتعالي عن مماثلة عباده في التكييف والتحديد المنزه عن مشاكلة خلقه في
التصوير والتجسيد الذي ابتدأ بريته بأصول النعم وفروعها فأجزل وأسدى
إليهم غرايب الرغايب فوفر وكمل وأسعف كل آمل من فوايده الهنية بما رجا
وأمل وسنى لكل طالب من مرافده السنية مرامه وسهل أحمده حمد عبد
أفرغ في الحمد كنه جهده ووسع اقتداره وأشكره شكر مخلص أنفد في الشكر كده

مَعَ أَعْتَرَافِهِ بِالتَّقْصِيرِ عَنْ مِقْدَارِهِ وَأُثْنِي عَلَيْهِ ثَنَاءً يَسْتَنْفِدُ بَلِيغَ النُّطْقِ
وَالْمَقَالِ وَأَحْمَدُهُ لِمَجِيدًا يَسْتَفْرِغُ جُهْدَ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ وَأُؤْمِنُ بِهِ
إِيمَانَ عَارِفٍ بِحَقِيقَةِ تَوْحِيدِهِ وَعَدْلِهِ وَأَدْعُو لَهُ إِذْعَانَ مُعْتَرِفٍ بِشَامِلِ
إِفْضَالِهِ وَكَامِلِ فَضْلِهِ وَأَخْضَعُ لَهُ خُضُوعَ مُسْتَكِينٍ عَظَّمَهُ عَنْ شَطَطِ
الْإِصْدَارِ وَالْإِيرَادِ وَأَخْتَعُ لَهُ خُنُوعَ مُسْتَبِينٍ نَزَّهَهُ عَنْ جَنَفِ الْبَرِيَّةِ
وَظُلْمِ الْعِبَادِ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْمُتَوَحِّدُ فِي أَزَلِيَّتِهِ الْمُتَفَرِّدُ بِإِلَهِيَّتِهِ
الْمُنْصِفُ لِخَلْقِهِ وَبَرِيَّتِهِ الْعَادِلُ فِي حُكْمِهِ وَقَضِيَّتِهِ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
الْمُصْطَفَى وَرَسُولُهُ الْمُجْتَبَى وَنَبِيُّهُ الْمُرْتَضَى وَوَلِيُّهُ الْأَوَّلُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى
وَصَفْوَتُهُ الْمُنْتَجَبُ مِنْ أَكْرَمِ نِجَارٍ وَعُنْصُرٍ وَخِيَرَتُهُ الْمُنْتَخَبُ مِنْ أَشْرَفِ
قَبِيلٍ وَمُعْتَبَرٍ الْمَبْعُوثُ رَحْمَةً لِلْخَلْقِ بِالْأَمْرِ الصَّادِعِ وَالدِّينِ الرَّافِعِ وَالْحَقِّ
النَّاصِعِ وَالضِّيَاءِ اللَّامِعِ الدَّاعِي إِلَى اقْتِفَاءِ مَنَاهِجِ الْهُدَى وَاتِّقَاءِ مَحَالِّ
الرَّدَى الْهَادِي إِلَى مِهَادِ الْفَلَاحِ وَالرَّشَادِ الْمُؤَدِّي زِنَادَ الْقَصْدِ وَالسَّدَادِ
الْمُنْقِذُ مِنْ وَرْطَاتِ الشِّرْكِ وَالْإِلْحَادِ الْمُنْجِي مِنْ فَرْطَاتِ سُوءِ الْآرَاءِ وَالْاعْتِقَادِ
الدَّالِّ عَلَى أَوْفَى الْمَنَاهِجِ وَأَشْهَدُ الْبَاعِثِ عَلَى أَسْنَى الْمَرَاجِ وَالْمَرَافِدِ الْمُنْزِهِ
عِبَادَ اللَّهِ بِهَدْيِهِ عَنِ اتِّخَاذِ الْأَنْدَادِ وَالْأَوْثَانِ الْمُخْرِجِ بِرَيَّتِهِ بِأَمْرِهِ

وَنَهْيِهِ عَنْ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ وَنَزَوَاتِ الْعُدْوَانِ بَعَثَهُ وَالنَّاسُ فِي مُنَاهَدَةِ
الشِّرْكِ جَاثِرُونَ وَفِي غَمَارِ الْكُفْرِ غَائِصُونَ وَبِالْأَصْنَامِ مُعْتَصِمُونَ وَعَلَى
الْأَوْثَانِ عَاكِفُونَ قَدْ دَعَاهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَى سَنَنِ الْغَيِّ فَلَبَّوْا دَعْوَتَهُ وَاسْتَرْلَمَ
عَنْ سَنَنِ الرُّشْدِ فَوَطِئُوا عَقَبَهُ وَرَكِبُوا مَزَلَّتَهُ وَسَوَّلَ لَهُمْ سُلُوكَ الْجَهَالَةِ
فَمَكَحُوهُ سُوَلَهُ وَأَمَالَهُمْ عَنِ الْهُدَى إِلَى الضَّلَالَةِ فَأَنَالُوهُ مَأْمُولَهُ فَأَقَامَ
لَهُمُ الْمُبْهُونَ بِالْحَقِّ أَعْلَامَ الْهِدَايَةِ وَجَنَّبَهُمْ فُجَجَ الضَّلَالِ وَالْغَوَايَةِ وَأَيْدِي
لَهُمْ سِمَاتِ النَّجَاحِ لِيَتَّبِعُوهَا وَتَلَا عَلَيْهِمْ آيَاتِ الْفَلَاحِ لِيَسْمُوهَا وَيَعُوهَا
فَأَطَاعَهُ وَوَالَاهُ مَنْ أَجَابَ دَاعِيَ اللَّهِ مِنْ كَثَبٍ وَعَصَاهُ وَدَاجَاهُ مَنْ ثَابَ
إِلَى الْمَهَالِكِ وَالْعَطَبِ وَدَلَّ أُمَّتَهُ عَلَى صَفْوَةِ عِتْرَتِهِ الْقَائِمِينَ بَعْدَهُ مَقَامَهُ
وَالْوَاصِفِينَ لَهُمْ قَضَايَاهُ وَأَحْكَامَهُ وَالْعَادِلِينَ بِهِمْ إِلَى حِقَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّاهِجِينَ
لَدَيْهِمْ سُبُلَ الْفَوْزِ وَالْأَمَانِ وَالْمُوضِحِينَ مَا غَمَضَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَلْوِيِّ الْعَقْلِ
عَلَيْهِمْ وَالسَّمْعِ وَالْمُظْهِرِينَ لَهُمْ مَا خَفِيَ مِنْ أَسْبَابِ الضُّرِّ وَالنَّفْعِ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ
عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ مَا نَطَقَ
نَاطِقٌ وَرَمَقَ رَامِقٌ وَسَمَا سَامٍ وَذَرَّ شَارِقٌ صَلَاةً يَبْقَى الْأَرْمَانُ بَقَاءَهَا
وَيَعْيَى الْإِمْكَانُ فَنَاءَهَا صَلَاةً تُزْلِفُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْعَرْضِ الْأَكْبَرِ وَتُؤْمِنُ

لديه من هول يوم المحشر وتنقع ظمأ قايلها من سلسل الكوثر
وتظفر عاملها منه بالنصيب الأجزل والحظ الأوفر وتحظيه بالنعيم
المشفوع بالخلود وتنجيه من عادية نار يقال لها هل امتلأت وتقول هل
من مزيد وسلم وكرم وشرف وعظم ٥ وبعد فإنه أشار
من إشارته حتم وإجابته غنم إلى إيراد الكلام على الجبرية المجورة
والقدرية المتحيرة لا المتخيرة بما يظهر فساد اعتقادها ويجهر
سيئ اعتبارها وانتقادها ويبين متباين آرائها ويوضح فاضح
أهوائها ويبطل ما تمسكت به ويوهي ما اعتلقت بسببه ويبرزها في
جلباب الخجل ويقفها في مداحض الزلل لأن معتقدها إذا اعتبره ذو
الاعتبار والنظر وتدبره مجيل الفكر المبرأ من شايبة الكدر وجد
خطأهم وخطلهم ظاهر البيان وتبين غلطهم وزللهم بادي البرهان متعادي
الرهان لأنهم ظنوا برأيهم الفاسد ونظرهم الواهي المعاقد أن إضافة
أفعال العباد إلى فاعليها مع وضوح سبيله وإرشاد دليله وتبين
حصوله وتحقق جملته وتفصيله موهن الاقتدار الإلهي ومضعف
الجلال الصمدي وذهلوا فيه عن حقيقة الحق الواضح في سبل التكليف

وضلوا عن منهج الرشد اللاحب اللائح بالتعطيل والتحريف فأجبت
الى تبطيل مذاهبهم وتبيين معايبهم مستعينا بالله سبحانه ومستدعيا
لطفه الكامل وتوفيقه الشامل ومتقربا اليه بتبيانه وكشف
قناع بيانه ومعتضدا بحوله وقوته فيما نحوته ومستمدا وافر طوله
وعصمته فيما قصدته وتوخيته وراجيا منه سني الجزاء يوم
العرض وتوفير الحباء لدى الرفع والخفض وهو المأمول لتحقيق
الرجاء وتوفير الوفاء بمنه وجوده وجزيل موعوده وقد
فصلته سبعة فصول وضمنت كل فصل بيان ما ترجمته به
ليتأمله الناظر المتفكر ويتدبره اللامح المتدبر ويستبصر
به الرائد المستبصر ويستنصر به المستنجد المستنصر
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وبه اعتصمت وهو حسبي ونعم الوكيل

الفصل الأول

في وصف مذاهبهم العارية من الصواب الوافية الاختلال والاضطراب

اعلم أن القول بالجبر المنافي لأدلة العقل والسمع الواضح برهانها

الفايز رهانها اللايح بيانها الراجح ميزانها قد كان طوايف من
المشركين وعبدة الاصنام والاوثان به قايلين وعليه عاملين انقيادا
لجهالاتهم المزينة لهم الاباطيل المزخرفة لديهم الاضاليل كتوجيه
العبادة الى غير مستحقها من الجمادات التي لا يقع منها ضر ولا نفع ولا
خفض ولا رفع ولا نعمة اصلية ولا فرعية على منعم عليه تستحق بها
العبادة التي هي غاية الشكر على غاية النعم ونهاية القسم جهلا
بمقتضى العقل المصون عن الزلل المحمي عن الخطا والخطل وقد انبا بذلك
تعالى فيما حكاه عنهم في قوله سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا
ولا اباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا باسنا
قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان انتم الا
تخرصون فان قال قايل ان السين في قوله سيقول للاستقبال فتقتضي
ان لا يكون وقع منهم ذلك القول قلنا الدليل على وقوع ذلك منهم قوله
سبحانه وان انتم الا تخرصون اي تكذبون والتكذيب انما يكون لمن قال
الكذب لا لمن لم يقله واما المحكي عنهم من قولهم لو شاء الله ما اشركنا
المراد به منهم انه قد شاء ان نشرك وقوله قل هل عندكم من علم

المستحقة

اي تكذبون في قولكم هذا

فتخرجوه لنا استفهام إنكار يرد عليه قوله تعالى إن يتبعون إلا الظن
والظن خلاف العلم ومما أنبأ تعالى به عن المشركين منهم قوله سبحانه
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا أشهدوا خلقهم ستكتب
شهادتهم ويسئلون وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم مالهم بذلك من
علم إن هم إلا يخرصون يريدون أنه قد شاء أن نعبدهم ولو شاء أن
لا نعبدهم ما عبدناهم وأقاموا ذلك مقام الاعتذار في توجيه العبادة
إليهم وقمعها عليهم فكذبهم الله تعالى في دعواهم هذه بقوله إن هم إلا
يخرصون أي يكذبون في ادعائهم أن الله يشاء عبادتهم الملائكة وهذا
التكذيب عام لكل من دان بدينهم وجاحدوهم لاطراد علته
وشمول مقتضيه وموجبه ٥ ولما أسلم من المشركين من أسلم
في صدر الإسلام أخلص منهم من عرف بالإخلاص وجانب الدين الفاسد
جملة وتفصيلا وأصلا وفرعا وسرا وجهرا الأدلة العقلية
عنده على بطلانه وفساده وبقي من لم يخلص منهم على الإصرار لديه الغي
والإصرار على عقده المعوج غير المستقيم ممن كان إسلامه لغرض
نفسي أو لغرض دنيوي أو مخافة غلبة أو لحقن دمه وصون ماله

وحرمه أو غبطة لمن دخل في الإسلام حذارا أن ينتظم نظامه
ويتم تمامه فيفوز الداخل فيه بالحظوة ويتسم النازح عنه بالشقوة
فأظهر المداجي من شعار الإسلام ما أظهر وأضمر من الخلاف ما أضمر
فكان الموسومون بهذه السمة يبدوا منهم بأخرة في نفثات المقال
وسقطات الفعال ما يستدل بباديه على خافيه وبمظهره على مضمره
وبمعلنه على مستسره وشاهد ذلك قول الله جل جلاله لنبيه صلى
الله عليه وآله إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله
والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون
يريد أنهم كاذبون في اعتقادهم صحة شهادتهم أنه رسول الله
لا في التلفظ بها لأن النطق بما هو الحق ثم قال تعالى اتخذوا أيمانهم
جنة فصدوا عن سبيل الله إنهم ساء ما كانوا يعملون أي جعلوا ذلك
سترا من إظهار الكفر يستترون به مخافة أن يقتلوا ويسبوا وتؤخذ
أموالهم كما فعل بمظهري الكفر والجنة السترة التي يستتر بها لدفع
الضرر والأذى كالسلاح لمنعه المستتر به من الجراح ومنه تسمية البستان
جنة لأنه تجنه الشجر وكذلك سمي الجنون جنة لستره العقل وأصل الجميع

لكن إخبارهم بأنهم يشهدون أنه رسول الله حقيقة غير الصدق

السِّتْرُ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ مَنَعُوا مَنْ اتِّبَاعِ الْحَقِّ مَنْ اقْتَدَى بِهِمْ
وَعَمِلَ عَلَى قَوْلِهِمْ وَقَالَ الضَّحَّاكُ الْمُرَادُ بِأَيْمَانِهِمْ حَلِفُهُمْ لِلسَّامِعِي
مَقَالِهِمْ أَنَّهُمْ مِنْهُمْ فَجَعَلُوا ظَاهِرَ تَصْدِيقِهِمْ سُتْرَةً لَهُمْ عِنْدَ مُصَدِّقِهِمْ وَقَوْلُهُ
سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ أَيْ بِئْسَ مَا عَمِلُوا مِنْ إِبْطَانِ الْكُفْرِ وَإِظْهَارِ الْإِيمَانِ
ثُمَّ قَالَ تَعَالَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا
يَفْقَهُونَ أَيْ أَظْهَرُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ شِعَارَ الْإِيمَانِ بِإِقْرَارِهِمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرُوا بِقُلُوبِهِمْ بِتَكْذِيبِهِمْ بِاطِنًا صِحَّةَ
هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَقَوْلُهُ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَيْ وَسَمَتْ بِسِمَةٍ تُفَرِّقُ
بِهَا الْمَلَائِكَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَوْلُهُ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ أَيْ
لَا يَعْرِفُونَ الْحَقَّ لِجَحْدِهِمْ تَوْحِيدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَصِفَاتِهِ الْمُوجِبَةَ لَهُ الْوَاضِحَ
الْإِلَهِيَّةَ وَلِإِنْكَارِهِمْ نُبُوَّةَ رَسُولِهِ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ وَالنَّاهِي الْفَاضِحَ
عَنِ ارْتِكَابِ الْبَاطِلِ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ
أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ
كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ
وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ حُسْنُ مَنْظَرِهِمْ وَجَمِيلُ بِزَّتِهِمْ مَعَ قُبْحِ مُخْبَرِهِمْ يَعْنِي لِلنَّاظِرِ

وقوله تسمع لقولهم أي تصغي اليه الحسن بيانهم وبلاغة ألسنتهم
وان كانوا كالخشب المسندة تشبيها لهم بخشب مناكلها لخرة
لكنها مسندة فيحسبهن برآها أنها سليمة صحيحة والحشب
جمع حشبة ومثاله مع تسكين الشين من خشب بدن وبدنة ومثاله
في قراءة من ضم الشين من خشب ثمر وثمرة ومعنى يحسبون كل
صيحة عليهم الاخبار عن خورهم وهلعهم فيحسبون أي صيحة
سمعوا أنها نفير لهم وانهم المقصودون بها لجبنهم وخورهم ثم
أخبر تعالى النبي صلى الله عليه وآله أنهم اعداؤه واعداء المؤمنين
معه وأمره بالحذر منهم أن يفشوا أسراره الى الكفار لموافقة
باطنهم لهم وقوله قاتلهم الله قيل معناه أخزاهم الله
وقيل معناه أفناهم الله مقام من يقاتله عدو قاهر له وهو
أشد ما يكون من البلاء النازل به وأو ضحه بيانا عن مكروهه وقوله
أنى يؤفكون أي كيف يصرفون عن الحق تعجبا من سوء اختيارهم
ثم قال تعالى واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤوسهم
ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون والمراد بذلك المنافقون أيضا ولووا

رُؤُوسَهُمْ أَيْ حَرَّكُوهَا وَهَزُّوهَا اسْتِهْزَاءً بِدُعَائِهِمْ إِلَى ذَلِكَ وَقُرِئَ لَوَّوْا
بِالتَّشْدِيدِ وَالْمُرَادُ بِهِ تَكْثِيرُ الْفِعْلِ وَقُرِئَ لَوَوْا بِالتَّخْفِيفِ وَالْمُرَادُ بِهِ
تَقْلِيلُهُ وَقَوْلُهُ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ أَيْ يَحْسَبُونَ سَبِيلَ الْحَقِّ
تَجَبُّرًا وَتَكَبُّرًا عَنِ الِانْقِيَادِ إِلَيْهِ ۝ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ
الْفَاسِقِينَ وَهَذَا إِخْبَارٌ مِنْهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِتَسَاوِي
الِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ وَعَدَمِهِ وَأَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ عَلَى كُلِّ الْحَالَيْنِ لِإِخْفَائِهِمُ الْكُفْرَ حَقًّا
وَإِظْهَارِهِمُ الْإِيمَانَ بَاطِلًا وَذَلِكَ إِدْغَالٌ فِي الدِّينِ لِأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَظْهَرَ كُفْرَهُ
تَجَنَّبَهُ الْمُؤْمِنُ وَإِذَا نَافَقَ ظَنَّ بِهِ الْمُؤْمِنُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَاغْتَرَّ بِهِ وَقَوْلُهُ
إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ أَيْ إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ إِذَا خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا عَلَى
مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ وَلَا رُجُوعٍ إِلَى الْحَقِّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْهِدَايَةَ فِي دَارِ
التَّكْلِيفِ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ بَيَّنَ طُرُقَ الْهِدَايَةِ فِي الدُّنْيَا لِلْمُكَلَّفِينَ جَمِيعًا فَالْفَاسِقُ
وَالصَّالِحُ فِي إِيضَاحِ الْهِدَايَةِ لَهُ سَوَاءٌ فَمَنِ اهْتَدَى فَقَدْ فَازَ وَنَجَا وَمَنْ ضَلَّ فَقَدْ
خَابَ وَهَوَى وَقَالَ الْحَسَنُ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُمْ يَمُوتُونَ عَلَى النِّفَاقِ فَلَمْ
يَسْتَغْفِرْ لَهُمُ الرَّسُولُ وَقِيلَ إِنَّهُ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ بِشَرْطِ حُصُولِ

التوبة منهم وأن يكون باطنهم مثل ظاهرهم لأن اظهار الايمان مع
ابطان الكفر غير نافع لهم وذلك حقيقة النفاق ٥ فهذا
منتهى ما اقتضاه أول الكلام في تقسيم من أسلم مخلصا ومن أظهر
الاسلام مدغلا مموها ٥ واعلم أن ما نحن بصدد الكلام
عليه في هذا الكتاب وهو الخبر لم يقل به أحد في عصر رسول الله صلى
الله عليه وآله ولم يذهب اليه ذاهب في زمنه وقد كان هو عليه افضل
الصلاة والسلم يخبر في كلامه من القول بالعدل ما لا يخفاه ٥
فمن ذلك ما ذكره على وجه الرواية عن الله سبحانه قوله تعالى
ابن آدم بفضل نعمتي قويت على معصيتي وبعصمتي وعوني أديت الي
فرائضي فانا أولى باحسانك منك وأنت أولى بذنبك مني فالخير مني
اليك بما أوليتك أبدا والشر منك الي بما جنيت فلي بذلك الحمد ولي
الحجة عليك ٥ ومن ذلك ما روي عن أبي بن كعب أنه
سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول الشقي من شقي بعمله والسعيد
من سعد بعمله ٥ ومن ذلك ما رواه أنس عنه صلى الله عليه
وآله أنه قال ما هلكت أمة قط حتى يكون الخبر قولهم ٥

ومن ذلك ما روي عن ابن عمر أن رجلا جاءه فقال يا أبا عبد
الرحمن إن أقواما يزنون ويسرقون ويشربون الخمر ويقتلون النفس التي
حرم الله ويقولون كان ذلك في علم الله ولم نجد منه بدا فغضب ثم قال
سبحان الله العظيم قد كان ذلك في علمه أنهم يفعلونها ولم يجعل لهم علم
الله على فعلها حجة يا أبي عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
وآله يقول مثل علم الله فيكم كمثل السماء التي تظلكم والأرض التي تقلكم
فكما لا تستطيعون الخروج من السماء والأرض فكذلك لا تستطيعون الخروج
من علم الله وكما لا يحجبكم السماء والأرض على الذنوب فكذلك لا يحجب
علم الله عليها ثم قال ابن عمر لعبد يعمل المعصية ثم يقول بزعمه
على نفسه أحب إلي من عبد يصوم النهار ويقوم الليل ويزعم أن الله أولى بخطيئته
منه ٥ ومن ذلك ما رواه أبو أمامة عن رسول الله صلى الله
عليه وآله أنه قال إذا كان يوم القيمة جمع الله الخلائق في صعيد واحد
فينادي المنادي من بطنان العرش ألا كل من برأ الله من ذنبه وألوهه نفسه
فليدخل الجنة آمنا غير خائف ٥ ومن ذلك ما روي عن أمير
المؤمنين علي عليه السلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا قام إلى الصلاة

قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من
المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت
ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا إنه لا
يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق إنه لا يهدي لأحسنها
إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت لبيك وسعديك
والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت وتعاليت
أستغفرك وأتوب إليك ٥ وفي هذا الحديث من نفي الجبر ما هو واضح
وهو مما رويته في جملة صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري
النيسابوري عن شيخي العالم صالح الدين أبي بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي
القرطبي رحمه الله عن شيخه إمام المقام أبي نصر عبد الملك بن أبي القاسم النهاوندي
عن القاضي أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري عن أبي الحسين عبد الغافر بن محمد
الفارسي عن أبي أحمد محمد بن عيسى الجلودي عن أبي إسحق ابرهيم بن محمد بن سفيان
عن أبي الحسين مسلم بن الحجاج ورواه مسلم باسناد مرفوع إلى عبيد الله بن
أبي رافع عن علي عليه السلام كما تقدم ٥ ومن ذلك ما روي عن النبي

صلى الله عليه وآله أنه سئل عن تفسير سبحان الله فقال هو تنزيه
الله عن كل سوء ٥ ومن ذلك ما روينه مرفوعا بإسناده
إلى أبي إسحق السبيعي قال قال شيخ من أهل الشام حضر صفين مع أمير
المؤمنين عليه السلم بعد انصرافهم من صفين أخبرنا يا أمير المؤمنين عن
مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء من الله وقدر فقال له نعم يا أخا أهل
الشام والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئا ولا هبطنا
واديا ولا علونا تلعة إلا بقضاء من الله وقدر فقال الشامي فعند الله
أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين وما أظن أن لي أجرا في سعيي إذ كان الله
تعالى قضاه علي وقدره لي فقال أمير المؤمنين عليه السلم إن الله
تعالى قد أعظم لكم الأجر على مسيركم وأنتم سائرون وعلى مقامكم وأنتم
مقيمون ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليها مضطرين ولا
عليها مجبرين فقال الشامي وكيف ذلك والقضاء والقدر ساقانا
وعنهما كان مسيرنا وانصرافنا فقال له أمير المؤمنين عليه السلم ويحك
يا أخا أهل الشام لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما لو كان ذلك
كذلك لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد والأمر من الله

تعالى والنهي منه وما كان المحسن أولى بثواب الإحسان من المسيء ولا
المسيء أولى بعقوبة الذنب من المحسن تلك مقالة عبدة الأوثان
وحزب الشيطان وخصماء الرحمن وشهداء الزور وقدرية هذه الأمة
ومجوسها إن الله تعالى أمر عباده تخييرا ونهاهم تحذيرا وكلف يسيرا
وأعطى على القليل كثيرا ولم يطع مكرها ولم يعص مغلوبا ولم يكلف
عسيرا ولم يرسل الأنبياء لعبا ولم ينزل الكتب على العباد عبثا وما
خلق السموات والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا
فويل للذين كفروا من النار فقال الشامي فما القضاء والقدر
اللذان كان مسيرنا بهما وعنهما فقال الأمر من الله تعالى
بذلك والحكم منه ثم تلا وكان أمر الله قدرا مقدورا فقام الشامي
مسرورا فرحا لما سمع هذا المقال وقال فرجت عني يا أمير المؤمنين
فرج الله عنك وأنشأ يقول

أنت الإمام الذي نرجوا بطاعته يوم النشور من الرحمن رضوانا
أوضحت من ديننا ما كان ملتبسا جزاك ربك عنا فيه إحسانا
نفي الشكوك مقال منك متضح وزاد ذا العلم والإيمان إيقانا

فلن أرى عاذرا في فعل فاحشة ما كنت راكبها سرا وإعلانا
كلا ولا قايلا يوما لداهية أرداه فيها لدينا غير شيطانا
ولا أراد ولا شاء الفسوق لنا قبل البيان له ظلما وعدوانا

وأقول اعلم أن قول الشامي وسؤاله عن مسيرهم إلى حرب من حاربوه بصفين
أكان بقضاء من الله وقدر دال على خطور الإجبار بباله أي هو
مما أجبرنا الله عليه وألجأنا إليه والدليل على ذلك أنه لما أجابه
أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلم بقوله نعم وما أكد به ذلك من تقسيم
الأفعال الصادرة منهم وأنها على تنوع تصرفها بقضاء من الله
وقدر قال فعند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين وما أظن
أن لي أجرا في سعيي إذ كان الله تعالى قضاه علي وقدره لي يريد
أنه إذا كان إجبارا وواقعا عن غير اختياري وإرادتي وقصدي فلا
أستحق عليه أجرا ولا جزاء لأن من يجبر على فعل ويقهر عليه هذا حكمه
فقال عليه السلم في عكس الخاطر الذي خطر للشامي إن الله قد
أعظم لكم الأجر على مسيركم وأنتم سايرون وعلى مقامكم وأنتم مقيمون
ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليها مضطرين ولا عليها

مجبرين فنفى الإكراه والإجبار نفيا عاما واضحا فلما سمع
ذلك منه الشامي استفسره عما تضمنه جوابه معما قد خطر له
من أن القضاء والقدر ساقاهم وحكما بمسيرهم وانصرافهم من غير
إرادتهم واختيارهم فقال عليه السلم ويحك يا أخا أهل الشام
رافة به صح
وويح كلمة رحمة فأضافها إليه ويقال منها ويح لزيد يرفع بالابتداء
وويحا لزيد ينصب صح بإضمار فعل كأنه قيل ألزمه الله ويحا ويقال ويح
زيد بالإضافة فينصب بإضمار فعل أيضا وضد ويح ويل وهي كلمة
عذاب ثم قال عليه السلم لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا
حتما إشارة إلى ما ظنه الشامي وإبطالا لما توهمه ثم علل إبطاله بقوله
لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد
والأمر من الله تعالى والنهي منه وهذا الكلام منه عليه السلم هو
مدلول الدليل الواضح ومقتضاه وقول الحق والنطق بالصدق على ما
أخبر به الرسول الأطهر صلى الله عليه وآله عنه في قوله علي مع الحق والحق
مع علي يدور معه حيثما دار لأن الإنسان لو كان مجبرا على فعل
الطاعة لم يستحق بها ثوابا لأن الثواب إنما يستحق بفعلها ووقوعها

من المكلف المختار الذي هو قادر على فعلها وتركها فاذا فعلها
مختارا تقربا الى الله اي الى رضوانه استحق اجرا عليها بالثواب ولو
اجير على فعل المعصية لبطل استحقاقه بها العقاب لانه مكره على
فعلها فلو اراد تركها لم يستطع على قول معتقدي الاجبار فبطل مقتضى
ذلك الثواب والعقاب وسقط الوعد بالثواب والوعيد بالعقاب عما
تبعا لهما وكذلك يسقط الامر من الله تعالى بالطاعة والنهي عن
المعصية تبعا لهما ايضا لان الامر انما يتوجه من الامر الى المامور
بفعل او ترك اذا كان مستطيعا الفعل المامور به وتركه وترك المنهي
عنه وفعله فاعتمد الصواب منهما باقتداره واختياره فاذا كان
على قولهم مسلوب الاختيار فقد بطل توجه الامر والنهي اليه
لبطلان حقيقتهما فيه وقد ثبت بنصوص واضحة الامرية فيه صدور
الاوامر من الله سبحانه والنواهي الى عباده في كتابه المجيد فبطل
بنصوصهما رأي من ادعى امرا يقتضي بطلانهما ثم ما بعد ذلك
من تمام كلامه المفروض باصاح الحق وبناء الصدق مطابق
لما تقدم وموافق بما آخرا لما قدم واما جوابه عليه

السلم للشامي آخرا لما قال فما القضاء والقدر اللذان كان
مسيرنا بهما وعنهما بقوله الأمر من الله يذلك والحكم منه
ثم تلا وكان أمر الله قدرا مقدورا واعلم ان توجه أمر الله
تعالى بقتال هؤلاء الذين قاتلهم هو مستفاد من قوله سبحانه
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما
على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله وهو بغاة
بشهادة الرسول الأطهر صلى الله عليه وآله في قوله لعمار بن ياسر
تقتلك الفئة الباغية تدعوهم الى الجنة ويدعونك الى النار وهذا
حديث مجمع على صحته واذا كان الله سبحانه أمر بقتال الطائفة
المؤمنة اذا بغت فاحد الطائفة التي تدعوا الى النار أبى الى
عمل أهل النار ٥ واعلم أن القضاء ينقسم أربعة أقسام
بشواهد كتاب الله المجيد أحدها بمعنى الخلق والايجاد كقوله
تعالى فقضاهن سبع سموات في يومين وأوحى في كل سماء أمرها
والآخر بمعنى فصل الحكم كقوله تعالى والله يقضي بالحق
والآخر بمعنى الأمر كقوله سبحانه وقضى ربك ألا تعبدوا الا

إِيَّاهُ أَيْ أَمَرَ بِذَلِكَ وَلَا وَجْهَ لِهَذَا سِوَى الْأَمْرِ بِعِبَادَتِهِ وَتَرْكِ عِبَادَةِ
غَيْرِهِ وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ الْقَضَاءِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْأَعْلَى الْأَمْرِ لِأَعَمِّ
لِأَنَّهُ لَوْ حَمَلَهُ جَاهِلٌ عَلَى الْإِخْبَارِ لَكَانَ وَاضِحَ الْبُطْلَانِ لِوُجُودِ
مَنْ عَبَدَ غَيْرَهُ مِمَّنْ لَا تُحْصَى عَدَدًا وَهَذَا الْوَجْهُ الَّذِي أَشَارَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ لِلشَّافِعِيِّ وَتَلَا شَاهِدًا عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى وَكَانَ أَمْرُ
اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ۝ وَالْآخَرُ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ
وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا أَيْ أَعْلَمْنَاهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ بِمَا يَكُونُ مِنْهُمْ مِنَ
الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَمِنَ الْعُلُوِّ بِالتَّعَظُّمِ وَالتَّجَبُّرِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ
بِقَتْلِهِمُ النَّاسَ ظُلْمًا وَتَغَلُّبِهِمْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ عُدْوَانًا وَقَهْرًا وَإِخْرَابِهِمْ دِيَارَهُمْ
بَغْيًا وَقَسْرًا ۝ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَلَّ ظَنَنْتَ قَدَرًا
حَتْمًا فَمَعْنَاهُ وَاجِبًا وَالْقَدَرُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَضَاءِ كَمَرَضٍ
مَنْ يَمْرَضُ وَمَوْتِ مَنْ يَمُوتُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا يَكُونُ بِالْإِخْبَارِ وَقَدْ يَكُونُ
مِنْهُ مَا هُوَ تَكْلِيفُ مَا يُكَلَّفُ فَيَكُونُ بِالْخِيَارِ ۝ وَقَوْلُهُ وَمَا كَانَ لِلْمُحْسِنِ
أَوْلَى بِثَوَابِ الْإِحْسَانِ مِنَ الْمُسِيءِ وَلَا الْمُسِيءُ أَوْلَى بِعُقُوبَةِ الذَّنْبِ مِنَ الْمُحْسِنِ

يُرِيدُ أَنَّ الْإِحْسَانَ الصَّادِرَ مِنْ فَاعِلِهِ إِذَا اعْتَقَدَ الْخَيْرِيَّ أَنَّهُ فِعْلُ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ عَلَى يَدِهِ أَوْ أَنَّهُ أَجْبَرَهُ وَأَكْرَهَهُ عَلَى فِعْلِهِ فَقَدْ نَفَى أَنْ يَكُونَ
فِعْلَهُ وَاخْتِيَارَهُ فَلَا يَسْتَحِقُّ ثَوَابًا بِسَبَبِهِ وَلَا يَكُونُ أَحَقَّ بِهِ مِنَ الْمُسِيءِ
لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي انْتِفَاءِ مَا بِهِ عَرَفَ إِرَادَتَهُمَا فَلَا اسْتَحَقَّ وَمُنِعَ عَنْهُمَا لِانْتِفَاءِ
اخْتِيَارِهِمَا وَكَذَلِكَ الْمُسِيءُ لَا يَكُونُ أَحَقَّ بِعُقُوبَةِ الذَّنْبِ مِنَ الْمُحْسِنِ
لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي انْتِفَاءِ اخْتِيَارِ الذَّنْبِ عَنْهُمَا ۝ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ
مَقَالَةُ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ وَحِزْبِ الشَّيْطَانِ وَخُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ وَشُهَدَاءِ الزُّورِ
يُرِيدُ أَنَّ الْمَجْبِرَةَ قَدْ جَهِلُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ
عَلَيْهِ فَكَانُوا مِثْلَ عَبَدَةِ الْأَصْنَامِ الْمُعْتَقِدِينَ أَنَّهَا آلِهَةٌ تَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ
وَلَمْ يَنْظُرُوا أَنَّ الْإِلَهَ مَنْ يَحِقُّ لَهُ الْعِبَادَةُ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ مَنْ يَسْتَحِقُّ
عَلَيْهِ فَيَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ عَلَيْهِ الْعِبَادَةَ وَلِهَذَا يُقَالُ لِلَّهِ تَعَالَى آلِهَةُ فِيمَا
يَزَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ قَادِرًا فَلَمْ يَخْتَصَّ اسْتِحْقَاقُهُ لِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ
بِإِيجَادِهِ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ وَحَكَمَ بِأَنَّهُمْ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَيْ أَعْوَانُهُ عَلَى
الْجَهَالَةِ بِاللَّهِ وَالضَّلَالَةِ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ وَمُخَالَفَةِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ لَهُ فَهُمْ
خُصَمَاؤُهُ أَيِ الْمُعَادُونَ لَهُ وَشُهَدَاءُ الزُّورِ أَيِ الْكَاذِبُونَ فِي مَقَالَتِهِمْ

ومعتقدهم المجانبين للحق والصدق وحكم بأنهم مجوس هذه الأمة
لأنهم عبدوا موصوفا عندهم بغير صفاته تعالى فكانوا عابدين غيره
كما عبدت المجوس النار التي ليست إلههم المستحق لعبادتهم ٥
وقوله إن الله تعالى أمر عباده تخييرا لا تكليف وحقيقته لأن المكلف مخير غير مكره ولا مجبر
بل مخير بين فعل ما أمر به وترك ما نهي عنه وعليه الكتاب وعد
على فعل المأمور به وترك المنهي اختيارا لا اضطرارا بالنعيم
المقيم الذي وصفه في كتابه المجيد قوله وإذا رأيت ثم
رأيت نعيما وملكا كبيرا ووعد على ترك المأمور به وفعل
المنهي عنه اختيارا لا اضطرارا بالعذاب الأليم الذي أخبر تعالى
عنه في قوله ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله
نارا خالدا فيها وله عذاب مهين ٥ وقوله وكلف
يسيرا لأن التكليف بجملتها يسيرة المقدار غير عظيمة
وشاقة بالنسبة إلى وافي الجزاء عليها الذي تضيق الأفهام
عن تكييفه وتحصر الأوهام عن تحديده ٥ وقوله

وَلَمْ يُطِعْ مُكْرِهًا أَيْ لَمْ يُكْرِهِ الْعِبَادَ عَلَى طَاعَتِهِ لِأَنَّ
فِعْلَ الطَّاعَةِ بِالْإِكْرَاهِ لَا يُعَدُّ طَاعَةً وَلَا يُسْتَحَقُّ فَاعِلُهَا
أَجْرًا وَذَلِكَ مُضَادٌّ لِلتَّكْلِيفِ وَالْمُكْرِهُ الْفَاعِلُ لِلْإِكْرَاهِ
وَيُرْوَى مُكْرَهًا بِفَتْحِ الرَّاءِ وَيُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ أَيْ لَمْ يُطَعْ إِكْرَاهًا
وَقَوْلُهُ وَلَمْ يُعْصَ مَغْلُوبًا يُرِيدُ أَنَّ الْعَاصِيَ لَمْ يَفْعَلِ الْمَعْصِيَةَ
عَلَى وَجْهِ الْمُغَالَبَةِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَقْدَرُ الْقَادِرِينَ عَلَى مَنْعِهِ
مِنْ فِعْلِهَا لَكِنَّ التَّكْلِيفَ مُنَافٍ لِلْمَنْعِ مِنْهَا وَالْقَهْرِ عَلَى تَرْكِهَا
وَإِنَّمَا الْجَائِزُ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَاخْتَرَمَهُ عِنْدَ عَزْمِهِ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ
لَكِنَّهُ تَأَخَّرَ أَجَلُهُ وَتَبْقِيَتُهُ تَفَضُّلٌ مِنْهُ تَعَالَى غَيْرُ وَاجِبٍ لِلْمُتَفَضِّلِ
أَنْ يَفْعَلَ التَّفَضُّلَ وَلَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ لَكِنَّ تَبْقِيَتَهُ لِلْمَصْلَحَةِ يَرَاهَا
لِلْمُكَلَّفِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا لِيَتُوبَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ فِيمَا بَعْدُ فَيُمْحَى عَنْهُ
إِثْمُهَا وَيُثِيبَهُ عَلَى فِعْلِ التَّوْبَةِ وَلِيُعِيدَهُ وَيُطِيعَهُ بَعْدَ وُقُوعِهَا ٥
وَقَوْلُهُ وَلَمْ يُرْسِلِ الْأَنْبِيَاءَ لَعِبًا وَلَمْ يُنْزِلِ الْكُتُبَ عَلَى الْعِبَادِ
عَبَثًا اللَّعِبُ ضِدُّ الْجِدِّ وَالْعَبَثُ هُوَ اللَّعِبُ أَيْضًا يُرِيدُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْجَبْرِ
يَقْتَضِي عَلَى مُعْتَقِدِهِ أَنَّ إِرْسَالَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى الْعِبَادِ وَإِنْزَالَ الْكُتُبِ عَلَيْهِمْ

لعب لا وجه له وكفى بذلك توبيخا للمجبرة وتفريعا وتاصيلا لضلالهم
وتفريعا لأن من كان مقهورا على فعل المفعول وترك المنزول لم يفتقر
الى نبي يأمره وينهاه ولا الى كتاب يتضمن الأمر والنهي بظاهر لفظه
ونحواه ٥ فانظر الى هذا الحديث المتضمن اثبات العدل
ونفي الجبر الواجب اثباتهما والقول بهما وذلك المألوف المعهود
من علمه الوافي ودينه الكافي وبيانه الشافي ٥ والمشهور عن ابي بكر
انه سئل عن الكلالة فقال أقول فيها برأيي فان كان صوابا فمن الله
يعني بتوفيق الله وان كان خطأ فمني ومن الشيطان ٥ فانظر الى
هذا الاعتراف بالحق ٥ ونظير ذلك ما روي عن عبد الله بن
مسعود وقد سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها صداقا فقال
أقول فيها برأيي فان يك صوابا فمن الله ورسوله وان يك خطأ فمني
ومن الشيطان ٥ وعن ابن
عباس انه قال من أضاف الى الله ما نزه عنه فقد أعظم الفرية عليه ٥
وهكذا كانت أقوالهم الدالة على حقيقة أحوالهم حتى حدث
من معوية ومن سلك سبيله ما يأتي ذكره ٥

ولعمر

ان أول من صرح بالجبر وقال به معوية بن ابي

سُبْحَانَ لَمَّا سَوَّلَتْ لَهُ الْمَطَامِعُ الْاسْتِيلَاءَ عَلَى أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلًا
وَلَا بِهِ حَقِيقًا وَلَا خَلِيقًا بَلْ هُوَ حَقٌّ لِمَنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ خَاصَّهَا وَعَامَّهَا
عِنْدَ وُصُولِهِ إِلَيْهِ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ عَلَى وَجْهٍ لَمْ يَحْصُلْ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ
تَقَدَّمَهُ عَلَى الْحَدِّ الْحَاصِلِ لَهُ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَقْوَالُهُمْ
وَأَفْعَالُهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ كَانَ وَافِيهِ بَيِّنًا قَابِلًا لِأَنْ يُقَالَ لَهُمَا أَحَدُهُمَا يَقُولُ
بِاسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ نَصًّا مِنَ الرَّسُولِ الْأَطْهَرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَوْمَ
غَدِيرِ خُمٍّ وَالْآخَرُ يَقُولُ بِاسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهَا إِجْمَاعًا عِنْدَ حُصُولِ الْبَيْعَةِ
لَهُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى إِمَامَتِهِ وَجَازَ لَهُ قَبُولُهَا مِنَ الْمُبَايِعِينَ لِأَنَّهَا حَقٌّ لَهُ
مُنِعَهُ وَدُفِعَ عَنْهُ فَلَمَّا أُعْطِيَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ تَعَيَّنَ قَبُولُهُ وَلِذَيْ
الْحَقِّ الْمَغْصُوبِ تَنَاوُلُهُ عَلَى مَا أَمْكَنَ مِنَ السَّبَبِ وَتَسَنَّى مِنَ الْوُصْلَاتِ وَالطُّرُقِ
وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا فِي ذَلِكَ مُخَالِفٌ جُمْلَةً حَصَلَ لَهُ مِنَ الرِّضَا بِإِمَامَتِهِ
مَا لَمْ يَحْصُلْ لِغَيْرِهِ مِنِ انْتِفَاءِ الْمُخَالَفَةِ فِيهَا الْبَتَّةَ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالنَّصِّ
عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانُوا مُخَالِفِينَ لِلْقَائِلِينَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى غَيْرِهِ وَغَيْرُ
رَاضِينَ بِإِجْمَاعِهِمْ لَكِنَّهُمْ عَجَزُوا عَنْ دَفْعِهِمْ وَقَصُرَ اقْتِدَارُهُمْ عَنْ مَنْعِهِمُ الشَّيْخُ
يُوَضِّحُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ السَّلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَسَّاسِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُشْتَمِلِ

على حديث السقيفة باسناد مرفوع الى سعيد بن جبير أن عبد
الله بن عمر قال ما أبغضت شيئا قط كبغضي سلمان وما أحببت
شيئا قط كحبي سلمان فقلنا كيف أبغضته وكيف أحببته
فقال أبغضته لأنه جاء حين جلس أبو بكر على المنبر فقال قم
من هذا المكان وادع لأهله فقال أبو بكر اسكت يا أبا عبد الله
فنحن أعلم منك بالأمر فقال قم من هذا المكان فوالله لين تفعل
ليطمعن فيها الطلقاء وأبناء الطلقاء والأقاصي من أهل المعاصي
ثم مضى وهو يلمدم قال ابن عمر فأبغضته حين خالف
الناس فلما كان بعد ذلك ورأيت مروان بن الحكم طريد
رسول الله على منبر رسول الله صلى الله عليه ذكرت قول سلمان
يطمع فيها الطلقاء وأبناء الطلقاء والأقاصي من أهل المعاصي
فعلمت أنه كان من أدرك الناس في العلم فهذا قول أحد
المنكرين للاجماع وترك النص وهو سلمان الوافي المنزلة المتمكن
المكانة النبي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله سلمان منا
أهل البيت فأضافه الى نفسه العلية تبجيلا وتمجيدا بهذه المزية تعظيما ونفخما

وَرَوَى السَّهْمِيُّ بْنُ أَحْمَدَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ رَفَعَهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى مَرْوَانَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ وَذَكَرَ سُلَيْمَانَ فَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ فَسَأَلُوهُ يَا أَبَا عَبْدِ
الرَّحْمَنِ رَأَيْنَاكَ لَمَّا رَأَيْتَ مَرْوَانَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
دَمَعَتْ عَيْنَاكَ وَذَكَرْتَ سُلَيْمَانَ فَقَالَ ذَاكَ قَالَ إِنَّ سُلَيْمَانَ لَمَّا بَايَعْنَا أَبَا بَكْرٍ
قَالَ فَعَلْتُمُوهَا أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ عَمَلًا يُطْمِعُ فِيكُمْ أَبْنَاءَ الْعِنَاءِ
رَسُولَ اللَّهِ ٥ وَلَمَّا عَوَّلَ مُعَوِّيَةُ عَلَى مَا رَامَهُ وَهُوَ فِيهِ دَعِيٌّ
وَعَنْهُ نُهِيَ وَرَأَى فِي ابْتِدَاءِ اسْتِيلَائِهِ عَلَى الْأَمْرِ أَنَّ النَّاسَ لَا يَأْتَمِرُونَ
لَهُ جَعَلَ اقْتِدَارَهُ عَلَيْهِ وَتَمَكُّنَهُ مِنْهُ حُجَّةً وَدَلِيلًا عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ لَهُ
بِزَعْمِهِ الْفَاسِدِ وَظَنِّهِ الْوَاهِي الْمَعَاقِدِ فَقَالَ مُمَوِّهًا عَلَى الْجَهَلَةِ
لَوْ لَمْ يَرْضَنِي اللَّهُ أَهْلًا لِهَذَا الْأَمْرِ مَا تَرَكَنِي وَإِيَّاهُ وَلَوْ كَرِهَهُ اللَّهُ مَا نَحْنُ فِيهِ
لَغَيَّرَهُ فَقَوْلُهُ هَذَا مُضَاهٍ لِقَوْلِ أُولَئِكَ الَّذِينَ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُمْ
عَلَى مَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ فِي الشَّرْطِ
وَالْمَشْرُوطِ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ وَلَبِئْسَ كُلُّ مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يَجِبُ
مَنْعُهُ مِنْهُ وَدَفْعُ فَاعِلِهِ عَنْهُ لِأَنَّ مَنْعَهُ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي بُطْلَانَ التَّكْلِيفِ

الواجب ثبوته في الدار الدنيا المختصة بالأعمال والتكاليف فبطل ما
ما أشار إليه وعوّل عليه ٥ وكان معوية أيضا يقول إذا اتفق له
في بعض الأحوال غلبة على محاربيه في أيام حروبه كيف رأيتم صنع الله
فينسب ما يتفق له من ذلك إلى الله سبحانه نصرة منه لباطله
العايم فيه وتمويها على جهلة متبعيه الذين ابتاع منهم أديانهم
بالأموال المبذولة والأقوال المعلولة والأفعال المدخولة ٥ ونحو ذلك
ما حكاه نقلة السير عنه على ما أخبرني به الشيخ عفيف الدين
عبد الله بن مسلم المعروف بالجساس قراءة عليه قال أخبرني الشيخ
محمد بن جعفر بن علي المشهدي عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن
شهرآشوب عن جده شهرآشوب عن الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
عن ابن عبدون وعن الدوري عن أبي الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد
الأموي الأصبهاني عن أبي عبيد عن الفضل بن الحسن عن عبد الرحمن بن شريك
عن عثمان بن أبي شيبة عن أبيه عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سعيد بن سويد
قال صلى بنا معوية بالنخيلة الجمعة في الضحى ثم خطبنا فقال إني والله
ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا إنكم لتفعلون ذلك

بلغت المعارضة بالأصل ولله الحمد

ولكن إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم وقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون
قال ابن شريك في حديثه هذا هو التهتك ٥ ومن طريق
آخر أنه قال يا أهل العراق أتروني قاتلتكم على الصلاة والصيام
والزكاة وأنا أعلم أنكم تقولون بذلك وإنما قاتلتكم على أن
أتأمر عليكم وقد أمرني الله عليكم فسببت ذلك إلى الله تعالى
جريا على سننه ونهوجها الباطل من قوله وعمله ٥ ومما
رويته بالإسناد المتقدم إلى الإصبهاني قال حدثني أبو عبيد قال حدثنا
الفضل قال حدثنا يحيى بن معين عن أبي خفص الأبار عن إسمعيل بن عبد الرحمن
وشريك عن إسمعيل بن أبي خالد عن حبيب بن أبي ثابت قال لما بويع
معوية خطب فذكر عليا عليه السلام فنال منه ونال من الحسن
فقام الحسين ليرد عليه فأخذ الحسن بيده فأجلسه ثم قام
فقال أيها الذاكر عليا أنا الحسن وأبي علي وأنت معوية وأبوك
صخر وأمي فاطمة وأمك هند وجدي رسول الله وجدك حرب
وجدتي خديجة وجدتك قتيلة فلعن الله أخملنا ذكرا وألأمنا حسبا
وشرنا قديما وأقدمنا كفرا ونفاقا فقال طوائف من أهل

المسجد آمين وقال افضل قال يحيى بن معين ونحن نقول آمين
قال ابو عبيد ونحن ايضا نقول آمين قال ابو الفرج الاصبهاني
وأنا أقول آمين ٥ وقال معوية ايضا في بعض خطبه
قبل استيلائه على الخلافة انى هو غير حقيق بها ولا مستحق لها انما
أنا خازن من خزان الله أعطي من أعطاه الله وأمنع من منعه الله فقام
اليه ابو ذر فقال كذبت يا معوية والله انك لتعطي من منعه
الله بالكتاب والسنة وتمنع من أعطاه الله بالكتاب والسنة ثم
قام عبادة بن الصامت ثم قام ابو الدرداء فقالا صدق وابو ذر
صدقهم ابو ذر فنزل معوية عن المنبر وقال فنعم اذا فنعم اذا ٥
وكان يقول انا فقل امن افقال الله اعطي من اعطى الله وامنع من
منع الله ولو كره الله امر الغيرة وهذا مثل قوله الاول في الكراهية
وخطب يوما فقال قال الله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه
وما ننزله الا بقدر معلوم فلا تلام لحي فقام اليه الاحنف بن
قيس فقال انا والله لا نلومك على ما في خزائن الله ولكن نلومك على
ما نزل الله علينا من خزائنه فأغلقت بابك عليه دوننا ٥ ثم حذا

جذوه بزيد ابنه فقال لعلي بن الحسين عليه السلام لما أخبره
بين يديه بعد مقتل أبيه عليه السلام طلب أبوك شيئا لم يكن له بأهل
فقتله الله على يدي من كان له أهلا فماذا تبني في ذلك فقال له
علي عليه السلام قال الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين أفتراه لعن
قاتله أم نفسه فبهت يزيد ٥ وأقول إن من أعظم الرزية
على الإسلام وأهله أن يقول يزيد الخمور والفجور والإلحاد والعناد
لله ولرسوله إن الحسين طلب الإمامة ولم يكن لها بأهل مع قول رسول
الله صلى الله عليه وآله له ولأخيه أبناي هذان إماما قاما أو قعدا
وقول يزيد فقتله الله على يديه وأشياعه الذي هو لها أهل ولم يكن
هناك من أحد من المسلمين نكير والله المستعان ٥ وقال يزيد
أخزاه الله لعلي بن الحسين عليهما السلام أيضا يا ابن الحسين أبوك قطع
رحمي وجهل حقي ونازعني سلطاني ففعل الله به ما قد رأيت فقال
علي بن الحسين عليه السلام ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم
إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير فقوله ففعل الله
به ما قد رأيت من ذلك القبيل أيضا ثم من أعظم الفرية على الله وعلى رسوله

قوله لولد رسول الله وتحابته من الدنيا جهلا حقي ونازعني
سلطاني ولكنه وطئ له الطريق ومهد له السبيل ورحب له
المضيق وظن الباطل حقا والكذب صدقا وسيعلم الذين ظلموا أي
منقلب ينقلبون ٥ ثم تابعهما على ذلك الرأي جهال ملوك بني
أمية لكون جالبهم كجالبهما ثم اقتدى بهم أتباعهم واقتفوا آثارهم
على المروي عن عبيد الله بن زياد أنه عرض عليه علي بن الحسين عليهما
السلم بعد قتل أبيه فقال له من أنت فقال أنا علي بن الحسين فقال
أليس قد قتل الله علي بن الحسين فقال له قد كان لي أخ يسمى عليا
فقتله الناس فقال له ابن زياد بل الله قتله فقال علي بن الحسين
عليه السلم الله يتوفى الأنفس حين موتها فغضب ابن زياد وقال
ويك جرأته على جوابي وفيك بقية للرد علي ٥
ومن ذلك ما روي أن الحجاج أتى برجل فضربه بحربة
فقتله ثم قال اللهم أنت قتلته ولو شئت لمنعتني منه اقتداء
بسنتهم ومضيا على سننهم ٥٠ وروي عنه أيضا أنه كان
يقول خليفة الرجل في أهله أفضل أم رسوله في حاجته يريد بذلك أن

عبد الملك أفضل من رسول الله صلى الله عليه وآله وفي ذلك كفرا وعنادا
وإلحادا وانسلاخا من دين الاسلام حقا فتمهل القول بالجبر
خواص بني أمية وأشياعهم وأتباعهم وعامة أهل بلادهم اقتداء
بمتقدميهم وأعيانهم ٥ ثم أجرى القول بأن الله
سبحانه خلق أفعال العباد دونهم ودان به جهم بن صفوان
واعتقد أنها بفعله حقيقة لا مجازا ثم تقبل ذلك منه جعد بن
عمرو بعد أن كان قائلا بالعدل ونفي الجبر ومتبعا في ذلك
عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وآخذا عنهما العلم وصحة الرأي
في التوحيد والعدل فرغب عن ذلك وقال إن الله خلق أفعال
العباد وإنهم فعلوها باستطاعة فبهم منفعلة وأتبعه
في هذا القول أقوام ووافقوه عليه وخلط تخليطا بينا
فاشتقت منه المعتزلة وجانبته وبرأ منه ثم ذهب
حسين النجار إلى أن الله تعالى خلق أفعال العباد وإنهم فعلوها
باستطاعة حدثت لهم في حال فعلها مقارنة له لا تجوز
أن تتقدم الفعل ولا تتأخر عنه وقال بذلك بشر

المرتبي وابن حبي بن كامل وغيرهما من متكلمي الجبرية وصار إلى هذا
القول أكثرهم من الأشاعرة وغيرهم فأضافوا إلى الله سبحانه
جميع ما يفعله العباد من قبائح الأفعال وفواحش الأعمال والكفر
والضلال والجور في الأحكام والظلم للعباد والفسوق والفجور والكذب والغرور
وشهادة الزور والشرك بالله وعبادة الأوثان والأنداد من دون الله
وتكذيب رسله وأنبيائه ولعن خاصته وأوليائه وكل نوع من أنواع
القبائح وضرب من ضروب الفواحش وصرحوا بأن الله تعالى خالق
جميع ذلك وصانعه ومبتدئه ومنشئه وأن منه جور الجائرين
وعدوان المعتدين وظلم الظالمين وقتل الأنبياء والصالحين وأنه
يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم التي اجترحوها ويعاقبهم بجرائمهم
التي احتقبوها هذا مع قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى ولا تكسب
كل نفس إلا عليها وقوله سبحانه اليوم تجزى كل نفس بما كسبت
لا ظلم اليوم وقالوا إنه أمر عباده بما لا يطيقون وكلفهم ما لا
يستطيعون ردا منهم لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما
كسبت وعليها ما اكتسبت وأنه سلبهم الاقتدار على فعل ما أمرهم به

وتركه ما نهاهم عنه والامتناع منه وقالوا ان الله تعالى
ليس فيما حكمه وصوابه لانه وحده على الحقيقة فاعل ما يضاد الحكمة
من قبائح الاعمال والفواحش والضلال وقالوا لا يرضى بقضاء
الله كله لانه قضى الظلم والكفر والفساد وفعلها ورضي بها
وقالوا ان الله يعاقب العباد على ما لم يفعلوه ويلومهم على ما
لم يأتوه وانما يعاقبهم على فعله ويعذبهم على صنعه وانه خلق
فيهم الاعراض عن الحق ويقول فما لهم عن التذكرة معرضين ويمنع من لم
يؤمنوا من الايمان ويقول وما منع الناس ان يؤمنوا وقالوا
يجوز ان يبتدئ الله خلقا في النار ويعذبهم بها من غير جناية
جنوها ولا جريرة اتوها ولا معصية ارتكبوها وانه يجوز ان يكلف
العباد ما لا يطيقونه والقدرة على فعله ويمنعهم التمكن من صنعه
وقالوا يجوز ان يخلو الله الخلق لا لغرض وفائدة ويولمهم
لا لمصلحة ويكلف من لا يدله الكتابة مع عدم الاستطاعة والقوة
ومن لا مال له الزكاة مع انتفاء الامكان والقدرة ومن لا بصر له نقط
المصاحف على وجه الاصابة والصحة وان يفعل المستحيلات في

العقول كجعل القديم محدثا والمحدث قديما وقالوا إنه أضل كثيرا من
عباده عن الهداية وألجأهم إلى الضلال والغواية وإنه اختار أن يعصيه
العاصي ويكفر به الكافر وإنه أحب وجود الفساد ورضي بالشرك
والإلحاد وقالوا إن النبي عليه السلام أراد كثيرا مما كرهه
الله وكره كثيرا مما أراده الله وإن الله أراد ما أراده الشيطان من
الفواحش والمقبحات وكره ما كرهه من الطاعات وجوزوا
عليه سبحانه كل ما يصح وقوعه وما يتعذر وجوده مما يقع في
الوهم وتخطر في الخاطر والظن من القبائح المنكر وقوعها من
البشر وذلك لا حصر له لاعتقادهم أن لا فعل إلا هو وأفعاله
ولا صنع إلا هو وصانعه وأفعال العباد التي يكن وقوعها منهم
غير محصورة ولا مقصورة وكفى بذلك بعدا من الحق وتباعدا عن
الصدق وهو مما نقضي أدلة العقل المبرأ من دنس الشبهات ببطلان به
وإفك معتقده وبهتانه وانسلاخه من دين الحق واعتقاده والتباسه
بالباطل في إصداره وإيراده ومما يؤيد ما رضيناه من أدلة السمع ما
أخبرني به الشيخ عماد الدين علي بن سعيد بن هبة الله الراوندي عن

السعيد شرف السادة المرتضى بن الداعي الحسني عن الشيخ أبي عبد الله
جعفر بن محمد بن أحمد بن العباس الدوريستي عن الشيخ العالم أبي جعفر
محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي رحمه الله قال حدثني
محمد بن أحمد السناني قال حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن سهل بن
زياد الآدمي عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني عن ابرهيم بن أبي
محمود قال سألت الرضا عليه السلم عن الله عز وجل هل أجبر
عباده على المعاصي فقال بل أجبرهم ويمهلهم حتى يتوبوا قلت فهل
يكلف عباده ما لا يطيقون فقال ليفعل ذلك وهو يقول وما ربك
بظلام للعبيد ثم قال عليه السلم حدثني أبي موسى بن جعفر عن أبيه
جعفر بن محمد عليه السلم قال من زعم أن الله يجبر عباده على المعاصي
ويكلفهم ما لا يطيقون فلا تأكلوا ذبيحته ولا تقبلوا شهادته ولا تصلوا
وراءه ولا تعطوه من الزكاة شيئا

وبالإسناد المتقدم
الى ابن بابويه رحمه الله قال حدثنا محمد بن ابرهيم بن اسحق المؤدب قال حدثنا
أحمد بن علي الأنصاري عن عبد السلم بن صالح الهروي قال سمعت أبا الحسن
علي بن موسى بن جعفر عليه السلم يقول من قال بالجبر فلا تعطوه من الزكاة

ولا تقبلوا له شهادة إن الله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها ولا يحملها
فوق طاقتها ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ٥
وبالإسناد المتقدم إلى ابن بابويه رحمه الله قال حدثنا محمد بن موسى بن
المتوكل قال حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم عن أبيه عن الصقر بن دلف
عن ياسر الخادم قال سمعت أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام
يقول من شبه الله بخلقه فهو مشرك ومن نسب إليه ما نهى عنه
فهو كافر ٥ فانظر إلى ما تضمنته هذه الأحاديث التي رويتها
بأسانيدها عن ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله التي تلقى مضمونها من
آبائه الطاهرين الذين اشتملوا على علوم جدهم الأطهر صاحب الشفاعة في
المحشر وساقي حياض متابعيه من سلسل الكوثر وما حكم به من معاملة
ذوي الجبر معاملة من خان الأمانة وناقض الديانة ولم يعتد إظهار
الإسلام مع أعظم الآجرام ٥ نسأل الله العصمة من الزلل والتوفيق لما يرضيه من القول
والعمل انه سميع مجيب ٥

الفصل الثاني

في إبطال ما ذهبوا إليه ودعوا عليه على نوع من
التفصيل والإجمال وموجز المقال ٥

اعلم أن القائلين بالجبر وإن ادعوا مذهبا يبنى بزعمهم
على تحقيق نظر وتبيين رأي وإجالة فكر فإنهم يرتبون
من ذلك وليسوا منه في بدء ولا عود ولا معرفة فقيل من
دبير بل هم لاحقون بالسوفسطائية الذاهبين الى جحد
الضروريات وإنكار المحسوسات وقلب حقايقها وشكب
طرايقها والوجه الجامع بينهما انكار العلوم الضرورية
البديهية الأولية المتفق على صحتها أرباب العقول وذوو
التحصيل وبيان ذلك أن السوفسطائية قالوا لا
حقيقة للأشياء المعلومة ضرورة المدركة بالحواس المشاهدة
بالأبصار الصحيحة السليمة المعروفة بالبصائر الرجيحة
المستقيمة فرفعوا العلم الضروري بالزاج انقياد الفساد
آرائهم وهجوم الضلالة على عقولهم واتباع أهوائهم فلذلك كان
من الواجب المتعين ان لا يناظروا ولا يسلفى أباطيلهم بإقامة الأدلة على
وايضاح الحجة على ابطالها بسلول المحجة وذلك لما ارتكبوه من
محكم الجهالة ومبرم الضلالة بل ينبهوا على خطائهم وفرط ارتكابهم

وعلطهم لأن الدليل إنما يعتمد إيضاحه لمن دخلت عليه شبهة
أو عرض له عارض شك وكان ما ذهب إليه وعول عليه مما يصح في
أن يكون حقا على وجه ما ولا تقضي الضرورة ببطلانه ولا الحكم
بفساده وهناك فذلك الذي يوضح له الدليل وينهج لديه السبيل
إذ هو كالسالك طريقا إلى مقصد صحيح فانقطعته عن بلوغه
المناهة واختلجته عن وصوله إليه الضلالة فإنه يدل عليه
بالوقوف على المسلك المفضي إليه فأما العاند المحق
والدافع لضرورة العقل فإنه يوقظ إن استيقظ ويتنبه إن
استنبه كما يقال للسوفسطائي أبعلم تقول إنه لا علم لشيء
ولا حقيقة لشيء فإن قال نعم قيل له فقد أوردت حصول
علم ما ووجود حقيقة لشيء ما وإن أنكر حصول علم له بذلك
فقد أبطل قوله من أصله على أنه يقال له أبعلم قلت لا علم فإن
قال نعم فقد أثبت علما على بعض الوجوه وإن قال لا
فقد نفى ما لزم إثباته وكذلك إن قال أنا شاك في
ذلك قيل له أنعلم أنك شاك فإن اعترف بعلمه بشكه قيل

أعترف لحصول علم وهو خلاف رأيه ومذهبه وفي هذا
المعنى ماذكره أبو عيسى الوراق في كتابه المتضمن مقالات
الملحدين فقال ان رجلا من السوفسطائية كان يختلف الى
رجل من المتكلمين راكبا دابة له فناظره في مذهبه فأمر
المتكلم بوما بعد دخوله اليه بدابة السوفسطائي فغيبت
عنه فلما خرج السوفسطائي ليركب الجد دابته فرجع
الى المتكلم فقال له اني فقدت دابتي فقال له المتكلم
أوراكبا جئت قال نعم قال له انظر حسنا وفكر فلعلك
جئت راجلا وأنت تنبئني أنك جئت راكبا فقال ما جئت الا راكبا
فقال له تثبت وانظر فلعله تخيل اليك وتسبه عليك فقال
ما احتاج الى الفكر والنظر وأي موضع تخيل وشك هذا وانما
أعلم يقينا أني جئت راكبا وشاهدت الدابة في موضع كذا ولست
بنائم ولا مغلوب فكيف أشك فأعاد عليه المتكلم القول يأمره بالفكر
والحذر من أن يكون ظانا أو حاسبا فقال له دعنا منك ما
هذا موضع ظن ولا حسبان ولست بمجنون ولا موسوس فلما رأى

المتكلم ما صار إليه السوفسطائي قال فكيف ندعي أنه لا حقيقة
لشيء وأن الأشياء تظن بحسب وأن حال اليقظان كحال النائم
قال فوجم السوفسطائي ورجع عن مقالته وكان ذلك السبب
رجوعه إلى الحق وتمسكه بقول الصدق فهذا على ما ترى تنبيه
على فساد مذهبه وبطلان رأيه ولهذا أقلع عن المشار إليه ٥
ومما يدل على أنهم يعلمون الحق ويخالفونه تجاهلا أنا نرى
أحدهم إذا نيل بمكروه أو أصيب بأذى وشر فعل فعل العارف
المتحقق لما أصابه المصيب لما ناله من الاستغاثة والتظلم والشكاية
والتألم وذلك من فعله دليل على معرفته ببطلان ادعائه أن لا
حقيقة للأشياء وأنه غير صادق في جحوده ذلك ومنافٍ بين رأيه
وفعله فهؤلاء كما ذكرنا ينبهون على أباطيلهم ولا يناظرون ولا
يعاملون معاملة من تمسك بأمر لا يعلم فساده من صحته ولا حقه من
باطله إلا بدليل واضح وبرهان لائح ٥ ووجه موافقة الجبرية
للسوفسطائية وطابقتهم إياهم ومماثلتهم لهم وسلوك سبيلهم
ادعاؤهم في فعل الفاعلين المعلوم منهم حصوله والمشاهد صدوره

أدلح

عنهم ووقوعه على الوجه الضروري الحسي وقولهم انه ليس فعلا
لهم ولا حاصلا بهم ولا واقعا منهم ولا صادرا عنهم بل هو فعل لغيرهم
بغير برهان ولا دليل يدفع به ما اضطر اليه العيان الحقيقي والبيان
الجلي الحسي فانكارهم ضرورة وقوعه من فاعله مع اليقين
والمشاهدة والحقيقة الجلية الواضحة سفسطة وتجاهل مقطوع
بهما وغير مشكوك عند المنصف فيهما لان انكار هؤلاء حقيقة
نسبة الافعال الى فاعليها مع ثبوتها كانكار اولئك حقايق
الاشياء من الافعال وغيرها مع وضوحها فقد اشتركا في انكار
الحقايق وجحودها لانهم وان اعترفوا بان افعال العباد فعل
لفاعل غيرهم واثبتوا لها فاعلا في الجملة سواهم فلا ينجيهم اعترافهم
بذلك من دفع الضرورة وجحد الحقيقة ونسبة فعل الى غير
فاعله وقطعه عن فاعله فاتحدا من جهة ابطال الحق وان اقاموا
الباطل بزعمهم مقامه وراموا به مرامه وابانوا عن جهلهم المحكم وسفههم
المبرم على انهم بما ارتكبوه من باطلهم هذا قد سدوا طريق
نسبة الافعال الى فاعليها بزعمهم وصدورها من مصدريها وحدوثها

من مجدبها الذي لا معنى للفاعلية سواه ومن دون ذلك خرط القتاد
ويبان ذلك أنا نعلم على القطع واليقين أن من دعاه الداعي
الخالص من الصارف والمانع الى الحركة والانتقال من مكان الى غيره
ومن جهة الى سواها فإنه يقع ذلك منه حسب اقداره واجباره
وإيثاره وكذلك من دعاه الداعي الخالص من الصارف وهو
قاعد الى القيام او وهو قايم الى القعود او يعنه باعث على الاعتداء
مع سعيه ووجود ما يعتدي به وانتفاء الحيلولة بينه وبينه
بمنع او لجزم شرع او على تناول مشروب مع وجود طعمه وتوفر
داعيه الى شربه وامن حصول الضرر العاجل والآجل به فإنه
تقع منه هذه الافعال حسب هذه الدواعي اليها وقوعا واجبا حقيقيا
لاستحالة تخلفه ولا شك يعتريه فلو كان الفاعل لها غيره لجاز
مع توفر دواعيه وانتفاء صوارفه ان لا يختار ذلك الغير وقوع
هذه الافعال فيجد الانسان منعا منها ودفعا عنها وذلك فاسد
بتحقق فساده الفاعل له والمباشر لايقاعه واجترائه ٥
وهما يوضح ما ذكرناه وقوع الافعال من فاعليها حسب

قدرهم وأحوالهم ألا ترى أن من أراد حمل مقدار من
الأجسام المحمولة وتوفرت دواعيه إلى ذلك وانتفت صوارفه
وموانعه فإنه يحمل منها بقدر قواه وما استطاعته على جاري
عادته إمكانه ولو رام زيادة على ذلك خارجة عن اقتداره لم
يستطع حمله وأعجزه عنه بثقله ولو كان الفاعل للحمل غيره
لجاز أن يتجاوز المحمول اقتداره بأضعاف ومضاعفة لاقتدار
الفاعل للفعل فيه على تلك الزيادة وبطلان ذلك معلوم ٥
وكذلك المتكلم فإنه يجري كلامه بحسب آلته من
فصاحة أو لكنة أو تمتمة أو لثغة أو غير ذلك من أحواله ولو كان
الفاعل للكلام غيره لم يقع تبعا لآلته وأبلغ من ذلك الأخرس
الذي لا يستطيع الكلام لفساد آلة نطقه فلو كان الفاعل للكلام
غيره لوجب وقوع كلامه على وجه الصحة لكون الفاعل سواه المشتهي
في إجراء الكلام عن آلته الفاسدة وكذا إذا جعل الداعي
الخالص إلى فعل طاعة من الطاعات وقوته من القربات وانتفى الصارف
والمانع فإن الفاعل يوقعها بحسب إرادته وأحواله ولذا ما نجد

الداعي اليه من المعاصي والمقبح فانه يوقعه فاعله لحسب
اختياره وايثاره وبقدر اقتداره ولو كان الفاعل غيره لشعر
بذلك واجتنبه ولوجد من نفسه دليلا عليه هذا وكل انسان
يعلم من نفسه حقيقة نصر فانه ودواعي افعاله ووجه
وقوعها وانتفائها ووجودها وعدمها علما حقيقيا يقينيا
واجلى الامور ما نجده الانسان من نفسه ولا يدخل عليه فيه
لبس مادام ثابت العقل منتفي الجهل سليم التنقيب صحيح
التمييز فمتى عدل عن حمل نصر فيه على حقيقته كان مبطلا مكابرا
وجاحدا للحق معاندا ٥ على انا نقول ان الجبرية
اسد لجاجا هلا من السوفسطائية بدليل ان اولئك انكروا
حقايق المدركات الخارجة عن ذواتهم التي تحصل في
بعضها اللبس وخطأ الادراك والحس لقولهم ان ترى العنبة
في الماء الصافي في كل الجامية وهي صغيرة في نفسها ونظر انا
نتيقن انها كبيرة وليست كذلك وكقولهم انا نرى
المرادي في الماء معوجا وليس معوج وكذلك يرى الراكب في

السَّفِينَةِ السَّائِرِ فِيهَا كَأَنَّ الشَّاطِئَ سَائِرٌ مَعَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ
يَرَى السَّرَابَ كَأَنَّهُ مَاءٌ وَلَيْسَ بِمَاءٍ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا قَالُوا
فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمُشَاهَدَاتِ فَإِنَّمَا هُوَ ظُنُونٌ أَكْثَرُهَا التَّعَوُّدُ
مُشَاهَدَتُهَا فَنَحْنُ هَهُنَا أَنَّا نَعْلَمُهَا بِخِلَافِ مَا اعْتَادُوهُ مُشَاهَدَتَهُ
فَنَقُولُ لَهُمُ السُّوفِسْطَائِيَّةُ تَبْطُلُ قَوْلَكُمْ عَلَى أَصْلِ مَذْهَبِكُمْ بِدَلِيلِ
أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا يَصِحُّ لِمَنْ عَلِمَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَظْنُونِ وَعَلِمَ
حَقِيقَةَ الْإِحَاطَةِ وَالْعِنَايَةِ وَكَبُرَ إِحْدَاهُمَا وَصِغَرَ الْأُخْرَى وَأَنَّ الْعِنَايَةَ
صَغِيرَةٌ فِي نَفْسِهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنَ الْمَاءِ وَعَلِمَ أَنَّ الْمَرْئِيَّ مُسْتَقِيمٌ إِذَا
خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ وَأَنَّ ذَلِكَ التَّخَيُّلَ غَلَطٌ فِي الْمَنَاظِرِ فَإِنْ أَعْنَتُوا بِعِلْمِ هَذِهِ
الْأَشْيَاءِ نَقَضُوا مَذْهَبَهُمْ مِنْ أَصْلِهِ وَإِنْ أَنْكَرُوا عِلْمَهَا أَبْطَلُوا مَا تَمَسَّكُوا
بِهِ وَهَكَذَا يُقَالُ لَهُمْ فِي جَمِيعِ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ٥
وَأَمَّا كَوْنُ الْحَيْرَةِ أَشَدَّ تَجَاهُلًا مِنْ أُولَئِكَ لِإِنْكَارِهِمْ مَا يَعْلَمُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَفْعَالِ نَفْسِهِ أَنَّهَا أَفْعَالُهُ وَنِسْبَتُهَا إِلَى غَيْرِهِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْبَيْنِ
وَانْتِفَاءِ الشَّكِّ عَمَّا يَعْلَمُهُ وَحُصُولِ الْيَقِينِ بِمَا يَفْعَلُهُ وَذَلِكَ غَايَةُ الْجَهْلِ أَوِ
التَّجَاهُلِ لِأَنَّ تَصَرُّفَاتِ الْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ أَجْلَى الْأَشْيَاءِ وَأَوْضَحُهَا وَأَبْعَدُهَا

ملخص المعارضة والمناقضة

مِنَ الشَّبَهِ وَالشَّكِّ وَأَنَّهَا مِنَ الرَّبِّ وَاللَّبْسَ كَوْنَ حَرَكَتِهِ وَسُكُونِهِ وَقِيَامِهِ
وَقُعُودِهِ وَأَكْلِهِ وَشُرْبِهِ وَطَاعَتِهِ وَمَعْصِيَتِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ
وَوُجُوبَ وُقُوعِهَا بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ وَإِرَادَتِهِ وَوُجُوبَ انْتِفَائِهَا بِحَسَبِ صَوَارِفِهِ
وَكَرَاهَتِهِ وَبِهَذَا الْوُجُوبِ فِي الْحَالَيْنِ يُعْلَمُ أَنَّهَا أَفْعَالُهُ إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ
أَفْعَالَهُ لَمَا وَجَبَ ذَلِكَ كَمَا لَا يَجِبُ طُولُهُ وَقِصَرُهُ وَلَوْنُهُ وَهَيْئَتُهُ بِحَسَبِ
إِرَادَتِهِ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ فِعْلًا لِغَيْرِهِ وَالْوُجُوبُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ
فِي تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ عَلَى الْجُمْلَةِ مَعَ قُوَّةِ الدَّاعِي قَبْلَ التَّخْصِيصِ فَاعِلٌ
مُعَيَّنٌ فَمَنْ أَضَافَ تِلْكَ الْأَفْعَالَ الْمُتَرَدِّدَةَ بَيْنَ دَوَاعِي الْفَاعِلِ وَصَوَارِفِهِ
إِلَى غَيْرِهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا وَعَمِيَ عَنِ الرُّشْدِ عَمًى شَدِيدًا ٥
فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قُلْتُمْ إِنَّ الْفَاعِلَ مُوجِبٌ لِأَفْعَالِهِ مَعَ قَوْلِكُمْ إِنَّ الْقَادِرَ
هُوَ الْمُوجِدُ لِفِعْلِهِ عَلَى وَجْهِ الصِّحَّةِ مَعَ حُصُولِ الدَّاعِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ
وَالصَّارِفِ وَاسْتِمْرَارِ كَوْنِهِ قَادِرًا وَمَعَ جَوَازِ أَنْ لَا يُوجِدَهُ وَلَوْ كَانَ مُوجِبًا
لَاسْتَحَالَ أَنْ لَا يُوجِدَهُ كَإِحْرَاقِ النَّارِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْمُوجِبَاتِ وَلَوْ
كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا لَاسْتَحَقَّ الْفَاعِلُ مَدْحًا عَلَى الْحَسَنِ مِنْ أَفْعَالِهِ وَلَا
ذَمًّا عَلَى الْقَبِيحِ مِنْهَا قُلْنَا إِنَّمَا نُرِيدُ بِالْوُجُوبِ هَاهُنَا أَنَّ الْفَاعِلَ

عند حصول الداعي وانتفاء الصارف والمانع لابد من وجود
فعله وكون وجوده أولى من عدمه ولا يصح كون وجوده وعدمه
متساويين والحال هذه فهذا الوجه هو مرادنا بالوجوب هاهنا
لأنا نعلم أن الفعل لابد له من وقوع وحدوث وذلك مرادنا بوجوبه
فأما الوجوب المقيس على إحراق النار وتبريد الثلج وهوي
الثقيل مع انتفاء المانع فليس مرادا عندنا في فعل الفاعل قديما
كان أو محدثا لأنه لو كان كذلك لم يكن وجود الفعل في
وقت من الأوقات أولى من غيره ولو كان كذلك للزم وجوده لم
يزل وذلك لا يجوز منه تعالى لأن الأفعال المختصة به سبحانه
صادرة عنه وحادثة منه فيبطل بذلك كونها حاصلة فيما لم يزل
لأن إضافتها إليه وقدم وجودها متضادان متنافيان وكذي
وكذي يبطل في حق الفاعلين المحدثين لأنهم مسبوقوا العدم
فوجود أفعالهم فيما لم يزل واضح الفساد لأنهم إذا كانوا
محدثين فأفعالهم تابعة لهم في الحدوث لأنها واقعة منهم
وصادرة عنهم وما كان وجوده من غيره فمحال أن يكون لا أول

الوجود وأما قولهم على التفصيل ان أفعال العباد مخلوقة لله
تعالى فانا نقول لهم لم تلتمس ذلك وما المراد بكونها مخلوقة له
أتعنون به انه فاعلها خاصة دون الانسان الواقعة منه الصادرة
عنه أم تعنون انهما اشتركا في فعلها أم تعنون انه عز وجل أمر الفاعل
بفعلها فلما فعلها بأمره نسبت اليه كما يقال فعل الأمير كذا وكذا
اذا أمر به ففعل مطابقا للأمر أم تعنون انه ألزم الفاعل
فعل القبيح والسارق فعل السرقة والشارب شرب الخمر إلزاما
لا اختيار له فيه كما يفعل في المرتعش والمفلوج الحركة الاضطرارية
فإن أرادوا أنه سبحانه فعلها خاصة دون فاعليها العادية
منهم فذلك باطل أشد البطلان وفاسد أعظم الفساد وممنوع
غاية المنع بما قدمناه من تحقق وقوعها من فاعليها وصدورها
عن مصدريتها على اليقين القطعي والعلم الضروري والعيان الحسي
فمن لجأ هذا وأضاف فعلها الى غير فاعليها مع وضوح وقوعها منهم
وصدورها عنهم فقد أبطل وادعى ما لا يجد الى اثباته سبيلا ولا
عليه دليلا ثم انها لو كانت بفعل الله تعالى لكانت القبائح

من جملتها لوجب على الخلق الرضا بها وذلك خلاف الإجماع لأنا لا
نرى أحدا من العقلاء بالقبيح راضيا وعنه مغضيا سواء كان من
فعل نفسه أو فعل غيره على التحقيق والتدقيق وترك الهوى
والتعصب لدين غير متين وسلوك نهج غير مبين وقد قال تعالى
في صفة الصادقين رضي الله عنهم ورضوا عنه فلو كان القبيح فعله
لوجب الرضا به وقد علمنا وجوب ضده وسخطه في نفسه ٥
وإن أرادوا اشتراكهما في الفعل فتلك دعوى عارية من برهان
ظاهرة البطلان بما تحقق في بديهة العقول من وقوع الفعل وحدوثه
من الإنسان بمفرده من غير مشارك له في فعله ولأنه لو شاركه
فيه غيره لوجد لتلك المشاركة تأثيرا يعلمه بضرورة عقله
ولن يجد ذلك لأن صدور الفعل من فاعله محسوس متيقن وادعاء
مشارك له في فعله غير محسوس ولا متيقن ولا يدل عليه دليل ثابت
ومعارضة اليقين بالظن من أوفى الجهالات ومما يؤيد ما ذكرناه
ما رويته مرفوعا بإسناده إلى أبي حنيفة أنه قال دخلت المدينة
فأتيت جعفر بن محمد عليهما السلم فسلمت عليه وخرجت من عنده

فرأيت موسى ابنه عليه السلم في دهليزه قاعدا وهو صبي صغير السن
فقلت له جعلت فداك ممن المعصية فنظر الي نظرا ازدراني به ثم
قال اجلس حتى اخبرك فجلست بين يديه فقال ان المعصية
لابد من ان تكون من العبد او من ربه تعالى او منهما جميعا فان
كانت من الله عز وجل فهو اعدل وانصف من ان يظلم عبده ويأخذه
بما لم يفعله وان كانت منهما فهو شريكه والقوي اولى بالانصاف
عن الضعيف وان كانت من العبد وحده فعليه وقع الامر
واليه توجه النهي وله حق الثواب والعقاب ووجبت الجنة والنار
قال ابو حنيفة فلما سمعت ذلك قلت ذرية بعضها من
بعض والله سميع عليم ٥ وان اردوا ان نسبتها اليه سبحانه
على مجاز امر الامير من جهة امره بها فزلك فاسد من وجهين
احدهما ان الادلة العقلية والسمعية دالة على انه
تعالى لم يأمر بقبائح الافعال بل نهى عنها نهيا محكما قطعيا وامر
بالطاعات امرا واجبا تكليفيا ووعد على فعل الطاعات بالتعيم
المقيم واوعد على فعل المقبحات بعد النهي عنها بالعذاب الاليم

فَإِضَافَةُ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي إِلَيْهِ إِضَافَةُ الْأَمْرِ بِهَذِهِ وَالنَّهْيِ عَنْ هَذِهِ
كَإِضَافَةِ الْإِخْبَارِ عَلَى مَفْعُولٍ وَلَا مَتْرُوكٍ وَهُمْ قَائِلُونَ بِالْإِخْبَارِ
الثَّابِتِ بُطْلَانُهُ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ الْأَمِيرَ إِنَّمَا
تَجُوزُ إِضَافَةُ فِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ فَفِعْلُ اللَّهِ لَمَّا أَمَرَ بِهِ وَسَاغَ ذَلِكَ
لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ مِنْ قَبِيلِ فِعْلِ الْأَمِيرِ وَجَائِزًا وُقُوعُ مِثْلِهِ
مِنَ الْأَمِيرِ نَفْسِهِ فَصَحَّ لِذَلِكَ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ تَجَوُّزًا لَمَّا كَانَتْ
حَقِيقَةُ الْفِعْلِ جَائِزَةً مِنْهُ مُبَاشَرَةً فَأَمَّا أَفْعَالُ
الْعِبَادِ لَمَّا اسْتَحَالَتْ مِنْهُ تَعَالَى حَقِيقَةً أَنْوَاعُهَا لَمْ يَصِحَّ مَجَازُهَا عَلَيْهِ
كَمَا لَمْ يَصِحَّ حَقِيقَتُهَا مِنْهُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِالطَّاعَاتِ
خَاصَّةً أَوْ تَكْلِيفٍ وَتَعْيِينُ ذَلِكَ فِي الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ لَكِنْ
لَا يَصِحُّ أَنْ يُتَجَوَّزَ فِيهَا فَيُقَالُ لَمَّا أَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ
وَالزَّكَاةِ وَالْجِهَادِ فَفَعَلَ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَلَّى وَصَامَ وَحَجَّ
وَزَكَّى وَجَاهَدَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ بِهَا لَمَّا كَانَتْ حَقَائِقُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ
مُسْتَحِيلَةً مِنْهُ وَغَيْرَ جَائِزَةٍ عَلَيْهِ بَلْ إِنْ نُسِبَ بَعْضُ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ
الْجُدُودِ إِلَيْهِ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا فَإِنَّهُ يَسُوغُ ذَلِكَ مَا يُقَالُ فِيمَنْ قَتَلَ

نفساً ظلماً بغير حق فقتل قصاصاً بأمر الله وشرعه قتله الله
بمعنى أنه أمر بقتله فقتل بأمره وذلك سائغ لجواز أن لا حقيقة
على أنه إنما جاز التجوز بذلك لما كانت الحال التي بقضي القتل
اليها وهي الإماتة من فعله تعالى تارة أخرى اعقابا وتارة بسبب
إفساد البنية التي تنافي معه الحياة ٥ وإن أرادوا أنه
تعالى ألجأ القاعلين إلى الأفعال الجاء يسلبهم الاختيار فذلك
ممنوع غير مسلم مع فساده وبيانه أنا نعلم ضرورة أن
كل فاعل لشيء من أفعاله يجد نفسه متمكنة من فعله وتركه
قبل إحداثه على حد سواء فإذا ترجح عنده الفعل ليتوصل به
واستغاء صارفه فعله وإذا ترجح عنده الترك ليتوصل به صارفه واستغاء
داعيه تركه فاستنادهما إلى هذين الأمرين لا إلى الجاء والزام
بفعل أو ترك واختصاصه بكل واحد منهما دون الآخر هو بحسب
مقتضيه المذكور ولو كان هناك إلجاء لعلم به الملجأ علما حقيقيا
وذلك غير معلوم لأحد من المكلفين وإذا بطلت الوجوه
كلها بما بيناه بطلت إضافة أفعال العباد إليه تعالى ووجبت إضافتها

إلى فاعليها على ما اقتضاه الدليل وأبان عنه العيان والتجربة
فإن قالوا إن الإنسان كالآلة لهذه الأفعال والله تعالى فاعلها
فيه قلنا هذا باطل وبيان بطلانه أن الآلة في الأفعال الاكتسابية
الجمادات يستعملها الفاعل في فعله كالقلم في الكتابة والسيف
والمدية في القطع والقوس في الرمي والآلات في الصناعات فأما
الحي المختار فلا يكون آلة في الفعل على الحقيقة وإنما يكون مأمورا
ومنهيا في الأفعال والتروك فإذا امتثل المأمور الأمر فقد فعل
بتفسيه واختياره ما يطابق أمر الآمر وإذا انتهى المنهي عن
المنهي عنه فقد اعتمد بنفسه وإيثاره ما يطابق نهي الناهي حتى
أنا نقول في الملجأ إنه وإن لم يكن مختارا للفعل الملجأ إليه
ولا مريدا له فإنه لما أتى الحي ولم يجد مدفعا ولا متخلصا من الفعل
الملجأ إليه أحدث في نفسه إرادة لإيقاع الفعل الملجأ إليه
وعزما عليه لخبر نفسه عليها مخافة ضرر وأذى يشبههما الامتناع
من الفعل فيقع فعله مطابقا لإرادته التي أخبر نفسه
عليها الموافقة لإرادة الملجئ يدل على ذلك أنا نجد بعض

الملجئ يصر على الامتناع من فعل ما ألجئ اليه ولا يحدث
تلك الارادة فلا يفعل ما ألجئ اليه وان أدى امتناعه الى
عطبه أو إنزال الضرر الشديد به من جهة الملجئ اذا كان
قادرا على ذلك فلو كان الالجاء موجبا لحصول الملجأ اليه
على الاطلاق لبطل جواز امتناع الملجأ من فعل ما ألجئ
اليه على حال من الاحوال وقد علمنا خلاف ذلك فبطل ما ذكروه
أن يكون الحي المختار آلة في الافعال. فأما البهائم
التي يستعملها الانسان في اموره ومهماته فانها مسخرة
له من قبل الله تعالى على ما قال سبحانه وسخرناها لهم
فمنها ركوبهم ومنها يأكلون ولهم فيها منافع ومشارب
أفلا يشكرون فتجري على إذلالها وتسخيرها وتطاوع
على ما تحاول منها واذا استعصى بعضها أعجز القادر واضعف
القاهر فكان ذلك التسخير أزيل عن العاصي منها عند عصيانه
ليتبين القادر ضعف اقتداره وصغر قدره وبلغ من نحوه
نعاظمه وكبره ٥ ثم انا نقول لهم ان أفعال العباد انما

هِيَ مُبَاشِرٌ وَمُتَوَلِّدٌ عَنِ الْمُبَاشِرِ وَكِلَاهُمَا لَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ تَعَالَى
لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا الْمُخْتَرَعَ وَالْمُتَوَلِّدُ عَنِ الْمُخْتَرَعِ
فَالْمُبَاشِرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ كَالْبَطْشِ بِالْأَيْدِي
وَالسَّعْيِ بِالْأَقْدَامِ وَالنَّظَرِ بِالْأَبْصَارِ وَالنُّطْقِ بِالْأَلْسُنَةِ وَالسَّمْعِ
بِالْأَسْمَاعِ وَالْمُتَوَلِّدُ مِنَ الْمُبَاشِرِ لَهُ حُكْمُهُ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى فَاعِلِ
الْمُبَاشِرِ الَّذِي تَوَلَّدَ مِنْهُ وَهُوَ الْقَادِرُ بِالْقُدْرَةِ فَأَمَّا فِعْلُهُ تَعَالَى
الْمُخْتَرَعُ فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ لَا فِي نَفْسِ الْقَادِرِ عَلَيْهِ بَلْ فِي غَيْرِهِ وَالْمُتَوَلِّدُ عَنْهُ
لَهُ حُكْمُهُ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى فَاعِلِ الْمُخْتَرَعِ الَّذِي تَوَلَّدَ مِنْهُ وَهُوَ الْقَادِرُ لِذَاتِهِ
وَسَيَجِيءُ وَصْفُ الْأَفْعَالِ فِي الْفَصْلِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْفَصْلَ مُسْتَوْفًى
بِمَشِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ وَإِذَا كَانَتْ أَفْعَالُ الْعِبَادِ هِيَ الْمُبَاشِرَ
الْمَفْعُولَ بِالْأَعْضَاءِ وَالْجَوَارِحِ وَالْمُتَوَلِّدَ مِنَ الْمُبَاشِرِ فَكَيْفَ يَجُوزُ مِمَّنْ لَهُ
أَدْنَى نَظَرٍ وَأَيْسَرُ تَمْيِيزٍ مُعْتَبَرٍ إِضَافَتُهُمَا إِلَى مَنْ يَسْتَحِيلُ مِنْهُ وُقُوعُهُمَا
وَلَا يَصِحُّ خُصُوصُهُمَا لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى عَنْ جَوَازِ الْجِسْمِيَّةِ عَلَيْهِ
وَالْأَعْضَاءِ وَالْجَوَارِحِ وَالْأَجْنَاءِ وَالْعِيَانُ يُكَذِّبُ إِضَافَةَ الْأَفْعَالِ
الْجِسْمِيَّةِ إِلَيْهِ مَعَ قِيَامِ الْأَدِلَّةِ عَلَى اسْتِحَالَةِ وُقُوعِهَا مِنْهُ وَصُدُورِهَا

عَنْهُ فَنِسْبَتُهَا إِلَيْهِ مِنَ الْجَهَالَةِ الْوَاضِحَةِ وَالسَّفَاهَةِ الْفَاضِحَةِ وَفَسَادِ
الدِّيَانَةِ وَخَوْنِ الْأَمَانَةِ ٥ وَاعْلَمْ أَنَّ اعْتِقَادَ الْإِجْبَارِ
وَإِضَافَةَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ يَقْضِي فِي طَرِيقِ الْمَعَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ
وَالسَّمْعِيَّةِ بِالْاِسْتِدْلَالِ وَفِي صِحَّةِ الْأَدِلَّةِ الْكَسْبِيَّةِ بِالْفَسَادِ
وَيَبَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْجَبْرِيَّ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ حَسَنُهَا
وَقَبِيحُهَا وَطَاعَتُهَا وَمَعْصِيَتُهَا فِعْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَلَيْسَتْ فِعْلًا لِفَاعِلِهَا لَمْ
يُمْكِنْهُ الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ فِي الشَّاهِدِ لِإِضَافَتِهِ فِعْلَهُ إِلَى غَيْرِهِ
وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِزَعْمِهِ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْاِسْتِدْلَالَ الْفِعْلِيَّ فِي الشَّاهِدِ أَصْلٌ
لِلْاِسْتِدْلَالِ الْفِعْلِيِّ فِي الْغَائِبِ لِأَنَّا نَسْتَدِلُّ بِالْكِتَابَةِ عَلَى كَاتِبِهَا وَبِالصِّنَاعَةِ
عَلَى صَانِعِهَا وَبِالنِّسَاجَةِ عَلَى نَاسِجِهَا وَبِالْبِنْيَةِ عَلَى بَانِيهَا لِأَنَّ الْمَصْنُوعَاتِ لَا
تَصْنَعُ أَنْفُسَهَا وَلَا تُوجَدُ مِنْ غَيْرِ مُوجِدٍ أَوْ جَدَهَا وَمِنْ غَيْرِ صَانِعٍ صَنَعَهَا وَلَا
بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ وُجُودُ فَاعِلِهَا عَلَى وُجُودِهَا لِيَصِحَّ مِنْهُ إِيجَادُهَا فَإِذَا
ثَبَتَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ انْتَقَلْنَا إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ بِمَصْنُوعَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى
صَانِعِهَا كَخَلْقِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ تَعَالَى فَإِذَا أَبْطَلَ الْجَبْرِيُّ
النَّظَرَ الْاِسْتِدْلَالِيَّ فِي الشَّاهِدِ وَجَبَ بُطْلَانُهُ عِنْدَهُ فِي الْغَائِبِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلِ الْفِكْرَ

والنظر في إثبات صانع صنعه وموجد أوجده ومنعم أنعم عليه
بنعمة الإيجاد الذي هو أصل لأصول النعم المنعم بها عليه وما يتبع
ذلك من خلق الحياة التي لولاها لم ينتفع بإيجاده وخلق الشهوة
فيه التي لولا إيجادها لم ينتفع بشيء من ملاذه وخلق النفرة
التي لولاها لم يحترس من ضار يضره ولا مولم يولمه ثم خلق
المشتهيات والمنافع على كثرة تعدادها وأنواعها وتمكينه من
الانتفاع بها فإذا لم يعلم نسبة كل فعل إلى فاعله استدلالا
لم يعرف المنعم الذي أنعم عليه وإذا لم يعرفه لم يعلم ما يستحق
عليه من شكر تلك النعم ولا كيفية الشكر عليها الذي هو
العبادة لكونها غاية الشكر المستحق على تلك التي هي غاية النعم
وإذا لم يعرف الصانع المنعم عليه فقد جهله وإنما جهله
لإخلاله بالنظر الذي هو الفكر والاستدلال بصنعه على معرفته
لأنه أخطأ طريق الاستدلال بالصنع في الشاهد فلزم منه الخطأ في
الغايب لأنه سبحانه لا يعرف إلا من هذا الطريق المقيس على
الشاهد لا غير فمن أخطأه لم يعرفه لأن المعلومات على ضربين

ضَرُورِيٌّ وَاسْتِدْلَالِيٌّ فَالضَّرُورِيُّ مَا يُعْلَمُ بِبَدِيهَةِ الْعَقْلِ وَلَا اخْتِلَافَ
الْعُقَلَاءِ فِي الْعِلْمِ بِهِ وَلَا يُمْكِنُ الْعَالِمَ بِهِ نَفْيُهُ عَنْ نَفْسِهِ بِشَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ
كَعِلْمِهِ بِأَنَّ الْاثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ وَأَنَّ الْجِسْمَيْنِ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُمَا فِي
مَكَانٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ وَأَنَّ الْجِسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَصِحُّ
كَوْنُهُ فِي مَكَانَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَأَنَّ الذَّاتَ الْوَاحِدَةَ لَا تَكُونُ قَدِيمَةً مُحْدَثَةً
مَعًا وَلَا مَوْجُودَةً مَعْدُومَةً وَلَا ثَابِتَةً مُنْتَفِيَةً فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ وَالِاسْتِدْلَالِيُّ مَا أَمْكَنَ حُصُولُهُ بِالنَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ
مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى غَيْرُ مَعْلُومٍ ضَرُورَةً لِاخْتِلَافِ
الْعُقَلَاءِ فِيهِ وَلَا يُسْتَثْنَى هَذِهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُدْرَكٍ وَلَا مَحْسُوسٍ وَلَا مِنْ قَبِيلِ
مَا يُدْرَكُ وَيُحَسُّ فَطُرُقُ الضَّرُورَةِ غَيْرُ جَائِزَةٍ عَلَيْهِ وَلَا يُقَالُ الْخَبَرُ
لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ إِذَا كَانَ مُسْتَنِدًا إِلَى
الْإِدْرَاكِ فَلَمْ يَبْقَ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ إِلَّا النَّظَرُ فِي مَصْنُوعَاتِهِ تَعَالَى
الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِهِ وَافْتِقَارِهِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ صِفَاتِهِ وَالنَّظَرُ فِي حِكْمَتِهِ
الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يُنَافِي الْحِكْمَةَ وَلَا مَا لَيْسَ بِمُحْكَمٍ فَإِذَا
كَانَ الْمُجْبِرِيُّ لَا يَسْتَعْمِلُ النَّظَرَ الْحَقِيقِيَّ وَيُنْسِبُ فِعْلَ الْفَاعِلِ الْمَحْسُوسِ

المشاهد الضروري الى غير فاعله بهتا ومكابرة وإنكارا للعيان
ومجاحدة لوضوح البيان وإذا كان كذلك فأحرى أن لا يستعمل
النظر الاستدلالي المفتقر الى التفكر والتدبر الدال على الصانع
القديم سبحانه لأن من جهل الاستدلال الحسي فهو للاستدلال
النظري أجهل فإذا هو جاهل بالله سبحانه وإذا جهله جهل ما يجوز
عليه وما لا يجوز وإذا جهل معرفته على حقيقتها جهل صنعه
ونعمه السابغة عليه وإذا جهلها لم تصح منه عبادته التي هي
شكر تلك النعم الأصلية ولم يحصل له العلم بكيفية شكرها الذي
إنما يتلقى من جهة الرسول الذي أرسله المنعم للتأدية عنه وتعريف
كيفيات شكره بالأوامر والنواهي ولا تمكن معرفة الرسول
إلا بعد معرفة المرسل المصدق له في ادعاء الرسالة بإظهار
العلم المعجز الخارق لعادة البشر على يده مطابقا لدعواه
الرسالة مع العلم بأنه تعالى لا يجوز أن يصدق من ليس بصادق
فإذا بطلت عند الجبري معرفة الصانع بحقيقتها وجهلها
على السياقة التي قدمناها بطلت عنده أدلة النبوة المترتبة عليها

فجهل النبوة وإذا جهلها جهل الكتاب المنزل على الرسول وما تضمنه
من أحكام الشريعة والأوامر والنواهي وتبيين كيفية العبادة
التي هي شكر تلك النعم فبطل عنده التكليف الذي هو رابطة
الأمر والنهي والتحليل والتحريم لأن التكليف إنما هو مختص
بالمكلف المأمور والمنهي ليفعل ما أمر به وينتهي عما نهي عنه
مع حصول المشقة فيهما وهذا هو حقيقة التكليف فإذا
كان المكلف عند الجبري غير فاعل لما مور به ولا تارك لمنهي
عنه فالتكليف والمكلف أسماء واقعة على غير مسمى عنده
فبطل على رأيه التكليف وبطل المستحق على فعل الثاني ليطلانها
وهو الثواب المستحق على الطاعات العقلية والسمعية والعقاب
المستحق على المعاصي العقلية والسمعية وإذا بطلت عند
الجبري المعارف الاستدلالية لجهله بوجه تحصيلها بطل
عنده كل دليل يستدل به على توحيد الله وعدله ومعجزات
نبيه ونبوة سيدنا محمد لأن مبنى جميع ذلك على حقيقة معرفة الله
سبحانه فإذا وصفه الواصف بغير صفته الحقيقية فقد جهله

الجهالة الحقيقية يبين ذلك من طريق السمع ما رواه علي بن
عاصم عن عطاء بن السائب عن ميسرة أن أمير المؤمنين عليه
الصلاة والسلام مر برحبة القصابين بالكوفة فسمع رجلا
يقول لا والذي احتجب بسبع طباقا فقال فعلاه بالدرة
وقال له ويلك إن الله سبحانه لا يحجبه شيء عن شيء قال
الرجل أفأكفر عن يميني يا أمير المؤمنين فقال لا إنك حلفت
بغير الله عز وجل فقوله عليه السلام للحالف لا
كفارة عليك لأنك حلفت بغير الله معناه أنك مقدم
بالاحتجاب وذلك من صفات الأجسام والله سبحانه
منزه عن الجسمية بما دلت عليه الأدلة الظاهرة من
وجوب قدمه وحدوث جنس الأجسام بدليل استحالة خلوها
من الأعراض الثابت حدوثها بطروء العدم عليها كالحركة
والسكون والاجتماع والافتراق ولأنه أيضا لو كان
جسما لاستحال منه فعل الأجسام بدليل استحالة فعلها على
كل ذي جسم وفي نفيه عليه السلام أنه حلف بالله لما وصفه

بغير صفته دليل على أن كل من وصف الله تعالى بغير صفاته الحقيقية
معتقدا ذلك فهو جاهل به تعالى وغير عارف على الحقيقة به ولا واصف
له وانما تكون تلك الصفة متوجهة الى من هي لائقة به وجائزة عليه
وثابتة فيه فاذا وجه عبادته الى الموصوف بتلك الصفة فقد
وجهها الى غيره تعالى فكان غير عابد لله سبحانه كما نقول
في المجسمة والمجوزة وغيرهما من طوائف الجاهلين به تعالى ولهذا
حكمنا بتحريم ذبائح أهل الكتاب لرجوعها تحت عموم النهي في قوله
تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه لأنهم ان أتوا بمطلق
الاسم عند الذبح فالمعنى على اعتقادهم غير المسمى على الحقيقة
لأنهم اذا وصفوه بغير صفته فالموصوف غيره والتسمية متوجهة
الى ذلك الموصوف لا اليه تعالى فلم يكن المسمى لمن هو بتلك الصفات
مسميا له تعالى ومثال ذلك أن قائلا لو قال رأيت زيدا
فقيل له صفه لنا فوصفه بالشيبة وهو من الكهول أو
بالقصر وهو من ذوي الطول أو بالادمة وهو من ذوي الوسامة
فانا نعلم أنه لم يعرفه ولم يره وأنه كاذب في دعواه رؤيته

ولم يكن إيطال التسمية عليه دليلا على صحته مرآة وعرفانه وملفاه
فكذلك الواصف لله سبحانه بغير صفته في الجهالة به ٥
وبعد فإن الجبرية إذا اعتقدوا أن الكافر خلق كافرا والمؤمن مؤمنا
وكل منهما مجبر على ما هو عليه عاجز عن تبديل حاله بغيرها الذي هو مسلوب
الاختيار محمولا على الاضطرار غير فاعل على الحقيقة بل هو مفعول فيه
جميع الأفعال فلا دليل ولا معول عليه على ما يذهبون إليه ودلك
خلاف ما أجمع عليه العقلاء والمميزون الألباء ويلزمهم من هذا الروما
لا مخلص منه أن تكون بعثة الأنبياء المبلغين عن الله سبحانه الآمرين
بالإيمان الناهين عن الكفر والعصيان عبثا عاريا من الحكمة لبس فيه
غرض المثل لأن الحكيم لا يأمر غيره بفعل ما هو فاعله بنفسه دون
المأمور به وإيجاد ما هو موجده وإحداث ما هو محدثه بل أنه وتركه
ما هو تاركه بعينه وإنما الحكيم هو الآمر المأمور بفعل ما هو
قادر على فعله والناهي للمنهي عن فعل ما هو قادر على تركه إذا كان
الأمر بالمأمور به والنهي عن المنهي عنه مفارقين للصواب والحكمة
وهذا معدوم عند الجبرية وعلى معتقدهم لا تعود ذهبوا إلى أن

الله سبحانه أمر ونهى بما هو الفاعل والتارك له ولا اختيار ولا
اضطرار للمأمور والمنهي على فعله ولا تركه وهذا أمر قطع في الدين
شنيع على التحقيق واليقين دال على جهل معتقده أو تجاهله وخروجه
عن حقيقة الحق وحلية الصدق ثم إنا نقول لهم إذا أجزتم
عليه تعالى فعل الكفر والضلال في العباد فأجيزوا أن يبعث إليهم رسلا
يدعونهم إلى مثل ما أجزتم عليه فعله لأن من لا ينزه نفسه عن
قبيح يفعله فأجدر أن لا ينزهه عنه غيره هذا مع قوله تعالى
ما فيه رد عليكم وإبطال لباطل معتقدكم إنا هديناه السبيل إما
شاكرا وإما كفورا فأخبر تعالى بالهداية الحاصلة منه للإنسان
يصير بها القول وبحكمه التي يتيسر له سبيلها وأوضح دليلها ووفقه لها
ولطف له فيها ودله على نهجها وأراد بالهداية الإرشاد إلى سبل الحق
وقوله إما شاكرا وإما كفورا هو على معنى الوعد والوعيد يريد
إما أن اختار الشكر لله تعالى على نعمه الواصلة إليه وهدايته التي وفقه
لها ولطف له فيها فيكون مصيبا للرشد مستحقا للمثوبة والأجر
وإما أن اختار كفر النعمة وتجنب الهداية فيكون ضالا عن الرشد

مُسْتَحِقًّا لِأَلِيمِ الْعِقَابِ وَالْخَبَرُ وَرَدَ بِتَعَالِي عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا وَلَوْ كَانَ
مَا عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ جَبْرًا وَاضْطِرَارًا لَا بِرِضًا وَاخْتِيَارًا لَكَانَتْ هِدَايَتُهُ
إِلَى الْحَقِّ لَا يَسْتَطِيعُ تَبْدِيلَهَا بِغَيْرِهَا وَلَا مُخَالَفَتَهَا إِلَى ضِدِّهَا وَكَذَلِكَ
كَانَتْ ضَلَالَتُهُ عَنِ الْحَقِّ لَا يَسْتَطِيعُ تَرْكَهَا وَالِانْتِقَالَ عَنْهَا إِلَى ضِدِّهَا
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنِ انْتَقَلَ عَنِ الضَّلَالِ إِلَى الْهُدَى بِفَوْتِ الْإِحْصَاءِ عَدَدُهُمْ
وَيُعْجِزُ الْإِنْقِضَاءَ مَدَدُهُمْ وَقَدْ عَلِمْنَا يَقِينًا أَنَّ الْمُكَلَّفَ قَادِرٌ
عَلَى ضِدِّ الْهِدَايَةِ كَمَا هُوَ قَادِرٌ عَلَى الْهِدَايَةِ وَمُتَمَكِّنٌ مِنْهُمَا عَلَى مُقْتَضَى
التَّكْلِيفِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي فِعْلِ مَا شَاءَ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا الْمُرَادُ
أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِمَا وَأَنَّهُ مُجَازٍ بِمَا اخْتَارَ فِعْلَهُ مِنْهُمَا وَقَدْ صَرَّحَ تَعَالَى
بِأَنَّهُ هَدَاهُ لِكُلٍّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ وَهَذِهِ الْهِدَايَةُ
عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ بِخِلَافِ قَوْلِ الْجَبْرِيَّةِ إِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَهْدِ الْكَافِرَ
إِلَى سُلُوكِ الْحَقِّ وَجَنَّبَ الْبَاطِلَ بِنَصْبِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
كُلُّ مَنْ أَخَلَّ بِالشُّكْرِ كَانَ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ الشُّكْرَ قَدْ
يَكُونُ وَاجِبًا وَقَدْ يَكُونُ تَطَوُّعًا فَإِذَا تَرَكَ الشُّكْرَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ كَفَرَ النِّعْمَةَ
الَّتِي وَجَبَ لِأَجْلِهَا كَانَ كُفْرًا لَهَا ۝ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ

أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن
ضل فإنما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل فأبان سبحانه أنه جاءهم
بالحق وبينه لهم ثم أخبر تعالى أن هداية المهتدي وضلالة الضال
من فعلهما وصنعهما وعن اختيار منهما بعد إقداره إياهما عليه وإزاحة
علتهما وأنهما غير مجبرين ولا ملجأين بدلالة قوله اهتدى وضل
فنسب الفعلين إليهما لما كانا محدثين لهما بإرادتهما واختيارهما على
مقتضى التكليف المنافي للإجبار والإكراه والقهر والإلزام ٥
ومثله أيضا قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها
وقوله تعالى من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن كفر فإن الله
غني عن العالمين ٥ وقوله سبحانه إن أحسنتم أحسنتم
لأنفسكم وإن أسأتم فلها ٥ وقوله تعالى من كفر فعليه كفره
ومن عمل صالحا فلأنفسهم يمهدون إلى غير ذلك من الآيات
المحكمات العربية عن الإقدار ونفي الإجبار وإضافة ما ذكر فيها من
الأفعال إلى فاعليها خلافا للحيرية الذين هم عن الهوى جائرون وفي
فهمه وتدبره جائرون ٥ وأما قوله تعالى وقل الحق من

ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر فبين أن الحق من عنده أي
بإيضاحه وإظهاره والدلالة عليه والهداية إليه خلافا لقول الجبرية
إن من ضل عن الحق فهو أضله على قاعدة قولهم إنه لا فعل للعباد في ضلال
ولا رشاد ومما يبطل قولهم أيضا قوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن
شاء فليكفر فنسب المشيئة والقدرة على الأمرين إليهم لكنه ليس إطلاقا
على وجه الإباحة والتخيير لأنه لو كان كذلك لكان إغراء بالكفر وتجويزا
له ولكان العقاب عليه ساقطا وذلك غير جائز منه تعالى وإنما هو
على وجه التهديد كقوله تعالى اعملوا ما شئتم لأنه لو أباح للعباد
أن يعملوا ما شاءوا لبطل التكليف وسقط الجزاء به وكلاهما غير جائز
وسنورد بمشيئة الله تعالى وعونه وقوته جملة شافية من ذكر ما تمسكوا
به من الآيات المتشابهات التي ظنوا أن فيها حجة لهم والكلام في تأويلها
ومعارضتها بما يبطل متمسكهم من الآيات المحكمات
وقد تعلقت الجبرية في نصرة باطلها بما هو أوهى منسوجا وأوهنه
وهو قولهم لو كانت الطاعات والمعاصي الواقعة من العباد فعلا لهم
والله سبحانه مريد للطاعات ومختار لفعلها وكاره للمعاصي وغير

مختار لوقوعها ولم يفعل العباد هذه المرادة ولم ينتهوا عن تلك المكروهة
لدل ذلك على الضعف منه والعجز وذلك غير جايز عليه تعالى فاقتضت
الحال نسبة الأفعال من الجهتين اليه ليخرج عن كونه ضعيفا عاجزا
والجواب عن ذلك أن نقول لهم انكم جهلتم حقيقة التكليف
وحقوق أوامره ونواهيه وذهلتم عن التفرقة بين الحال التكليفي والحال
الحتمي لأن التكليفي أمرا ونهيا مبني على الاقدار والتمكين واعطاء
الآلة وإزاحة العلة ثم صدور الأمر بعد ذلك من المكلف سبحانه بما يؤمر به
وصدور النهي منه عما ينهى عنه وتوجب الوعد من جهته تعالى بالثواب
الجزيل والتعنيم الدايم المقيم في مقابلة الامتثال لأوامره والانتهاء عن
نواهيه وتوجب الوعيد بالعقاب المؤلم والعذاب الشديد في مقابلة
الخلاف لأوامره والعمل بنواهيه فهذا هو معنى التكليف مع مشقة
تلحق المكلف في فعل الأوامر وترك النواهي ولو كان فعل المأمور
به وترك المنهي عنه حتما لازما لاختيار المكلف فيه بل هو مجبر
عليه لوجب حصوله لما شاء المكلف ذلك أو لم يشأه ولم يجد من نفسه تمكنا
من المخالفة فيهما والأمر بخلاف ذلك لأن كل مكلف يجد من نفسه

الاقتدار على ترك الأوامر وفعل النواهي ولا يجد حائلا
بينه وبين ذلك قاهرا له سالبا اختياره وتمكنه عالما بتحقق
من نفسه الاقتدار على فعل الأوامر وترك النواهي على حد سواء وطريقة
واحدة لا اختلاف فيها الا ما يرجع الى الدواعي والصوارف فأيهما
ترجح عنده كان عمله بمقتضاه ولو كان مرجع ذلك الى فعل
غير فيه لكان مسلوب الاختيار ممنوع الاقتدار وهذا
أمر مقطوع بصحته عند ذوي العقول السليمة والفطر القويمة
فأما ادعاؤكم أن ترك الأوامر وفعل النواهي دليل
على ضعف الآمر والناهي وانتفاء هذه الحال الحكم بأن يكون
هذا الترك وهذا الفعل صادرين من الآمر والناهي ومن خواص
أفعاله معما صرح به وفصلتموه من فعله الفواحش
المشوعة والقبائح المتعددة من قتل الأنفس المحرمة وسلب
الأموال المحرمة وتكذيب أنبيائه ورسله والكفر والشرك به
وجحد الهيته وما أشبه ذلك وماثله وشاكله مع العلم
بقبحه وتحسينه فنسبتم هذه الأفعال اليه زعمتم مخافة أن

يخصه الملك لها من عباده فتقتضي معصيته إياه لزوم
ضعفه في نفسه فانتم في نسبة هذه الأفعال اليه تعالى هزؤا
من لزوم الضعف بتركها كالمستجير من الرمضاء بالنار
والهارب من القطرة الى جمة الغمار ولو عقلتم المعقول لم
تلجأوا الى ما لجأتم اليه واصفتم كل فعل الى فاعله على قاعدة
التكليف التي تحسن فعل الثواب بمستوجبه وفعل العقاب
بمستحقه وان الضعف الذي اقتحموه والعجز الذي تحلموه
وان كان تعالى وتنزه عنه أقرب حالا لو عقلتم من اضافة
القبائح والفواحش اليه الدال فعلها على انتفاء الصواب وعلم
الحكمة وان كان تعالى منزها عن الحالين جميعا على انا
قادرون على نفي الضعف والعجز عنه سبحانه من غير هذا الطريق
المستقيم والحال المستمر بل الاعتقاد المضلل الدال من
معتقده على جهله بالله سبحانه وعدم عرفانه لان من وصفه بهذه
الصفات ونسب اليه فعل الفواحش والمقبحات فقد جهله
او في الجملة لاب وانكره او فر الانكار اب بغير شبهة ولا ريب ولا

رجم غيب ومن جهله لم يصح منه توجيه عبادته وطاعته اليه
على ما بيناه لأن العبادة قربة الى المعبود ولا قربة لمتقرب
الى من يجهل معرفته وانما يوجهها بجهله الى من يتصوره بتلك الصفات
الذميمة والسمات المليمة وذلك غير الله جل جلاله فكان في اعتقاد
ذلك مماثلا لأهل الديانات الباطلة المعتقد أربابها الها غيره
وموصوفا سواه وقد تقدم من الكلام ما يناسب هذا المعنى ٥
فأما نفي الضعف والعجز عنه سبحانه من غير هذا الوجه
الذميم فهو أن نقول ان الضعف والعجز إنما يجوزان على من كان
قادرا بقدرة أي بآلة وأعضاء وبنية مخصوصة وأحناء فإذا حصلت
قدرته وكانت مكافئة لمقدوره واختار فعل ذلك المقدور ولا مانع
فإنه يحصل مقدوره واذا انتفت قدرته بسبب أو كانت قاصرة عن
تحصيل المقدور أو منعه عن ذلك مانع تبين ضعفه وعجزه والله سبحانه
منزه عن الجسمية والبنية والآلات والأدوات في الأفعال وعن قصور
الاقتدار وإمكان منع المانع له عما أراد بما دل عليه واضح الدليل
الكاشف عن المدلول وذلك لأن فعله تعالى اختراع إذا أراده فعله بغير

إعلاج ولا استعمال آلة ولا أداة بل على ما قال سبحانه إنما أمرنا لشيء
إذا أردناه أن نقول له كن فيكون أي يوجده في أسرع حال وأقل زمان
وأوجز وقت وأسهل إنجاد كأن قائلا قال له كن فكان فيكون مقدار
ما بين إرادته إنجاده وحصول وجوده في التقدير كما بين قول كن
وتعقيبه بالكون من غير تراخ ويسار أن معنى
الآية ما ذكرناه وأن حملها على ظاهرها غير جايز
من وجهين أحدهما
أن ظاهر قوله كن أمر للمعدوم بالكون لأن ما ليس بكاين لا يكون إلا
معدوما وخطاب المعدوم وأمره قبيح غير جايز وإنما يصح خطاب
الموجود إذا كان عاقلا مميزا قادرا بأن يؤمر بفعل من الأفعال
والثاني أن ظاهر قوله كن أمر بتكوينه من جهة نفسه وتكوين الشيء
بنفسه محال غير جايز لوجوب تقدم وجود المكون على وجود المكون
ليصح منه تكوينه ووجوب كون المكون حيا قادرا وذلك ها هنا
باطل مستحيل فثبت بذلك ما أردناه ومما يؤيد ما ذكرناه قول
أمير المؤمنين عليه السلام في صفة الله سبحانه يقول لما أراد كونه كن فيكون
لا بصوت يقرع ولا بنداء يسمع وإنما كلامه سبحانه فعل منه أنشأه ومثله

حيا

لم يكن من قبل ذلك كائنا ولو كان قديما لكان الها ثانيا ه وقد قيل
ان المراد بقوله كن انه سبحانه اذا اوجد شيئا باقتداره المختص به يقول
مع ايجاده له كن لتسمع الملايكة فتعلم انه قد اوجد شيئا لم يكن موجودا
ثم انا نقول بعد هذا ان من كان بهذه الصفة من الاقتدار فلا
سبيل للضعف والعجز عليه بوجه ولا سبب فلا حاجة لذي لب ومعقول
وديانة وتحصيل الى اضافة افعال العباد المتضمنة انواع القبايح والفواحش
اليه هربا من لزوم الضعف الذي هو غير لازم له على موجب العلوم
الضرورية والاستدلالية هذا مع كون هذه الاضافة كذبا وبهتا يتضح
بيانه ويقهر برهانه ه ثم انا نقول لهم يلزمكم لزوما
لا محيد لكم عنه ولا مخلص منه على اصل قاعدتكم وحقيقة عقيدتكم
ان يقبح منه تعالى الامر بالحسن والنهي عن القبيح والوعد والوعيد
والترغيب والترهيب وبعثة الرسل وانزال الكتب وخلق الجنة
والنار وان يكون جميع ذلك وتوابعه ولوازمه اذا فعله عبثا ليس
فيه وجه الحكمة ولا غرض المثل لانكم اذا اعتقدتم ان الافعال
الصادرة عن الفاعلين حسنها وقبيحها وخيرها وشرها ونفعها

وضرها وطاعتها ومعصيتها وسائر أنواعها فعل لله سبحانه
فمن المحال الواضح والكذب الفاضح أن يقال إنه تعالى أمر
بالمأمور به ونهى عن المنهي عنه وهما من خاص أفعاله وقبح
ذلك بادٍ لائح لأنه وضع الأمر والنهي في غير موضعهما وطلب
أمرين من غير الفاعل عليهما وهذا منافٍ للحكمة ومضاد
للفعل الحكيم ٥ ويلزمكم أيضا أن يكون ما أخبر به سبحانه
في كتابه المجيد من وقوع الطاعات من المطيعين وصدور المعاصي
من العاصين وفعل كل فاعل أخبر عن فعله من الأمم الماضية
والقرون السالفة الخالية باطلا لا أصل له ولا حقيقة تعضده
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لأنهم لم يفعلوا على أصلكم
شيئا من خير ولا شر ولا نفع ولا ضر ولا طاعة ولا معصية
عندكم ولا هدى ولا ضلالة إذ كان تعالى هو الفاعل لجميع ذلك
وكفى بتكذيب خبر الله المتعالي عن ذلك ضلالا عن الحق
وإخبارا عن قول الصدق وتلك دعاوى الجلابيب الوقاد نعوذ
بالله من ارتكاب الجهالة وسلوك تيه الضلالة وقد اختلفوا

في تمحل تشبيه هو لرايهم محيل وتكلف تمثيل هو بعقولهم تمثيل
فقالوا لو صح من العباد مخالفة أمره تعالى ونهيه لكانت
الحال في توجه الضعف اليه شبيهة بحال الملك الذي يعصيه
جنده ويخالف أمره ونهيه وذلك أدعى الى ضعف الملك
ووهن أمره ونقصه وهو يتعالى عن الضعف والوهن والنقص
والجواب عن ذلك أن نقول ان هذا التمثيل غير واقع
موقعه ولا مشبه ما مثل به ولا جامع بين الشاهد والغايب فيه
وبيان التفرقة بينهما من وجهين اثنين أحدهما أن طاعة
جند الملك أوامره ونواهيه تتضمن ايصال المنافع اليه ودفع
المضار عنه وحمايته من باس من يحاول مغالبته ويبغي غايلته
ويروم انتزاع ما تحتوي عليه يده من بلاد وأموال وظاهر الحال
أن الغالب له يتخطأ ذلك الى إهلاكه واتلاف نفسه ان أمكنه ذلك
فاذا عصاه جنده والحال هذه ولم يدفعوا عنه كيد عدوه لم يأمن
تطرق جميع المخاوف والمضار اليه وتراكمها عليه فهو مضطر الى
حصول ذلك منهم لانتفاعه العظيم به من الدفاع عنه وأمن كيد

عَدُوِّهِ وَالذَّبِّ عَنْ حَوْزَتِهِ وَلَوْ أَمْكَنَهُ إِجْبَارُ جُنْدِهِ عَلَى ذَلِكَ لَفَعَلَ
فَإِذَا فَاتَهُ هَذَا الْغَرَضُ طَوْعًا وَكَرْهًا دَلَّ عَلَى ضَعْفِهِ وَنَقْصِهِ وَاللَّهُ جَلَّ
جَلَالُهُ غَنِيٌّ عَنِ الْمَنَافِعِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا وَاتِّفَاقِهَا عَلَى عَنْ
وُصُولِ الْمَضَارِّ إِلَيْهِ بِعِزِّهِ الْبَاهِرِ وَسُلْطَانِهِ الْقَاهِرِ هَذَا مَعَ اسْتِحَالَةِ
تَعَلُّقِ ضَرَرٍ بِهِ لِأَنَّهُ ذَاتٌ لَا يُمْكِنُ تَسَلُّطُ ضَرَرٍ عَلَيْهِ وَلَا يُتَصَوَّرُ وُصُولُهُ
إِلَيْهِ وَلِأَنَّهُ أَهْلَكَ أُمَمًا هَلَاكَ الِاسْتِئْصَالِ بِمُجَرَّدِ عِصْيَانِهِ مِنْ غَيْرِ
أَنْ يَخْطُرَ بِبَالِ أَحَدٍ مِنْهُمْ مِنْ نَاقِصٍ وَلَا كَامِلٍ وَلَا عَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ
مُحَاوَلَةَ إِيصَالِ ضَرَرٍ إِلَيْهِ أَوْ إِلْحَاقِهِ بِهِ لِعِلْمِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ
وَغَيْرِ الْكَائِنَاتِ وَلَا الْمَقْدُورَاتِ فَأَيُّ قِيَاسٍ ذَلِكَ بِحَالِ الْمَلِكِ الَّذِي
تَوَلَّمُهُ الْبَقَّةُ وَتَقْتُلُهُ الشَّرْقَةُ وَلَا يَأْمَنُ مِنْ تَطَرُّقِ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ وَالْأَذَى
الْجَسِيمِ إِلَيْهِ إِذَا عَدِمَ الْعَاصِمَ مِنْهُ وَفَقَدَ الْمَحَامِيَ عَنْهُ فَأَيْنَ الْمُشَاكَلَةُ
وَأَيْنَ الْمُشَابَهَةُ وَالْمُمَاثَلَةُ لَوْلَا فَسَادُ التَّصَوُّرِ وَضَلَالُ النَّاظِرِ مِنَ الْخَبِيرِ الْمَجُورِ
وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ نَفْعَ الْمُكَلَّفِينَ بِالْتِزَامِ التَّكْلِيفِ عَائِدٌ عَلَيْهِمْ
وَوَاصِلٌ إِلَيْهِمْ دُونَ الْمُكَلِّفِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ مُقَابَلَةُ طَاعَاتِهِمْ فِعْلًا وَتَرْكًا
بِالثَّوَابِ الَّذِي هُوَ النَّعِيمُ الدَّائِمُ الْمُقَارِنُ لِلْإِعْظَامِ وَالْإِجْلَالِ الْفَائِتُ

قدره وكميته وكيفيته ما يتخيل في الأوهام ويتمثل في الأفهام كما قال
صلى الله عليه وآله في وصف الجنة ونعيمها مخبرا عن الله جل جلاله
أنه قال أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما أطلعتكم عليه :. قوله بله بمعنى
كيف وبمعنى دع ٥ ونظير ذلك ما يريده الملك للجند والأعوان
في مقابلة طاعتهم له ووقوفهم عند أمره ونهيه مما يكون نفعه عائدا
عليهم وواصلا إليهم دونه فإنهم إذا خالفوه فيما أهلهم له فوتهم
منافعهم ومنعهم أرزاقهم وعاد ضرر ذلك عليهم ورجع تفويته النفع
إليهم ولم يلحقه ضعف ولا وهن على تقدير أن تكون له منعة وعصمة
بغيرهم فيستغني بطاعة من يطيعه لحاجته إليهم عمن عصاه والله تعالى
غير محتاج إلى أحد من خلقه على أن الملك إذا استضر بمعصية من
عصاه فإنما ذلك لضعف ووهن وضرر يلحقه والله سبحانه منزه
عن الضعف والوهن والضرر فبطل قياس نسبتهم على كل تقدير :.
ثم إنا نعلم علما ضروريا أن النبي صلى الله عليه وآله
كانت إرادته متعلقة بإيمان جميع الكفار قاطبة وإلى هذا كان

داعيا ولأجله مرسلا ولو وقع ذلك كذلك لكان أوفى بإراداته وأنهى
طلباته فلما لم يقع ولم يتأت لم يلحقه نقص ولا وهن بل كان
النقص والوهن عايدا عليهم بتفويت الثواب وتوفير العقاب ٥
ثم إن فعل المكلف إنما يريد تعالى وقوع الطاعة منه باختياره
انقيادا لحكم التكليف ولو أراد إجباره عليه لوقع منه لا محالة
وتعذر وقوع ما يراد من الفاعل فعله اختيارا لا إجبارا واضطرارا
لا يدل على ضعف المريد خصوصا إذا لم يكن للمريد في فعله نفع
ولا في تركه ضر ويعارضون في ادعائهم لزوم ضعفه تعالى
في مخالفة العاصي أمره ونهيه بأمره الكافر بالإيمان فلا يفعله
ولا يدل ذلك على ضعفه ونقصه فأما نفع جند الملك في
طاعتهم له وذبهم ودفاعهم عن حوزته فإنه عايد عليه وعليهم
وواصل إليه وإليهم بنوعي النفع المختص به والمختص بهم بخلاف
القديم تعالى لاستحالة وصول نفع وضرر إليه على حال من الأحوال
فافترق الحالان واختلف الأمران ٥

الفصل الثالث

فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقَدَّمَ الْوَعْدُ بِذِكْرِهَا فِي الْفَصْلِ الْمُقَدَّمِ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِذَلِكَ مَعَ الْفَائِدَةِ فِيهِ بَيَانَ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مِمَّا يَسْتَحِيلُ وُقُوعُهُ مِنَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ مُضَافًا إِلَى اسْتِحَالَةِ إِرَادَتِهِ فِعْلَهَا وَاخْتِيَارِهِ صُنْعَهَا لِيَتَّضِحَ فَسَادُ قَوْلِ الْجَبْرِيَّةِ إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ فِعْلٌ لَهُ تَعَالَى مِنَ الْوَجْهَيْنِ وَعَلَى مَفْهُومِ الْمَعْنَيَيْنِ ۝

اِعْلَمْ أَنَّ حَدَّ الْفِعْلِ هُوَ الْمَوْجُودُ الْمَسْبُوقُ بِالْعَدَمِ وُجُودًا مُرَتَّبًا عَلَى الصِّحَّةِ وَإِنَّمَا قُيِّدَ بِكَوْنِهِ مُرَتَّبًا عَلَى الصِّحَّةِ لِيَخْرُجَ مِنْهُ مَا يَصْدُرُ عَنِ الْمُوجِبِ فَإِنَّ الْمُوجَبَ لَا يُسَمَّى وَاعِلًا وَلَا يُسَمَّى الْمُوجِبُ عَنْهُ فَاعِلًا وَمَعْنَى قَوْلِنَا إِنَّ وُجُودَهُ مُرَتَّبٌ عَلَى الصِّحَّةِ أَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْفَاعِلِ أَنْ يُوجِدَهُ وَيَصِحُّ مِنْهُ أَنْ لَا يُوجِدَهُ بِحَسَبِ دَاعِيَهِ أَوْ صَارِفِهِ بِخِلَافِ الْمُوجِبِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ مُوجَبِهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ وُقُوعُهُ وَعَدَمُ وُقُوعِهِ عَلَى دَاعٍ وَلَا صَارِفٍ وَذَلِكَ مِثْلُ إِحْرَاقِ النَّارِ وَتَسْخِينِهَا وَتَبْرِيدِ الثَّلْجِ وَهُوَ الثِّقَلُ الَّذِي لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ

الهوى مانع وقيل حد الفعل ما وجد بعد أن كان مقدورا
باعتبار أن كل ما يمكن بهذه الصفة فهو فعل وما لم يكن بهذه الصفة
لا يكون فعلا وقيل حده ما حدث من قادر عليه مختار
على جهة الصحة لا على جهة الوجوب ٥ وأما معنى
الحد فنذكر ما قيل فيه لنحصل فائدته فقد قيل انه كل لفظة
كاشفة عن معنى لفظة أخرى مع حصر معناها وفائدتنا على
وجه يمنع أن يدخل فيها ما ليس منها ويخرج عنها ما هو منها
وقيل الحد كل قول كاشف عن حقيقة المحدود على
التفصيل وقيل هو قول محرر كاشف عن ماهية الشيء
وقيل حد الشيء حقيقته واعلم أنه إنما سمي لحد حدا
لما فيه من معنى المنع ولهذا سمي الحداد في الشريعة حدا لما فيه من
المنع والزجر عن معاودة مثل الفعل الموجب للحد وسمي السجان حدادا
لمنعه من في السجن عن الخروج منه وكذلك سمي البواب حدادا لمنعه
من دخول الدار من لم يؤذن له في دخولها وقد ذهب قوم في الحد الى
أنه داخل في المعاني وقالوا هو ايضاح معنى المحدود بعبارة كاشفة

عنه ٥ وذهب قوم إلى أن الحد داخل في العبارات وقالوا
هو تفسير لفظ مشكل بلفظ أوضح منه وعلى القولين معا
يجب أن يكون جامعا مانعا مطردا منعكسا فمعنى كونه جامعا
أن يدخل فيه كل ما هو منه وكونه مانعا أن يمنع عنه كل ما ليس
منه وبالاطراد يدخل فيه ما هو منه وبالانعكاس يخرج منه ما ليس
منه ٥ فإن أريد حد الحد قيل كل لفظ أوضح من آخر مع اتحاد
معناهما إذا كان جامعا مانعا فأما قول المنطقيين إن
الزيادة في الحد نقصان من المحدود فلا يصح إطلاقه بل يجب أن يقيد بأن
تكون الزيادة مبطلة حقيقة المحدود أو قادحة في صحتها فأما إن كانت
الزيادة في الحد أعم من المحدود فلا يكون ذلك نقصانا ٥

أو مثل المحدود

واعلم أن الأفعال تنقسم ثلثة أقسام مخترع ومتولد ومباشر
فالمخترع ما أحدثه القادر عليه مبتدأ في غيره خارجا عن ذات محدثه
ويختص القديم تعالى بالاقتدار عليه ولا يقدر عليه غيره ولا يشاركه
في نوعه سواه كخلق الجواهر والأجسام على اختلاف أشكالها وهيآتها
والأعراض التي تختص بإحداثها ولا يقدر عليها غيره من القادرين

وسيجيء ذكرها والآلام التي لا سبب يولدها وإنما صح ذلك
منه تعالى لأنه قادر لذاته ومعنى ذلك أن إيجاد ما يريد إيجاده راجع
إلى ذاته المقدسة وذاته كاف في إيجاده عند حصول الداعي إليه
وانتفاء الصارف عنه ولا يفتقر إلى واسطة بينه وبين المقدور ولا إلى
أمر زايد على الذات به يكون قادرا من قدرة قديمة أو محدثة لأنه لو
احتاج إلى قدرة قديمة لكانت تلك القدرة مماثلة له وساوته مشاركة
له في شبه إلهيته في القدم الذي هو أخص صفاته وبه يتميز من غيره من
الموجودات وبه يخالف ما يخالفه ويماثل ما يماثله ولو كان له مماثل
وقد ثبت بالأدلة العقلية أنه لا مثل له لأنه لو كان له مثل لوجب
لذلك المثل مثل ما وجب له وجاز عليه ما يجوز عليه ولاستحال منه
ما يستحيل منه لأن هذا حكم المثلين وذلك باطل بالأدلة العقلية
القاهرة وقد ثبت أيضا بالأدلة السمعية الموكدة للأدلة العقلية أن
لا مثل له كقوله تعالى ليس كمثله شيء وهذا نفي المثلية على الإطلاق
لأنه لو كان له مثل لكان لمثله أمثال لوجوب ذلك في حكم المثلية
ومقتضاها وكقوله تعالى ولم يكن له كفوا أحد أي لا مكافيء له

ولا شبيه ولا نظير ولا مثل لأن معنى هذه الألفاظ واحد ٥
ثم إنا قد علمنا على القطع واليقين أنه سبحانه غير مفتقر في
اقتداره إلى قدرة يستعين بها ويتوصل إلى حصول مقدوراته المخترعة بها
لأنه لو كان قادرا بقدرة لوجب أن يقدر نادرة ويعجز أخرى لأن هذا
حكم القادر بالقدرة ولأن مصنوعاته لا يصح أن يستعان عليها بقدرة
لأنه يوجدها في غير ومن غير سبب ولا وصلة ولا آلة ولا جوارح ولا
أدوات وأنه مستغن بذاته عن القدرة وما كان الفاعل مستغنيا عنه
في إحداث أفعاله فوجوده كعدمه وما أدى إثباته إلى بطلانه
يجب أن يكون باطلا ٥ وأما المتولد من الأفعال فحده ما
حدث عن فعل وقع بحسبه يكثر بكثرته ويقل بقلته ويشترك في فعله
القديم سبحانه والقادر بالقدرة وإن اختلفا في كيفية سببه ومن
شرطه إذا وقع من القادر بالقدرة أن يكون حدوثه عن الفعل المباشر
حادثا عن محل قدرته أو في محل قدرته وهو مسبب والمولد سببه
وقبل المتولد ما كان وجوده تابعا لوجود غيره إذا لم يمنع مانع
من وجوده ٥ ووافقنا أكثر المعتزلة على أن المتولد عن فعل

القادر بالقدرة المباشر فعله كالمباشر لكل ما تولد عن فعله المباشر
وعن المتولد عن المباشر فهو فعل له وهو الصحيح وقال النظام
من المعتزلة كل ما يوجد في محل قدرة القادر بالقدرة فهو فعله لا
غير ذلك وما يتعدى محل قدرته فهو واقع بطبع المحل وهذا غير صحيح
وقال معمر ليس للعبد فعل إلا الإرادة وما تحدث بعدها فهو
واقع بطبع المحل وقال غيره لا فعل للعبد إلا الفكر وكلا
القولين غير صحيح وقالت الأشعرية ومن تابعهما إن المتولدات
جميعها خلق لله تعالى لا كسب للفاعل فيها وهذا باطل كبطلان
جملة أقوالهم في الأفعال فأما لو خصصوا وقالوا إن المتولدات
عن الأفعال المخترعة فعله تعالى لكان صحيحا لأن المخترعة فعله
فيجب كون المتولدة عنها فعله بواسطة السبب وهو الفعل المخترع
فلو طلاق الأشعرية نسبة المتولدات جميعها إليه تعالى بناء على أصلهم
الباطل باطل غير صحيح لأن المتولدات من فعل القادرين بالقدر فعل لهم
لكونها متولدة عن الفعل المباشر المختص بهم وكما اختص بهم الفعل
الأصلي فكذلك يجب اختصاص الفرع المتولد عنه بهم تبعا لحكم

الأصل الكبير الأشعرية حكموا بذلك متابعة لأصلهم الفاسد وهو
أن الأفعال المباشرة فعل له تعالى والدليل على بطلان أقوالهم
ما نعلمه ضرورة من إحداث الفاعل لنصره فيه وإيقاعه لحسب دواعيه
وأحواله وآلاته وقدره فادعاؤهم أنها فعل لغيره واضح البطلان
بشهادة العقول السليمة وإذا علم ذلك باضطرار فالمتولد عن الأصل
داخل في جملة العلم بأنه حادث عنه باضطرار بدليل أنه يثبت بثبوته
وينتفي بانتفائه وهذا من أقوى شواهد التولد وحصول الفرع
عن الأصل فلو لا فعله السبب المولد له لم تحصل المسبب المتولد
عنه فلما فعل السبب المولد حصل المسبب المتولد فكما أن السبب
فعله كذلك المسبب الحاصل عنه فعله بدليل أنه لو لم يفعل السبب
لم يحصل المسبب وهذا أمر واضح ظاهر وأيضا فقد ثبت
في ضرورة العقول استحقاقنا المدح على الحسن من متولد أفعالنا
واستحقاقنا الذم على القبيح من متولد أفعالنا كاستحقاقنا المدح والذم
على الأصلين المولدين على حد سواء ألا ترى أن من رمى سهما فأصاب
به عدو الله فقتله فإن الإصابة حسنة وهي متولدة عن الرمي وفاعلها

مُسْتَحِقٌ لِلْمَدْحِ كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِفِعْلٍ مُبَاشِرٍ وَكَذَا بِعَكْسِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لَوْ
أَصَابَ بِالسَّهْمِ إِنْسَانًا بِغَيْرِ حَقٍّ فَإِنَّ الْإِصَابَةَ قَبِيحَةٌ وَهِيَ مُتَوَلِّدَةٌ عَنِ الرَّمْيِ
وَفَاعِلُهَا مُسْتَحِقٌّ لِلذَّمِّ فَلَوْلَا أَنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ أَفْعَالٌ لَمَا اسْتَحَقَّ فَاعِلُهَا مَدْحًا عَلَى
الْحَسَنِ مِنْهَا وَلَا ذَمًّا عَلَى الْقَبِيحِ مِنْهَا وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِعْلَ غَيْرِنَا
وَهَذَا بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ وَظُهُورُ ذَلِكَ فِي الْمُتَوَلِّدَاتِ أَبْيَنُ مِنْ ظُهُورِهِ فِي
الْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ لِأَنَّ الْمُبَاشَرَ أَغْمَضُ مِنَ الْمُتَوَلِّدِ وَمِمَّا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ أَفْعَالُنَا وُجُوبُ وُقُوعِهَا بِحَسَبِ
دَوَاعِينَا وَأَحْوَالِنَا إِذَا لَمْ نَجِدْ مَانِعًا وَلَا صَارِفًا وَحُسْنُ مَدْحِنَا عَلَى مَا
يُسْتَحَقُّ بِهِ الْمَدْحُ مِنْهَا وَذَمِّنَا عَلَى مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الذَّمُّ وَحُصُولُ الْمُسَبَّبِ
بِحَسَبِ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ فِعْلُنَا وَوُجُوبُهُ عِنْدَ وُجُوبِهِ وَانْتِفَاؤُهُ عِنْدَ
انْتِفَائِهِ وَكَثْرَتُهُ بِكَثْرَتِهِ وَقِلَّتُهُ بِقِلَّتِهِ وَشِدَّتُهُ بِشِدَّتِهِ وَضَعْفُهُ بِضَعْفِهِ
إِذَا كَانَ السَّبَبُ اعْتِمَادًا فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ كُلِّهَا وَتَعَذُّرُهُ عَلَيْنَا إِذَا لَمْ نَكُنْ
نَحْنُ فَاعِلِي السَّبَبِ وَكَانَ فَاعِلُهُ غَيْرَنَا وَكُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ آلَةٌ
عَلَى وُجُوبِ كَوْنِ الْمُتَوَلِّدَاتِ أَفْعَالًا لَنَا وَجَارِيَةً مَجْرَى الْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ
فِي الْحُكْمِ بِأَنَّهَا مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ الْقَادِرِ عَلَى وَجْهِ الصِّحَّةِ لِأَنَّهُ فَاعِلُ السَّبَبِ

بلغ المقابلة
بحمد الله

الذي لولاه لم يحصل المسبب وكل ما كان حصوله تبعا لأمر لولاه
لما حصل كان منسوبا إلى ذلك الأمر ومضافا اليه دون غيره ولولا ذلك
لبطل حكم المتعلقات بأغيارها ولما كان العلم حاصلا بأنه لولا
فعل فاعل السبب لما حصل السبب وجب العلم بأنه لولا السبب لما
حصل المسبب لأن الحالين سواء فوجب أن يكون حصول المسبب مضافا
إلى الأصل في حصوله وهو فاعل السبب وعلم أن السبب وأسطة بين
المسبب وفاعل السبب ويشهد بصحة هذا الحكم حصول المسبب اذا فعل
القادر السبب وامتناعه اذا لم يفعله فثبت الحكم بما قلناه من أن المسبب
من فعل فاعل السبب نفيا واثباتا وبهذا يبطل قول من نفى أن
يكون لفاعل السبب الا الإرادة وألا الفكر وانما أراد المدعي لهذين
الأمرين الاشارة الى وجوب حصول ما يحدث بعد الإرادة وبعد الفكر
وذلك باطل لأن حصوله انما هو على وجه الصحة لا على وجه الوجوب
ومما يدل على بطلان قوله هذا أن الإرادة لو كانت موجبة لوجب
عند حصولها أن يحصل مرادها قطعا لأن هذا حكم الموجب والموجب
وقد علمنا أنها قد تحصل ولا يحصل مرادها فدل على أنها غير موجبة

وبيان ذلك أنا نعلم أن من أراد الهرب من عدو قصده ثم لم يفعل
الهرب لتجدد اعتقاده بعد إرادته الهرب أنه يقوى على دفع عدوه وغلبته
وقهره فوقف ولم يهرب أن إرادته غير موجبة الهرب لأنها لو كانت
موجبة له لوقع لا محالة ولم يصح منه الوقوف وأيضا فقد يكون
الإنسان ساكن الخاطر بقاء بإرادة متعلقة بسلوكه إلى مقصد معين ثم يعدل
عنه إلى طريق آخر قبل انتهائه إلى ذلك المقصد للمصلحة يراها فلو كانت
الإرادة موجبة لم يستطع العدول عن ذلك الطريق حتى ينتهي منه إلى
ذلك المقصد ومما يدل على بطلان الإرادة الموجبة التي ادعاها
مدعيها أن الملجأ بعد تحقق إرادته لما ألجئ إليه إنما تحصل فعله لما ألجئ
إليه بحسب قدره وآلاته وبحسب الأسباب المولدة التي فعلها فإضافتها
إلى أمر مدعى وهو إيجاب الإرادة لا تعلم صحته وقطعها عما تحصل
بحسبه واضح البطلان وليس إضافة المتولد إلى طبع المحل الذي ادعوه
ولم يثبت لهم وقوعه بحسبه أولى من إضافته إلى السبب المولد المعلوم
وقوعه بحسبه فإذا منع هذا المدعي للطبع من إضافته إلى السبب
الواقع بحسبه الثابت حكمه منعنا نحن من إضافته إلى الطبع الذي يدعيه

وهو غير واقع بحسبه ولا ثابت حكمه والزمناه أن لا يضيفه الطبع
غير متحقق بوجوب اضافته الى سبب متحقق مولد ويلزمه أيضا أن
يحكم بعدم استحقاق الفاعل على المتولد من أفعاله ثوابا ولا عقابا ولا
حمدا ولا ذما لزوما لا محيص عنه لما كان حكمه عنده عائدا الى الطبع
لا الى الفاعل لأن الفاعل لا يستحق جزاء على ما ليس فعلا له فالحكم بالجزاء
له على الطبع كالحكم بالجزاء له على فعل غيره وذلك باطل عقلا وسمعا بغير
خلاف فالحكم بما ذكروه واضح البطلان عقلا وسمعا فان قيل
أليس من ألقى انسانا في نار فاحترق بها فانه يستحق الذم والعقاب
بذلك وقد علمنا أن الاحراق ليس من فعله وانما هو من فعل الله سبحانه
بفعله في النار ولا يقدر عليه غيره من القادرين فهلا ألزمتم مثل ذلك في
السبب والمسبب قيل انما استحق الملقي الذم والعقاب بفعله
الالقاء في النار الذي هو السبب في وصول الاحراق النار الى الملقى فيها الموجب
عن فعل الله سبحانه الاحراق فيما مجرى العادة فاستحقاق الملقي الذم
والعقاب متعرضه الملقى للاحراق بالالقاء الذي هو سبب وصول الاحراق
اليه لا بنفس الاحراق بدليل أنه لو لا الالقاء في النار لم يصل اليه الاحراق

فإضافة الإحراق والإهلاك إلى هذا الملقى إذا أضيف إليه مجاز وحقيقته
فعل السبب فصار الإحراق بهذا السبب المقتضى له كأنه من فعل الملقى
وحقيقة أمر التوليد أن يعتبر السبب الذي يفعله الفاعل فما حصل من
المسبب بحسبه فهو فعل فاعل السبب وما لا يحصل بحسبه فليس فعلا له
فإذا اعتبر احتراق الملقى في النار فعلم أنه ليس بنفس الإلقاء وإنما هو
من شدة الاعتماد إليه والحرارة التي جعلها الله سبحانه في النار علم أن
الإحراق ليس فعلا للملقي على الحقيقة وإنما هو فعل الله سبحانه وأن
استحقاق الملقي الذم والعقاب بفعل السبب الذي هو الإلقاء لا بنفس الإحراق
وعلى هذا يقاس كل ما أشبهه من المتولدات ٥ وأما
وقوع المتولد من فعله سبحانه وحصوله فهو باختراع سبب المولد له
كاختراعه الاعتماد في الهواء المتحرك بحركته الأجسام الممكن
تحركها كالشجر والنبات وغير ذلك وينقسم المتولد إلى قسمين
قسم يتولد في حال وجود سببه كتولد التأليف عن المجاورة والإلهام عن الوحي
والتقطيع وهذا يوجد في حال وجود السبب المولد لهما ولا
يتأخر عنه وقسم يتأخر تولده عن حال وجود سببه كتولد العلم

عَنِ النَّظَرِ وَتَوَلُّدِ مَا يَتَوَلَّدُ عَنِ الْاِعْتِمَادَاتِ وَيَشْتَرِكُ الْقَدِيرُ سُبْحَانَهُ
وَالْقَادِرُ بِالْقُدْرَةِ فِي تَوْلِيدِ مَا يَتَوَلَّدُ عَنِ الْاِعْتِمَادِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَإِنِ
اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّةِ الْاِعْتِمَادِ الْمُوَلِّدِ لِمَا يُوَلِّدُهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْاِعْتِمَادَ
الَّذِي يَفْعَلُهُ تَعَالَى مُخْتَرَعٌ كَاعْتِمَادِهِ فِي الرِّيحِ الْمُحَرِّكَةِ لِمَا تُحَرِّكُهُ مِنَ
الْأَجْسَامِ وَاخْتِرَاعِهِ الْاِعْتِمَادَ فِي إِنْزَالِهِ الْمَطَرَ وَالْبَرَدَ الَّذِي
يَفْعَلُهُ فِيهِمَا ۝ وَأَمَّا الْوَاحِدُ مِنَّا فَإِنَّهُ يُحَرِّكُ مَا يَعْتَمِدُ
عَلَيْهِ أَوْ يَعْتَمِدُ عَلَى مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وَالْاِعْتِمَادُ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْوَاحِدُ مِنَّا
مِنْهُ مَا يَتَوَلَّدُ عَنْ فِعْلٍ مُبَاشِرٍ أَوْ اعْتِمَادٍ آخَرَ ۝ وَأَمَّا الْمُبَاشِرُ
مِنَ الْأَفْعَالِ فَجَمِيعُ مَا يَتَمَكَّنُ الْقَادِرُ عَلَيْهِ بِقُدْرَةٍ فِي مَحَلِّهَا وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ
عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بِالْقُدْرَةِ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ بِالِاخْتِرَاعِ أَوِ التَّوْلِيدِ
عَنِ الِاخْتِرَاعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَالْمُبَاشِرُ يُفْعَلُ بِالْجَسِيمَةِ الَّتِي ظَاهِرُهَا
الْمَشَرَّةُ وَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ ۝ وَمِمَّا يُؤَكِّدُ بُطْلَانَ قَوْلِ
الْقَائِلِينَ بِالطَّبْعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ لَوْ كَانَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ ذَلِكَ حَقًّا
لَكَانَ ثِقَلُ الْجِسْمِ فِي الْمُتَصَاعِدِ مِنَ الْجِهَاتِ مُسْتَحِيلًا لِحُصُولِهِ لِأَنَّ مَا يَقَعُ بِالطَّبْعِ
لَا يَصِحُّ فِيهِ الشَّيْءُ وَضِدُّهُ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّارَ لَا تُوجَبُ إِلَّا الْإِحْرَاقَ وَالتَّسْخِينَ

ولا توجب ضدّه وهو التبريد وكذلك الثلج لا يوجب إلّا التبريد ولا يوجب
ضدّه وهو التسخين لأنّ الموجب بالطبع لا يوجب إلّا شيئاً واحداً لاختصاصه
بطبيعة واحدة ولو أوجب الشيء وضدّه لوجب أن يختصّ بطبيعتين
متضادّتين ليوجب كلّ واحدة منهما أحد الضدّين وذلك باطل باعتبار
تسخين النار وتبريد الثلج وهو في الثقيل الذي لا يعقبهما ضدّ لها فبطل بذلك
القول بالطبع بطلاناً واضحاً على ما بيّناه ٥ واعلم أنّ عقد
هذا الباب أن تقول الأفعال على ضربين إلهي وبشري فالفعل الإلهي
على ضربين مخترع ومتولّد عن المخترع والبشري على ضربين مباشر ومتولّد
عن المباشر فما تولّد عن المخترع فهو مضاف إلى فاعل المخترع إضافة
حقيقية كإضافة المخترع اليه وما تولّد عن المباشر فهو مضاف الى
فاعل المباشر إضافة حقيقية كإضافة المباشر اليه لثبوتهما بثبوتهما وانتفائهما
بانتفائهما ولوجوب اتباع حكم الفرع حكم الأصل نفياً وإثباتاً فادّعاء
ما بيّنا في ذلك واضح البطلان لموجب الدليل وصحّة الاعتبار ٥ واعلم
أنّه لم يكن الغرض في ذكر حدود الأفعال وحقايقها وبيان كيفيّاتها
مجرّد العلم بذلك فحسب وإنّما الغرض المجزي اليه من تحقيق معانيها العلم بما

تجوز إضافته منها إلى القديم تعالى وما لا تجوز ذلك فيه بسبب استحالته
عليه ليخلص معرفة ذلك من معرة التشبيه المنفي عنه سبحانه والإجبار
المدعى عند ضلال القائلين به أن فعل العباد الذي هو مباشر ومتولد عن
المباشر فعل له ويتبين للناظر في ذلك بطلان دعواهم إذا انكشف له أن
المباشر غير جابر منه تعالى فعله وأن المتولد عن المباشر له حكمه فيخلص
من فساد الاعتقاد بصحة الانتقاد ٥ وأما القدرة المنفية
عنه تعالى المختصة بالقادرين بالقدر الثابتة لهم فهي القوة والاستطاعة
عبارة عن شيء واحد وحقيقتها ما به استغنى لاستحالة من الحي الفعل في الشاهد
وحصوله به يصح منه الفعل وأما في الغائب فذاته تعالى المخصوصة كافية
في الاقتدار على ما يريد فعله وصحة الفعل عائدة إلى الذات المقدسة من غير
احتياج إلى ذات هي قدرة قديمة أو محدثة ليفعل بها ما يريد فعله على ما
تقدم ذكره وإذا حتج في الكلام إطلاق أن له تعالى قدرة فالمراد
به أن له اقتدارا وأنه قادر على ما يريد فعله ومتمكن من إيجاده لا أن
هناك ذاتا هي القدرة وليست القدرة المشار إليها في الشاهد عائدة
في المعنى إلى مجرد جسمية الحي الفاعل إنها لو كانت عائدة إلى ذلك لوجب

فى مطلوب كل جسم أن يصح منه الفعل وليس الأمر كذلك فوجب استناد
الفعلية الى أمر غير الجسم زايد عليه فأما تعيين ماهية ذلك الزايد
وحقيقته فمختلف فيه فقال البصريون من المعتزلة ان ذلك الزايد
الذي هو القدرة انما هو معنى يوجده الله تعالى في بعض الجسم المبنى للحياة
بنية مخصوصة وان ذلك المعنى هو الموجب للجملة حالة هي كونها قادرة
واذا كانت قادرة صح منها الفعل لأن القادر هو الذي يصح منه أن يفعل
ويصح منه أن لا يفعل ووافقهم على ما ذهبوا اليه من ذلك الأشعرية وغيرهم
وذهب أبو القاسم الكعبي من المعتزلة الى غير ما ذهب اليه البصريون
من المعنى وقال ان القدرة التي يستعلمها القادر في ايجاد الفعل انما
هي عبارة عن كون الحي مبنيا بنية مخصوصة وتابعه على ذلك أبو الحسين
البصري وقال المراد بالبنية صحة الأعضاء والأعضاء واعتدالها في
الأعراض الحالة فيها من الصلابة والرخاوة والرطوبة واليبوسة والحرارة
والبرودة واشار الى أنه يحصل من اعتدال هذه الأمزجة جملة معتدلة
وهو الذي اشار اليه بصحة البدن وهذا الاعتدال هو القدرة في القادرين
بالقدر وهو الصحيح الذي أعتمد عليه واختاره وبرهان صحة ذلك

ودليله حصول الفعل وصحته من القادر عند اعتدال المزاج المشار اليه
وتكامله وانتفاؤه عند انتفاء الاعتدال او نقصه عند نقص الكامل
على طريقة واحدة نفيا واثباتا وهذا امر تعلم صحته بالاعتبار
والاختبار فثبت ان ذلك هو المقتضي لصحة الفعل من القادر وان ما
عداه من المعنى المدعى لا دليل عليه لان العقلاء متفقون على ان صحة البدن
مصححة لحصول الفعل المراد وانه معلوم لهم باضطرار وان علمهم بذلك
غير متوقف على امر غيره ولهذا يجد احدهم من نفسه عند اعتدال مزاجه
واستقامته الاقتدار على ما يريد فعله من الافعال ويراه ممكنا غير ممتنع
على طريقة واحدة مع حصول الداعي وانتفاء الصارف والمانع فاذا عرض
له مرض او علة تنقض قاعدة الاعتدال وحقيقته او تنقصها وجد من
ضعف قدرته بحسب ما حدث من اختلال الاعتدال في كثرة او قلة فوجب
ان يكون ذلك مستندا الى ما ذكرناه ولو كان مستندا الى المعنى الذي يدعيه
القايلون به لوجب اذا انتفى المعنى وصحة البدن على ما هي عليه ان تبطل
القدرة على الفعل اصلا لان المعنى على قولهم يوجب حكما راجعا الى
الجملة فيجب بانتفائه بطلان الحكم الراجع الى الجملة فان قيل

كَيْفَ تَدَّعُونَ انْتِفَاءَ الْمَعْنَى وَلَمْ نَمْنَعْ مِنْهُ وَلَا نُسَلِّمُهُ وَلَا نُسَاعِدُكُمْ عَلَى انْتِفَائِهِ
فَبِنَاؤُكُمُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ مُنْتَقِضٌ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ وَمَمْنُوعٌ غَيْرُ مُسَلَّمٍ وَلَا مُسْتَقِرٍّ
قُلْنَا أَوَّلُ مَا فِي ذَلِكَ أَنَّا نَمْنَعُ صِحَّةَ ثُبُوتِ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي تُشِيرُونَ
إِلَيْهِ وَتُعَوِّلُونَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا انْتِفَاءَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ ثُبُوتِهِ جَدَلًا لَا تَحْقِيقًا
ثُمَّ نَقُولُ عَلَى هَذَا إِنَّ مَنْعَكُمْ انْتِفَاءَ الْمَعْنَى وَإِبْطَالَكُمْ جَوَازَهُ يَتَّجِهُ بِهِ
عَلَيْكُمُ الْزَامٌ لَا مَخْلَصَ لَكُمْ مِنْهُ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى ثَابِتًا بِزَعْمِكُمْ وَهُوَ
عِنْدَكُمُ الْمُوجِبُ لِلْحَيِّ حُكْمًا هُوَ كَوْنُهُ قَادِرًا لَلَزِمَكُمْ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى وَثُبُوتِهِ
أَنْ لَا يَنْتَقِضَ اقْتِدَارُ الْقَادِرِ وَلَا يَنْتَقِضَ بِاخْتِلَالِ اعْتِدَالِ مِزَاجِ أَعْضَائِهِ وَانْتِفَاءِ
صِحَّةِ بِنْيَتِهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَكُمْ هُوَ الْمُصَحِّحُ لِلِاقْتِدَارِ وَالْمُقْتَضِي لِكَوْنِ
الْقَادِرِ قَادِرًا وَيَلْزَمُكُمْ أَنْ لَا يَكُونَ لِاخْتِلَالِ الْمِزَاجِ تَأْثِيرٌ فِي اخْتِلَالِ
الِاقْتِدَارِ إِذَا كَانَ تَصْحِيحُهُ عِنْدَكُمْ عَائِدًا إِلَى الْمَعْنَى وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ
ذَلِكَ وَوَجَدْنَا صِحَّةَ الِاقْتِدَارِ عَائِدًا إِلَى صِحَّةِ مِزَاجِ الْأَعْضَاءِ وَاخْتِلَالَهُ
عَائِدًا إِلَى اخْتِلَالِهَا وَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى قَوْلِكُمْ إِذَا اخْتَلَّ مِزَاجُ الْأَعْضَاءِ
أَنْ تَجْرِيَ الِاقْتِدَارُ عَلَى صِحَّتِهِ الْكَائِنَةِ قَبْلَ الِاخْتِلَالِ بِحَالِهَا لِصِحَّةِ الْمَعْنَى الَّذِي
تُشِيرُونَ إِلَيْهِ وَمَعْلُومٌ بُطْلَانُ ذَلِكَ ۝ ثُمَّ إِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي تَدَّعُونَهُ غَيْرُ

مُسَلَّمٌ ثُبُوتُهُ وَلَا دَلِيلَ يُقْطَعُ بِهِ عَلَى صِحَّتِهِ لِأَنَّ الْحَيَّ يَتَصَرَّفُ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ
وَإِرَادَاتِهِ وَيَمْتَنِعُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِحَسَبِ صَوَارِفِهِ وَكَرَاهَتِهِ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ
مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ لِأَمْرٍ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَوَجَبَ نَفْيُ مَا يُدَّعَى مِنَ الزَّائِدِ عَلَيْهِ
وَلَئِنْ جَازَ أَنْ يُدَّعَى هَذَا الزَّائِدُ لِيَكُونَ أَدْعَاءُ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنْ جِنْسِهِ
لِأَنَّ الطَّرِيقَةَ وَاحِدَةٌ وَذَلِكَ بَاطِلٌ: وَأَيْضًا فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِ
الْمَعْنَى الَّذِي تَدَّعُونَهُ إِنَّمَا هُوَ الِاسْتِدْلَالُ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَكْثَرَ الْغَفَلَةِ
وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْعَامَّةِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ طُرُقَ الِاسْتِدْلَالِ وَلَا يَفْقَهُونَ سُبُلَ
الِاحْتِجَاجِ يَقَعُ مِنْهُمُ التَّصَرُّفُ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ عَلَى الْعُمُومِ
وَالشُّمُولِ فَلَوْ صَحَّ الْمَعْنَى الْمُدَّعَى الْمُفْتَقِرُ فِي الْعِلْمِ بِهِ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ
لَبَطَلَ تَصَرُّفُ الْعَامَّةِ الْجَاهِلِينَ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الْوَاجِبَ
تَعَلُّقُهَا بِأَمْرٍ تَحْصُلُ عِنْدَهُ لَا تَجُوزُ تَعْلِيقُهَا بِغَيْرِهِ لِأَنَّهَا لَوْ عُلِّقَتْ بِغَيْرِهِمْ لَصَحَّ
حُصُولُهَا عِنْدَ تَعْلِيقِهَا بِالْأَوَّلِ إِذَا قَدَّرَ انْتِفَاءَ الْمُتَعَلَّقِ الْآخَرِ ٥
وَاشْتَرَكَ الْبَصْرِيُّونَ الْمُدَّعُونَ لِلْمَعْنَى الزَّائِدِ عَلَى صِحَّةِ الْبِنْيَةِ أَيْضًا بِأَنْ
قَالُوا إِذَا كَانَ اسْتِنَادُ صِحَّةِ الْفِعْلِ الصَّادِرِ مِنَ الْفَاعِلِ أَمْرًا عَائِدًا
إِلَى جُمْلَتِهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَثِّرُ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَمْرًا عَائِدًا إِلَى الْجُمْلَةِ أَيْضًا لِتَصِحَّ

إضافة الفعل وذلك المؤثر هو معنى يوجد في بعضها فيوجب لها حالاً
يصح لأجلها من الجملة الفعل والبنية التي ادعاها منكرو المعنى
هي بعض الجملة وليست أمراً راجعاً إلى الجملة بأسرها فلا يصح
بسبب أمر راجع إلى بعض الجملة حكم راجع إليها بأجمعها
والجواب أن نقول لا نسلم لكم صحة المعنى الذي ادعيتموه
ولا ثبوته على ما قدمناه بل نقول صحة البنية واعتدالها كافٍ في
صحة وقوع الفعل من الجملة ثم إنكم بنيتم الأمر على ادعاء معنى في
بعضها يوجب حالاً لأجلها وهذه دعوى مبنية على دعوى أخرى في
مثلها ونحن نمنعهما جميعاً معاً ولا نسلم المعنى المقترح اختصاصه
ببعض الجملة ولا الحالة الشائعة في الجملة المدعى وجوبها عنه ثم
نقول لم كان المعنى المدعى حصوله في بعضها موجباً الأمر لحصل
لجميعها لأجله صح منها الفعل ولم يكن صحة البنية المختصة ببعض الجملة
موجبة لأمر يحصل لجميعها وقد علمنا أن صحة البنية أمر عائد إلى
الجملة وهو مما توافقون على حصوله وتساعدون على ثبوته فاستناد
الفعل إلى الجملة بسببه مع ظهور أثره في ثبوت الفعل بثبوته وانتفائه

بانتفائه وزيادته بزيادته ونقصه بنقصه أدل دليل على أن حكمه عايد
اليه وذلك مفهوم معقول وادعاؤكم المعنى الموجب للحالة لا نوافقكم
على حصوله ولا نساعدكم على ثبوته ولا على إيجابه حالة للجملة لنفينا
له البتة فالعمل على ما اتفقنا عليه أولى وأوجب مما اختلفنا فيه
وأيضا فقد ثبت أن جملة الحي ملتئمة الأجزاء متصلة الأبعاض
فاستناد الفعل الجملي منها إلى أمر يختص بعضها غير منكر إذا كان
ذلك آلة للجملة كالأعضاء المستعملة في الفعل وهي بعض الجملة لا كلها
فوضح ما قلناه على أنا نقول زيادة على ما تقدم وكشفا وإيضاحا
للغرض المعتبر إن القدرة التي ذكرنا أنها صحة الأعضاء واعتدالها لا
تختص ببعض الحي دون بعض بل هي شايعة في جملته خلافا لقولكم لنا إنكم
تذهبون إلى أن القدرة صحة الأعضاء واعتدالها وذلك عايد إلى المحل
دون الجملة وقد علم أن القادر عبارة عن جملة الحي لا عن بعضه ::
فنقول في ذلك ليس الأمر عندنا على ما قلتموه وبيان
ذلك أنا نقول إن صحة الأعضاء واعتدالها شامل لجملة الحي باعتبار
أن صحة الناظر آلة في إدراك المنظور وصحة السمع آلة في إدراك المسموع

وصحة اللسان واللهوان آلة في إبراز المنطوق وإدراك الطعم المطعوم
والفهم
وصحة اليدين آلة في إيقاع البطش وصحة الأرجل آلة في إيقاع السعي
وصحة القلب آلة في النظر والفكر وصحة باقي الجملة آلة في فعل
الحركات والتصرف في الجهات والاحتباس بالمحسوسات حتى أن آلة
التناسل مع صحتها تستعمل فيما جعلت آلة فيه فثبت بذلك ما فسرنا
به القدرة عائد إلى جملة الحي لا إلى بعضه وبطل ما قلتموه لنا وردنا
على قولكم بما بيناه من تعيين القدرة في كل جزء من أجزاء الجملة زيادة
واضحة راجحة لأنكم قلتم في المعنى الذي ادعيتم ثبوته ونفيناه نحن
منه وأبطلناه إن المعنى يوجد في بعض الجملة فيوجب حالا لجملتها
فأين ذلك من إثبات الغرض المقصود في هذا الباب موجودا في كل جزء
من أجزائها وعضو من أعضائها وهذا واضح لكل متأمل منصف
فطن عارف معترف ومما يوضح ما ذكرناه وهو أن القدرة
عبارة عن صحة الأعضاء وأعدلها أنه متى انتفت الصحة عن شيء منها
بشيء من الآفات بالواحدة بطل الاقتدار به جملة كاليد إذا شلت
والرجل إذا زمنت واللسان إذا خرس وإذا انتفت الصحة ونقصت

بشيء من الأمراض نقص الاقتدار بحسب ذلك النقص من الصحة فعلم بذلك
أن القدرة عبارة عما ذكرناه إذ كانت تصح بصحته وتبطل ببطلانه
وتتم بتمامه وتنقص بنقصانه ٥ وقال مثبتو المعنى ومدعوه
أيضا ويدل على ثبوت المعنى الذي ذكرناه وبطلان ما ذكروه من اعتبار
صحة الفعل باستناده إلى البنية أن اليد إذا أبينت بالقطع من
الحي فإن بنيتها باقية على حالها الأولى وكذلك الحي إذا انتفت
عنه الحياة بالموت فإن بنيته أيضا باقية على ما كانت عليه قبل الموت
ولا يصح منهما الفعل على حال وهذا يبطل استناد حصول الفعل
إلى البنية والجواب أن نقول هذا القول منكم مغرب عن
غفلة شديدة غالبة أو تغافل يسوغه الهوى وحب المذهب
وبيانه أنا شرطنا في صحة الفعل صحة البنية وصحة الأعضاء
والأعصاب واعتبرنا بين الأعراض المذكورة التي عددناها وسميناها
قدرة وإذا أبينت اليد من الحي وانتفت الحياة عن جملة الحي فقد انتفت
صحة الأعضاء والأعصاب والاعتدال الذي اشترطناه فانتفى الفعل عن
اليد والميت لانتفاء الشرط المذكور عنهما وهذا واضح لا إشكال فيه ٥

وقال متبوع المعنى أيضا إن مع حصول البنية وصحتها التي ادعاها
نفاة المعنى نجد كثيرا من الناس لا يمكنهم أن يبتدئوا الحركة في شحمة أذنهم
مع صحة بنيتها وهذا يدل على استناد الفعل إلى المعنى لا إلى البنية
والجواب أن نقول إنا نمنع حصول بنية القدرة التي عيناها
على الشروط التي شرطناها في هذا العضو فلأجل ذلك امتنع تحريكه
لعدم المعنى الذي ذكروه على أنه قد يوجد ما شرطناه في أذن بعض
النائمين من صحة الأعصاب والاعتدال فيبتدئ الحركة فيها وقد شاهدت
بعض من يفعل ذلك من النائمين معاينة لاختبارها وهو موجود في
أكثر ذوات الأربع فصح ما قلناه وبطل هذا التمسك ٥

فإن قيل إذا كنتم تذهبون إلى أن القدرة عبارة عن اعتدال المزاج
الأعصاب والأعضاء وصحة البدن وأن وقوع الفعل من الفاعل وحدوثه
راجع إلى ما ذكرتموه من ذلك وتستند إليه قيل لهم إذا ثبت للبدن جماعة
القادرين أن تتساوى مقدوراتهم لتساوي قدرهم حيث لا يفضل بعضهم على
بعض في الأفعال ولا يزيد أحدهم على غيره في إيجاد المقدورات ونحن نجد
التفاوت بينهم تفاوتا ظاهرا في فعل ما يجاور لونه من الأشياء المفعولة وحمل

ما يبغون حمله من الأجسام المحمولة فكيف يثبت لكم ما ادعيتموه مع هذا
الاختلاف في الفرع الدال على اختلاف الأصل قلنا نحن وإن
قلنا إن القدرة عبارة عما حكيتموه عنا من صحة الأعضاء والأعصاب
واعتدال المزاج وصحة البنية فلسنا نقول بتساوي القدر في الكيفية
والمقدار لأن قوة الأعصاب والأعضاء غير متكافئة بل فيها التزايد
موجود من أصل الخلقة والتفاوت حاصل في ابتداء البنية للاشتداد
الزايد في قدرة بعض الناس على قدرة غيره مع ثبوت الأصل المحتاج إليه
في جميع القدر الذي هو كاف فيما نحن بصدده وذلك ظاهر يعلمه العقلاء
ويجدونه في أنفسهم بالاختبار والممارسة وقلما يوجد ذلك متساوي
المقدار في اثنين من القادرين ولا ينفك من زيادته في قادر على قادر
ثم إنا نعلم بالتجربة أن من يعاني حمل الأشياء الثقيلة وممارستها
ويتكرر منه ذلك على التمادي والتطاول فإن قوته وتشدد أعصابه
وأعضائه يزداد زيادة بينة ويتضاعف مضاعفة ظاهرة وبهذه القوة
والحصافة الأصلية والمكتسبة يتمكن القادر من فعل المقدورات
أصلا وتزايدا وبهذا التزايد يعلم بطلان كون القدرة معنى علما واضحا

لنا صح

لاستحالة التزايد في المعنى فبطل ما ألزمتموناه من إنكار تفاوت المقدورات
مع ادعاء تساوي القدر على أنا لا نسلم تساوي القدر فلا يلزمنا
تساوي المقدورات ثم إنا نقلب ذلك عليكم ونقول إن المعنى
الذي أدعيتموه وعبرتم عنه بالقدرة يجب أن يكون متساويا في القادرين
فلا يزيد المعنى المختص بزيد على المعنى المختص بعمرو لأن المعنى لا تزايد فيه
ومن ادعى التزايد فيه لزمه إثباته وإذا كانت المعاني متساوية فيلزم
تساوي الفاعلين في الأفعال وتماثل القادرين في أجناس المقدورات
التساوي قدرهم التي هي المعاني عندكم وتفاوت مقدوراتهم معلوم غير
مشكوك فيه ولا مرتاب به فبطل إلزامكم لنا وثبت إلزامنا لكم بدلا
منه وعوضا عنه ولله الحمد **واعلم** أن القدرة يجب تقدمها على
المقدور في الوجود خلافا لما ذهبت إليه الجبائية من مقارنتها له ::
وإنما قلنا ذلك لثبوت احتياج المقدور في وجوده إليها وقد علمنا
أن كل محتاج إلى أمر في وجوده فإنه يجب تقدم ذلك الأمر المحتاج إليه
في الوجود على المحتاج ليصح وجوده إذ كانت صحته موقوفة على
تقدمه عليه في الوجود يوضح ذلك وجوب تقدم القادر على المقدور

لما كان المقدور محتاجا اليه في وجوده فكذلك يجب تقدم القدرة على
المقدور التي هي آلة للقادر في ايجاده المقدور لاحتياجه اليها في الوجود
والعلم بتقدمها على المقدور ضروري كما ترى عند العقلاء ومن يدانيهم
في تصور الاشياء حتى البهايم فانها اذا اريدت على ما تتصور لها القدرة
عليه قبل فعله فعلته واذا اريدت على ضد ذلك لم تفعله فلو لم
تكن القدرة متقدمة على الفعل لم يصح ذلك وقد علمنا
ان كل انسان مع صحته وثبوت تمييزه يجد من نفسه القدرة على
ما يدعوه الداعي اليه من تصرفاته قبل فعله ولا يشك في ذلك
فلولا تقدم قدرته على الفعل لم يجد ذلك من نفسه ولو كانت
القدرة على ما ذكروه لا توجد الا مقارنة للفعل لوجب ان لا يجد
القادر من نفسه القدرة على الفعل الا اذا فعله وذلك باطل بالاختبار
على انه قد ثبت ان القدرة هي صحة البنية دون المعنى الذي
ادعاه مدعيه على ما مضى القول فيه لان العلم بحصول البنية قبل
صدور الفعل منها ضروري حسي لا يخامره شك وكذلك ما يجده القادر
في بنيته من الحصافة والقوة قبل الفعل واذا ثبت ذلك كانت الحجة

في تقدمها على المقدور أو صح وانكشف وانتفاء الشك أو في واو ثم وبطل
بذلك قولهم بوجوبها مع وجود المقدور بطلانا ظاهرا ثم إنا
نقول لهم لو كان وجودها مقارنا لوجود المقدور لاستغنى المقدور
بوجوده عنها لأنها إنما تحتاج اليها لإيجاد المقدور بها كالآلة في
الصنائع المفتقرة اليها فلو قدر حصول الصنعة والآلة معا في حال
واحدة لاستغنت الصنعة بذاتها عن الآلة ولم تفتقر اليها ولا يعارض
ما ذكرناه بمقارنة الإرادة للمراد والسبب للمسبب لأن الإرادة
لا تحتاج اليها لإيجاد المراد بها وليست آلة في ايجاده وإنما هي
مخصصة له من سائر المرادات فإذا خصصته كان القادر هو المخرج
له من العدم الى الوجود بالقدرة المتقدمة وجودها لا بالإرادة فلهذا
صح في الإرادة أن تقارن المراد وكذلك السبب أيضا غير مخرج
للمسبب من العدم الى الوجود ولا مؤثر في ايجاده وانما المؤثر في ايجاده
هو فاعل السبب بالقدرة المتقدمة والسبب آلة في حصوله فالسبب
لا يتنزل منزلة القدرة في التقدم على المقدور وعدم مقارنتها بل يقارن
المسبب على ما ذكرناه للافتقار الى تقدم القدرة على المقدور ليوجد بها

المقدور واستغناء المسبب في ايجاده عن مجرد السبب بفعل المسبب
وأيضا فلو كانت القدرة مقارنة للمقدور على ما قالوه وغير متقدمة
عليه بمعنى أن يوجدا معا ولا يتقدم أحدهما في الوجود صاحبه لم يكن أن
يقال ان المقدور محتاج الى القدرة في وجوده أولى من أن يقال ان القدرة
محتاجة في وجودها الى المقدور لما اشتركا في ابتداء الوجود وقد علمنا
بطلان ذلك فان قيل انما احتاج المقدور الى القدرة ولم تحتج
القدرة الى المقدور واستغنى عنها وافتقرت اليه لأن المقدور يقع
بالقدرة ولا تفعل القدرة بالمقدور قلنا هذا انما يستمر على قول
من جعل القدرة متقدمة على المقدور فأما على قولهم بمقارنة القدرة
للمقدور فقد انتفى احتياج المقدور الى القدرة لافتقارهما اذ كان من الواجب
تقدم المحتاج اليه على المحتاج لكن قولهم بمقارنتهما يلزمهم ما ذكرناه ٥
وأيضا فلو كانت القدرة مقارنة للمقدور وهي مؤثرة في وجوده
على ما يدعونه لكانت على التحقيق مؤثرة في ايجاد الموجود لأن
وجوده غير حاصل بها ولا مستند اليها وذلك فاسد بغير خلاف ٥
وقالت الجبرية ان القدرة لا تبقى وانها موجبة للمقدور ٠

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ صِحَّةَ هَاتَيْنِ الدَّعْوَيَيْنِ أَمَّا دَعْوَاهُ
انْتِفَاءَ الْقُدْرَةِ وَعَدَمَهَا بَعْدَ وُجُودِهَا فَإِنَّهُ بَاطِلٌ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ
عِبَارَةٌ عَنْ صِحَّةِ الْبَدَلِ وَاعْتِدَالِ الْمِزَاجِ وَذَلِكَ ثَابِتٌ لَا يَنْتَهِي إِلَّا بِضِدٍّ
وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّ الْقُدْرَةَ مُوجِبَةٌ لِلْمَقْدُورِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ بِكَوْنِهَا مُتَعَلِّقَةً
بِالضِّدَّيْنِ فَلَوْ كَانَتْ مُوجِبَةً لَأَوْجَبَتْ وُجُودَ الضِّدَّيْنِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ
وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالضِّدَّيْنِ عَلَى الْبَدَلِ خِلَافًا لِقَوْلِ الْجُبَّائِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ إِنَّهَا
لَا تَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرَ مِنْ مَقْدُورٍ وَاحِدٍ وَإِنَّهَا لَوْ تَعَلَّقَتْ بِالضِّدَّيْنِ لَوَجَبَ
تَضَادُّهُمَا لِتَضَادِّ مُتَعَلَّقِهَا وَنَقُولُ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ تَعَلُّقِهَا بِالضِّدَّيْنِ
وَوُجُوبِهِ عَلَى الْبَدَلِ هُوَ أَنَّ الْقَادِرَ كَمَا يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يُحَرِّكَ يَمِينَهُ يَصِحُّ
أَنْ يُحَرِّكَ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ يَسْرَةً وَلَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ مِنْهُ وَالْعِلْمُ بِهَذَا
ضَرُورِيٌّ وَكَذَلِكَ يُعْلَمُ ضَرُورَةً اسْتِحَالَةُ تَحْرِيكِهِ يَمِينَهُ مَعَ امْتِنَاعِ
أَنْ يُحَرِّكَ يَسْرَةً بَدَلًا مِنْ يَمِينِهِ وَكَذَلِكَ يَصِحُّ مِنْهُ كُلُّ فِعْلٍ مِنْ
مَقْدُورَاتِهِ وَضِدُّهُ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ عَلَى الْبَدَلِ
فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ وَلَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ مِنْهُ مَعَ حُصُولِ الدَّوَاعِي وَانْتِفَاءِ
الصَّوَارِفِ وَالْمَوَانِعِ وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ وَلَا يَرْتَابُ بِهِ ذُو عَقْلٍ فَلَوْ لَا تَعَلُّقُ

القدرة بالضد من جاز أن يكون في القادر من لا يصح منه أن يتحرك
الا بسنة دون بسرة أو بسرة دون سنة أو لا يصح منه الا القيام
دون القعود أو القعود دون القيام أو السكون دون الحركة
أو الحركة دون السكون لكون الموجود فيه قدرة واحدة وذلك
واضح البطلان وفي ادعائه مع شهادة العقول بفساده ادعاء
انتفاء التمييز بين القادر المطلق والمضطر المجبر على الفعل الواحد
والتمييز بينهما مقطوع على صحته فلو كانت القدرة موجبة لأوجبت
اجتماع كل ضدين من الأفعال المقدم ذكرها في وقت واحد على
وجه واحد وبطلان ذلك واضح ٥ ومما يدل على
اقتدار القادر على الضدين والمختلفين وجوب وقوع الفعل منه
مطلقا بحسب دواعيه مع انتفاء صوارفه وموانعه من غير
اختصاص بفعل دون فعل لأنا نعلم أن القادر يعلم من نفسه اقتداره
على أنواع الأفعال الداخلة تحت مقدوره على تماثلها واختلافها مطلقا
وتضادها على البدل وعلى تركها لا بخامرة في ذلك شك وما يجده
الإنسان من نفسه لا مزيد على وضوحه فإذا دعاه داع خالص من الصارف

والمانع الى فعل من الأفعال فانه يقع منه ذلك الفعل بغير شك
والعلم بذلك ضروري ولو دعاه داع آخر عوضا عن داعيه الأول الى
ضده أو مخالفه لصح وقوعه منه كما صح وقوع الأول على حد سواء فلو كان
استناد صحة كل واحد من الفعل وضده ومخالفه الى أمر تخصه يسوي
صحة التعلق وخلو الداعي لما حصل لنا بذلك العلم الضروري مطلقا
حتى نعلم ما تخصه على التعيين وليس ذلك بمعلوم بل المعلوم حصول الداعي
الخالص من الصارف والمانع لا غير على ما ذكرناه ٥ ومما يدل
أيضا على تعلق القدرة بالضدين صحة وقوع الإيمان من الكافر الذي ادعوا
أن قدرته متعلقة بالكفر فلو لا تعلقها بالإيمان أيضا لما صح منه الإيمان
وقد علمنا صحته منه علما ينفي كل شك وارتياب فان من آمن بعد
الكفر بفوت الإحصاء عددا ولا يدفع صحة ذلك الا كاذب مكابر
مباهت مناكر وهذا يبطل قول الجبائية ان قدرة الكافر لا تتعلق
الا بالكفر خاصة دون الإيمان وهي أيضا عندهم موجبة للفعل ولهذا
قالوا لو كانت فيه قدرة على الإيمان لصح منه الكفر والإيمان وقد تقدم
ابطال كونها موجبة ٥ قالوا لو تعلقت القدرة بالضدين

لم يخل إما أن يقع مقدورا هما المتضادان في حال واحدة أو يقع أحدهما
دون الآخر ووقوعهما في حال واحدة باطل لاشبهة فيه لاستحالة
اجتماع الضدين وإن وقع أحدهما فأيهما قدر وقوعه لم يكن أولى بالوقوع
من الآخر إلا بمزيد على مجرد القدرة ولو كان هنالك أمر زائد مؤثر
في تخصيص أحد الضدين بالوجود لوجب أن يكون تعلق الفعل الموجود بذلك
الأمر لا بالقدرة فما ذلك الأمر والجواب أن تعلق القدرة
بالضدين إنما هو على البدل كما ذكرناه وهو وجه صحيح لا يمكن دفعه
والموجود من الضدين إنما خصصه بالوجود حصول الداعي المخصص
الذي هو شرط في تأثير القدرة فيه والإنجاد إنما هو بالقادر بتوسط
القدرة لا بغيرها ٥ ومما يدل على صحة تعلق القدرة
بالضدين ويفسد منعهم تعلقها حصول العلم باقتدار القدير سبحانه
على الأضداد وصحة إيجاده بعضها دون بعض ولم يلزم من اقتداره
على الضدين محال ولا بطلان ولا يمكنهم أن يدعوا أن اقتداره تعالى
يتعلق بأحد الضدين دون الآخر لشبوت اقتداره على كل ما يصح أن
يكون مقدورا والضدان داخلان في ضمن ذلك فوجب كون اقتداره

عليهما على البدل كما قدمناه فإن اعترض هذا الكلام بأن يقال
إنكم لا تثبتون في الغايب قدرة ومقدورا فكيف تستدلون
على الشاهد في ذلك فالجواب أن أصل استناد الفعل عندنا
في الغايب والشاهد إنما هو إلى الداعي وإن كان في الشاهد يتوسط القدرة
وفي الغايب لمجرد الداعي لا غير فقد اشتركا لفعلان في مجرد الداعي
وافترقا في توسط القدرة في الشاهد وتعذرها في الغايب فمرجع
القياس ومستنده في الغايب والشاهد إلى حصول الداعي لا إلى القدرة
التابعة في الشاهد المنتفية عن الغايب فبطل ما عارضوا به ٥
واعلم أن القدرة إنما تتعلق من المتماثلين بجزء واحد في محل
واحد في وقت واحد وتتعلق في الأوقات المتعددة والمحال المتعددة
بما لا يتناهى من المقدور وإنما كان كذلك لأنها لو تعلقت من الجنس
الواحد في الوقت الواحد في المحل الواحد بأكثر من جزء واحد لوجب
أن يتجاوز تعلقها الحصر وعلة ذلك أنها لو تعلقت على هذا الوصف
بأكثر من جزء واحد لاستوى في ذلك القوي والضعيف في اقتدارها
على ما لا يتناهى من المقدورات مع اتحاد الوقت والمحل فكان يصح من

الضَّعيفِ حَمْلُ الجَبَلِ العَظيمِ لِأَنَّ نِسْبَةَ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ بِالجُزْءِ الأَوَّلِ مِنْهُ
كَنِسْبَةِ تَعَلُّقِهَا بِغَيْرِهِ مِنَ الأَجْزَاءِ إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ وَقَدْ عَلِمْنَا بِالسَّبْرِ
وَالاخْتِبَارِ أَنَّ وُقُوعَ الأَفْعَالِ المُتَمَاثِلَةِ يَفْتَقِرُ إِلَى وُفُورِ القُدَرِ وَشِدَّةِ
القُوَى وَالأَعْصَابِ الَّتِي تُفْعَلُ بِهَا الاعْتِمَادَاتُ الكَثِيرَةُ فَلَمَّا كَانَ جِنْسُ
مَقْدُورِهَا مُتَنَاهِيًا احْتِيجَ إِلَى تَزَايُدِ القُدَرِ عِنْدَ تَزَايُدِ المَقْدُورِ ::
وَأَمَّا تَعَدِّي القُدْرَةِ المُتَعَلِّقَةِ بِالمُتَمَاثِلِ لِلْجُزْءِ الوَاحِدِ فِي الأَوْقَاتِ
المُتَعَدِّدَةِ وَالمَحَالِّ المُتَعَدِّدَةِ فَصَحِيحٌ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ القَادِرَ مَعَ
اسْتِمْرَارِ كَوْنِهِ قَادِرًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ فِي الأَوْقَاتِ المُسْتَأْنَفَةِ مِثْلَ
مَا كَانَ يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُهُ فِي الأَوْقَاتِ المَاضِيَةِ وَكَذَلِكَ يَصِحُّ مِنْهُ تَحْرِيكُ
مَا أَرَادَ تَحْرِيكَهُ مِنَ المَحَالِّ بَدَلًا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا اعْتِمَادٌ
مُخَالِفٌ أَوْ مُضَادٌّ لِلْجِهَةِ الَّتِي يَقْصِدُ تَحْرِيكَهُ إِلَيْهَا بِالاعْتِمَادِ فَثَبَتَ
أَنَّ تَعَلُّقَ القُدْرَةِ مِنَ المُتَمَاثِلِ مَعَ اتِّحَادِ الوَقْتِ وَالمَحَلِّ إِنَّمَا يَكُونُ لِجُزْءٍ وَاحِدٍ
وَمَعَ تَعَدُّدِهِمَا يَكُونُ التَّعَلُّقُ بِمَا لَا حَصْرَ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ ٥ وَأَمَّا
تَعَلُّقُ القُدْرَةِ بِالمُخْتَلِفِ مِنَ المَقْدُورَاتِ فَلَا نِهَايَةَ لَهُ مِنْهَا وَقَدْ مَثَّلَ المُتَكَلِّمُونَ
ذَلِكَ بِمَا مَعْنَاهُ أَنْ يُقَدِّرَ جِسْمٌ خَفِيفٌ مُسْتَطِيلٌ لَا نِهَايَةَ لَهُ فِي طُولِهِ

وَاسْتِعْدَادِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْ أَخْذِهِ وَتَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ وَجَذَبَ
بِهَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ جَذْبُ ذَلِكَ الْجِسْمِ بِتِلْكَ الْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ فَإِذَا انْجَذَبَ فَكُلُّ
كَوْنٍ يُوجَدُ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْجِسْمِ مُخَالِفٌ فِي جِنْسِهِ لِلْكَوْنِ
الْحَادِثِ فِي الْجُزْءِ الْآخَرِ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا نِهَايَةَ
لَهُ مِنَ الْمُخْتَلِفَاتِ قَالُوا مَا مَعْنَاهُ فَإِنْ قِيلَ عَلَى هَذَا إِنَّ
الْمُحَرِّكَ لِذَلِكَ الْجِسْمِ لَمْ تَتَعَلَّقْ قُدْرَتُهُ بِتَحْرِيكِهِ لِأَنَّهَا لَيْسَتِ الْمُؤَثِّرَةَ
فِي حُدُوثِهِ وَإِنَّمَا الْمُؤَثِّرُ فِي حُدُوثِهِ الِاعْتِمَادُ الْمُبَاشِرُ الَّذِي تَوَلَّدَ عَنْهُ
التَّحْرِيكُ وَمَا يَتَوَلَّدُ عَنِ الِاعْتِمَادِ الْمُبَاشِرِ لَا تَعَلُّقَ لِلْقُدْرَةِ بِهِ وَلَا تَأْثِيرَ
لَهَا فِي حُدُوثِهِ وَإِنَّمَا الْمُؤَثِّرُ فِي حُدُوثِهِ السَّبَبُ الَّذِي هُوَ الِاعْتِمَادُ
قِيلَ حُدُوثُ الْمُسَبَّبِ بِالسَّبَبِ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً مَعَ اسْتِنَادِهِ إِلَى
الْقَادِرِ وَالسَّبَبُ آلَةٌ لِلْقَادِرِ فِي إِحْدَاثِ الْمُسَبَّبِ فَإِذَا قُلْنَا إِنَّ
الْمُسَبَّبَ حَدَثَ بِالْقَادِرِ لِأَجْلِ حُدُوثِ السَّبَبِ بِهِ الَّذِي هُوَ وَاسِطَةٌ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسَبَّبِ كَانَ حَقًّا ثَابِتًا فَنِسْبَةُ الْمُسَبَّبِ إِلَى الْقَادِرِ عَلَى
هَذَا الْوَضْعِ وَهَذَا التَّرْتِيبِ صَحِيحَةٌ لَا شُبْهَةَ فِيهَا بَلِ الْأَنَّهُ لَوْلَا
الْقَادِرُ لَمْ يَكُنِ الْمُسَبَّبُ وَلَا السَّبَبُ فَالْقَادِرُ عَلَى هَذَا أَصْلٌ لِوُجُودِ

السَّبَبِ وَالسَّبَبُ أَصْلٌ لِوُجُودِ الْمُسَبَّبِ مَعَ فِعْلِ الْقَادِرِ فَإِضَافَةُ
الْمُسَبَّبِ إِلَى مَا هُوَ أَصْلٌ لِأَصْلِهِ صَحِيحَةٌ بَلْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ إِنَّ الْمُؤَثِّرَ
فِي حُدُوثِ الْمُسَبَّبِ هُوَ الْقَادِرُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةِ السَّبَبِ وَإِنَّ السَّبَبَ
لَا تَأْثِيرَ لَهُ بِالتَّوَسُّطِ فِي حُدُوثِ الْمُسَبَّبِ كَانَ بَاطِلًا مُنَافِيًا لِمَا عُلِمَ
بِالِاضْطِرَارِ وَكَذَا لَوْ قَالَ إِنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي حُصُولِ الْمُسَبَّبِ هُوَ السَّبَبُ
بِمُجَرَّدِهِ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى الْقَادِرِ الْمُسْتَعْمِلِ لَهُ فِي حُدُوثِ الْمُسَبَّبِ
لَكَانَ أَيْضًا بَاطِلًا لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ فِي الْمُسَبَّبِ انْتِفَاءُ سَبَبِهِ لَبَطَلَ
حُصُولُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ بِالْقَادِرِ وَحْدَهُ مَعَ انْتِفَاءِ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ
الْوَاسِطَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَكَذَلِكَ لَوْ قُدِّرَ انْتِفَاءُ الْقَادِرِ الْفَاعِلِ
بِالسَّبَبِ لَبَطَلَ حُصُولُ الْمُسَبَّبِ وَلَمْ يَحْصُلْ بِالسَّبَبِ وَحْدَهُ فَثَبَتَ
أَنَّ حُصُولَ الْمُسَبَّبِ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِهِمَا مَعًا كَمَا نَقُولُ فِي صِحَّةِ الْكِتَابَةِ
مَعَ حُصُولِ آلَتِهَا وَاسْتِعْمَالِ الْكَاتِبِ لَهَا وَانْتِفَائِهَا مَعَ انْتِفَاءِ أَحَدِهِمَا
انْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا ٥ وَاعْلَمْ أَنَّ السَّمْعَ قَدْ وَرَدَ بِمَا يُوجَدُ
دَلِيلُ تَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَقْدُورِ وَبُطْلَانِ إِيجَابِهَا لَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ

يعلم انهم لكاذبون فالتكذيب المتوجه اليهم لا يخلو اما ان يكون
في نفيهم حصول الاستطاعة لهم فيكون تكذيبا لهم في نفي الاستطاعة
ومنشأ حصولها وثبوتها وانهم مع حصولها لم يخرجوا الا انهم قالوا
لو استطعنا لخرجنا ولو خرج يستتبع به الشيء لامتناع غيره
فاراد وا انهم امتنعوا من الخروج لامتناع الاستطاعة وانتفاء
حصولها فاكذبهم الله سبحانه في ادعاء ذلك واما ان
يكون تكذيبا لهم في ادعائهم الخروج لو استطاعوا فيكون
تكذيبهم دليلا على انهم مستطيعون ولا يخرجون والوجهان معا
يدلان على تقدم القدرة على الفعل المقدور وعلى انها غير موجبة
له لانها لو اوجبته لحصل وقد ثبت انه غير حاصل ٥

الفصل الرابع

في ابطال ما ذهبت اليه الجبرية من
فعله تعالى القبيح وارادته وما يتضمن
قولهم هذا الباطل من انتفاء عدله وحكمته
اعلم ان معتقدنا ان افعال القديم سبحانه كلها حكمة وصواب

عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ فَمَا عَرَفْنَا وَجْهَ الْحِكْمَةِ فِيهِ تَعْيِينًا عَرَّفْنَاهُ
مُفَصَّلًا وَمَا لَمْ نَعْرِفْ وَجْهَ الْحِكْمَةِ فِيهِ تَعْيِينًا عَرَّفْنَاهُ مُجْمَلًا وَلَا نَخْرُجُ
فِعْلَهُ سُبْحَانَهُ عَنِ الصَّوَابِ وَالْحِكْمَةِ جَهْلُ الْجَاهِلِ بِالْوَجْهِ فِيهِ
وَلَمَّا وَجَبَ بَيَانُ نَفْيِ الْقَبَائِحِ وَالْفَوَاحِشِ عَنْ فِعْلِهِ تَعَالَى جُمْلَةً
وَتَفْصِيلًا لِمَنَافَاتِهَا الْحِكْمَةَ الثَّابِتَةَ لَهُ اقْتَضَى ذَلِكَ بَيَانَ أَنَّهُ تَعَالَى
قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ مَا لَهُ صِفَةُ الْقُبْحِ لِيَكُونَ إِثْبَاتُ تَنْزِيهِهِ عَنْهُ
وَنَفْيِهِ عَنْ اخْتِيَارِهِ وَإِيقَاعِهِ مَوْقِعَهُ لِأَنَّ نَفْيَ فِعْلِ مَنْ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ
هُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى فِعْلِهِ لَوْ أَرَادَ فِعْلَهُ لَا مَعْنَى لَهُ وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ
إِلَّا مُجَرَّدُ النَّفْيِ وَلَا يَقْتَضِي لَهُ مَدْحًا عَلَى تَرْكِهِ إِذَا كَانَ قَبِيحًا
كَمَا لَا يَحْسُنُ مَدْحُ الْأَعْمَى بِأَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَلَا مَدْحُ
الْأَصَمِّ بِأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ غِيبَةَ الْمُغْتَابِ لَدَيْهِ وَلَا مَدْحُ الزَّمِنِ بِأَنَّهُ لَا يَبْطِشُ
بِأَحَدٍ عَلَى وَجْهِ الِاعْتِدَاءِ عَلَيْهِ وَمَا الْجَارِي مَجْرَى ذَلِكَ مِنْ وَصْفِ كُلِّ عَاجِزٍ
عَنْ فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ عَلَى وَجْهِ الْمَدْحِ لَهُ وَهُوَ غَيْرُ
قَادِرٍ عَلَيْهِ لَوْ أَرَادَ فِعْلَهُ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ اتِّبَاعَ دَاعِي
الْحِكْمَةِ وَالدِّيَانَةِ وَالنَّزَاهَةِ عَنْهُ لِيَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى تَرْكِهِ وَالدَّلِيلُ

عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ مَا هُوَ بِصِفَةِ الْقُبْحِ مَا ثَبَتَ بِالدَّلِيلِ أَنَّهُ الْقَاهِرُ
أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ عَلَى مَا مَثَّلْنَاهَا وَاخْتَلَفْنَاهَا وَتَضَادَّهَا إِجْمَالًا
وَإِجْمَالًا وَأَمَّا عَلَى التَّفْصِيلِ وَتَكْيِيفِ الْاقْتِدَارِ فَهُوَ قَادِرٌ إِذَا أَتَى عِنْدَنَا
عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي بَيَانِهِ فِيمَا بَعْدُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى
جَمِيعِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا وَالْقَبِيحُ دَاخِلٌ تَحْتَ هَذِهِ الصِّفَةِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ
تَعَالَى قَادِرًا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُطْلَقُ اقْتِدَارِهِ
عَائِدًا إِلَى مُجَرَّدِ ذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْدُورِ أَيِّهَا كَانَ كَوْنُهُ قَادِرًا
لِفَسَادِ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي بَيَانِهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ
حَسَنِهَا وَقَبِيحِهَا لِأَنَّ نِسْبَتَهَا إِلَى الذَّاتِ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا
فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى النَّوْعَيْنِ مَعًا وَأَيْضًا فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ
سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ الْحَسَنِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَنَّهُ فَعَلَهُ بِشَهَادَةِ مَصْنُوعَاتِهِ
الدَّالَّةِ عَلَى صُنْعِهِ وَثَبَتَ أَنَّ الْقَبِيحَ مِنْ جِنْسِ الْحَسَنِ بِدَلِيلِ أَنَّ تَنَاوُلَ
زَيْدٍ الْعُمْرَ وَبِرِضَاهُ وَاخْتِيَارِهِ وَلِإِذْنِهِ لَهُ فِي تَنَاوُلِهِ مِنْ جِنْسِ تَنَاوُلِهِ
غَصْبًا وَاعْتِدَاءً وَمُمَاثِلٌ لَهُ فِي الْفِعْلِيَّةِ وَالصُّورَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ وَلَا فَرْقَ
بَيْنَهُمَا إِلَّا اخْتِلَافُ جِهَةِ التَّنَاوُلِ الْعَائِدِ إِلَى التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَلَا فَاظْهَرُ

الفعلين واحد وكذلك ضرب الانسان عبده للتاديب والاصلاح
من جنس ضربه اياه على وجه العنف والظلم والاعتداء واحدهما موصوف
بالحسن والآخر موصوف بالقبح لما اختلفت جهتا القصد بهما وان
اتحدت جنسية الفعلين وكيفيتهما واذا اتحدت الجنسية فيهما ثبت
جواز الاقتدار عليهما في القديم والمحدث لان الاقتدار على احداث الفعل
على بعض الوجوه يقتضي الاقتدار على احداثه على جميع الوجوه الممكنة فيه
اذا انتفت الموانع على ان ثبوت كونه تعالى قادرا على جميع
اجناس المقدورات التي يضامها ما يعجز غيره من القادرين عن الاقتدار عليه
كخلق الجواهر والاجسام والاعراض المختص بخلقها وهي الحياة والقدرة
والشهوة والنفرة واللون والطعم والرائحة والرطوبة واليبوسة والحرارة
والبرودة والفناء عند من اثبته يوجب ان يكون قادرا على فعل
القبيح ولو لم يكن مجانسا للحسن لدخوله في جملة ما هو قادر عليه لذاته
ولانه تعالى يقدر مع اتحاد الوقت والمحل والجنس على المتضادين من الاجزاء
لان فعله بالاختراع على ما تقدم ذكره فنسبة الاختراع الى جميع
الاجزاء كنسبته الى الجزء الواحد فوجب كونه قادرا على الجميع

فأما أحدنا فلا يقدر مع انتفاء القدرة والوقت والمحل والحيز الأعلى
جزء واحد كما قدمناه فثبت بهذا أنه أقدر منا مع الحيايص المذكورة
ووجب لذلك أن يكون قادرا على فعل القبيح لكونه داخلا في جملة مقدوراته
والصحة فعله بالاختراع كفعل الحسن لكنه لا يفعله لحكمته
ولعلمه بقبحه وعلمه باستغنائه عنه ولاستحالة وقوعه منه
وإنما قلنا باستحالة وقوعه منه لأنه مشروط بحصول الداعي اليه
الذي هو شرط في صحة وقوع الفعل من كل قادر وحصول الداعي اليه
مستحيل عليه تعالى فاستحال لاستحالة شرطه وثبت أيضا اقتداره
على خلق العلوم الضرورية في المكلفين التي اذا حصلت فيهم صح منهم
اكتساب العلوم الاستدلالية وتحصيل المعارف العقلية وحسن
تكليفهم وهي بمجموعها عبارة عن العقل الذي هو شرط في صحة
التكليف واذا ثبت اقتداره على هذه العلوم التي هي العقل وجب
اقتداره على ضدها الذي هو الجهل والجهل قبيح بغير خلاف
فأما تعيين علوم العقل فمن علم الانسان بنفسه وحاله واحوال
التي يجدها من نفسه مثل كونه مفكرا ناظرا ومريدا كارها ومشتهيا

نافذ على البدل وعلمه بالجلي من المشاهدات التي يدركها مع انتفاء
اللبس عنها وعلمه بأنه لو حضر مشاهدا زايد على ما يشاهده
مما تجري مجراه لأدركه وعلمه بانتفاء ما لا يدركه من
المشاهدات الجلية التي لو حضرته لأدركها وعلمه باستحالة
خلو شيء من الموجودات عن الأقسام المتردده بين النفي والاثبات
كاستحالة خلو كل موجود من الحدوث أو القدم واستحالة خلو
كل معلوم من الوجود أو العدم واستحالة اجتماع كل ضدين من
هذه الأقسام المذكورة لموصوف واحد وعلمه اذا كان
الخطاب جليا عند مقاصد المخاطبين له اذا لم يقصدوا به الغاز
والتعمية وعلمه بأحوال الأجسام مثل استحالة كون الجسم
الواحد في وقت واحد في مكانين واستحالة كون الجسمين في وقت
واحد في مكان واحد واستحالة كون الذات الواحدة ثابتة منتفية في
حال واحدة وذكره لما جرى عليه في حال كمال عقله من الأمور
الجلية مع قرب عهده بها وعدم طروء النسيان لها وعلمه بما
تقضي به التجربة كاختراق القطن وما جرى مجراه بالنار وانكسار

الزجاج وما جرى مجراه بالحديد أو الحجر إذا اعتمد به عليه وعلمه
بوجوب كثير من الواجبات العقلية كشكر المنعم ورد الوديعة وقضاء
الدين والإنصاف من نفسه وما أشبه ذلك وحسن كثير من محسناتها
كالإحسان إلى الغير وهداية الضال المجرد الهداية لا لاجتلاب نفع
بذلك وقبح مقبحاتها كالظلم والكذب والفساد والعبث وهذا
آخر ما يكمل به العقل ويتوجه إليه التكليف ويحسن عنده الأمر
والنهي فهذه العلوم المجموعة هي العقل بدليل أنه لو كان
غير هذه العلوم كما تدعيه الفلاسفة لجاز صحة كون الإنسان عاقلا
مع انتفاء هذه العلوم أو انتفاء كونه عاقلا مع حصولها له وكل منهما باطل
وأيضا فإن التقسيم يقتضي أحد ثلاثة أشياء في هذا الباب إما أن
يكون العقل هو هذه العلوم وإما أن يكون مخالفا لها وإما أن
يكون مضادا لها فلا يجوز كونه مخالفا لها لأن الشيء الواحد لا ينافي
شيئين مختلفين إلا أن يكونا ضدين له وذلك كالجنون لأنه كما يضاد العقل
يضاد هذه العلوم وإما أن يكون العقل مضادا لهذه العلوم
ولو كان مضادا لها لاستحال اجتماعه معها وكان يجب من ذلك استحالة

كون العاقل عالما بهذه العلوم لأن الضدين يستحيل اجتماعهما كالسواد
والبياض والعلم والجهل والحركة والسكون وما جرى مجرى ذلك
من المتضادات وإذا بطل كون العقل مضادا لهذه العلوم
ومخالفا لها ثبت أنها هي العقل بموجب التقسيم وهما
يدل على صحة ما ذكرناه من طريق السمع قول أمير المؤمنين علي بن
أبي طالب صلوات الله عليه العقل ولادة والعلم إفادة ومجالسة
العلماء زيادة وقوله عليه السلم العقل ولادة يريد بذلك أنه
علم ضروري غير مكتسب فكأنه ولد مع الإنسان وذلك
مبالغة في المعنى الذي ذكرناه ونفي أنه من فعل الحاصل له وصنعه
وإثبات أنه من صنع غيره فيه ولو كان من اكتساب العاقل
لم يجز نسبته إلى الولادة وهذا من بديع أقواله المؤيدة
بالحكمة البالغة والإفادة النافعة ثم قال فيما هو مكتسب
غير ضروري والعلم إفادة أي مستفاد مستفاد بالاكتساب
الطالب له والراغب في تحصيله ففرق بينهما بأوضح فرق وأرجح نطق
وإنما سمي العقل عقلا لمنعه من جعل له عن الإقدام على ما لا يجوز

الإقدام عليه والإخلال بما لا يجوز الإخلال به تشبيها بعقل الناقة المانع
من تصرفها على غير الوجه المختار عند مصرفها ولارتباط العلوم
الكسبية به ولما كان في جملة علوم العقل ما هو علم بقبح
القبيح وكان العلم بقبح القبيح يمنع العالم به من فعله والإقدام
عليه وكان اشتقاق العقل مما ذكرناه بجملته منعنا من إجراء
لفظه على الله جل جلاله ووصفه به والعاقل هو الحابس
نفسه عن هواها وإراداتها الذميمة ومن ذلك يقال اعتقل لسان
المتكلم إذا حبس ومنع من النطق واعلم أن العقل أفضل
ما أوتيه الإنسان ومنحه وبحصوله له صلح أن يكون مكلفا ومأمورا
منهيا ومخاطبا محدثا ومتميزا من سائر الحيوانات الخالية منه وهو
الفضيلة الكبرى والمزية العظمى وبه يتوصل إلى جميع الفضائل والمحاسن
وبعدمه يكون فواتها عن كل راغب وعلى ذلك ما أخبرني
به شيخي العالم صاين الدين أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي القرطبي
رحمه الله قال أخبرني الشيخ الحافظ أبو العز أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن
كادش العكبري عن أبي علي محمد بن الحسين بن محمد الجازري الكاتب عن القاضي

عن ابي الفرج المعافى بن زكريا بن طرار النهروانى قال حدثنا ابو بكر عبد الله بن
محمد بن ابي سعيد البزاز قال حدثنا محمد بن عبد النور الحزاز قال حدثنا احمد بن
مفضل قال حدثنا سفيان بن حبيب عن ابي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي
عليه السلم قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله اذا تقرب
الناس الى خالقهم بانواع البر فتقرب اليه بانواع العقل تسبقهم
بالدرجات والزلف عند الناس في الدنيا وعند الله في الاخرة ٥
قوله بانواع العقل اي بانواع مقتضياته وناتجه ٥ واعلم
انه اذا كان تعالى قادرا على خلق هذه العلوم الضرورية في المكلف
مع جنسها وهي المعبر عنها بالعقل وجب ان يكون قادرا على
جنس ضدها مع قبحه وهو الجهل لان القادر على الشيء يجب ان يكون له ٤
قادرا على جنس مثله وعلى جنس ضده ان كان ضد ومثل والاجماع
حاصل على استمال اقتداره على كل ما يصح ان يكون مقدورا والقبيح داخل
في ضمنه لكنه لا يفعله لانتفاء الداعي وصارف الحكمة عنه ٥ اليه ٤
واما بيان معاني هذه العلوم التي هي علوم العقل وشرحها فهو
ان نقول ان معنى علم الانسان بنفسه ان يعلم انه مسبوق العدم

وَمَوْجُودٌ بَعْدَ عَدَمٍ وَكَائِنٌ عَنْ حَدَثٍ وَمَصْنُوعٌ لِصَانِعٍ مُتْقِنٍ لِصَنْعَتِهِ مُحْكِمٍ
لِأَنَّ الْإِحْكَامَ فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ أَوْ فِي وَاحِدٍ مِمَّا هُوَ فِي غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ
الْخَصَائِصِ تَمَيَّزَ بِهَا مِنَ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّمْيِيزِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْفَهْمِ
وَالْإِبَانَةِ وَالْكَشْفِ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ وَمَا تَخْطُرُ بِخَاطِرِهِ وَالنُّطْقِ بِآلَةِ نُطْقِهِ
وَمَا تَمَيَّزَ بِهِ مِنْ انْتِصَابِ قَوَامِهِ وَتَرْتِيبِ أَوْصَالِهِ وَأَعْضَائِهِ وَتَرْكِيبِهِ عَلَى الْهَيْئَةِ
الصَّالِحَةِ لِلْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالرُّكُوبِ وَالنُّزُولِ وَالِاضْطِجَاعِ وَالِاسْتِوَاءِ
وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ وَلِذَوِي الْأَلْبَابِ مَفْهُومٌ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَعْرَفُكُمْ بِنَفْسِهِ أَعْرَفُكُمْ بِرَبِّهِ يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا عَرَفَ إِحْكَامَ الصَّنْعَةِ
فِي نَفْسِهِ وَإِتْقَانَهَا عَرَفَ أَنَّ صَانِعَهُ مُحْكِمٌ مُتْقِنٌ قَادِرٌ عَالِمٌ حَيٌّ مَوْجُودٌ
مُبَايِنٌ لِكُلِّ صَانِعٍ قَادِرٍ عَالِمٍ حَيٍّ مَوْجُودٍ فَإِذَا عَلِمَ مِنْ أَحْوَالِ نَفْسِهِ حَقَائِقَهَا
عَرَفَ صَانِعَهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ مِنْ طَرِيقِهَا وَهَذِهِ الْخَصَائِصُ مِنْ
مَزَايَا الْإِنْسَانِ الْمَخْصُوصِ بِعُلُومِ الْعَقْلِ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ
الْأَرْضِيَّةِ لَا يَعْرِفُ نَفْسَهُ أَيْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ مَسْبُوقُ الْعَدَمِ وَلَا كَائِنٌ
عَنْ حَدَثٍ وَلَا أَنَّ لَهُ صَانِعًا صَنَعَهُ وَلَا مُحْدِثًا أَحْدَثَهُ وَلَا مُوجِدًا أَوْجَدَهُ

فاختص الانسان بهذه المزية وكانت من جملة علوم العقل
السنية ومعنى علمه بالاحوال التي يجدها من نفسه المشار
اليها يجري مجرى الاول في اختصاصه به لان غيره من الحيوانات
لا يقع منه فكر يحيله في قلبه ويتدبره ببصيرته فيفرق به بين الاشياء
ويميز بين صلاحها وفسادها وخيرها وشرها ونفعها وضرها
وحميد عواقبها وذميمها فان ذلك محجوب عن غيره من ساير الحيوانات
الارضية على اختلاف انواعها ومخصوص هو بمعرفتها لانها يقع منها
ما هو بصفة الحسن من الافعال ولا تعلم انه حسن كالانقياد للانتفاع
بها بضروب الانتفاع وكذلك يقع منها ما هو بصفة القبيح
كالاضرار بالناس وايصال الاذى اليهم ولا تعلم انه قبيح ففارقت
حال العقلاء لعدم الاهتداء واما الارادة والكراهة
والشهوة والنفرة فانها وان وقع نظيرها من البهايم فليست مثل
ما يحصل من الانسان في الحقيقة لان وقوعها منه حاصل مع علمه بها
ومعرفته بحقيقتها وكيفية معناها وما يقع من البهايم من هذا
القبيل غير مفهوم الحقيقة عندها ولا متصور ولا متدبر وانما هو

ومعوجها ومستقيمها

إلهام إلهي لحكمة مقرونة به على ما جاء في الأثر من قوله عليه
الصلوة والسلم مهما أبهمت عنه البهايم فلم تبهم عن أربع معرفتها
بالرب جل وعز ومعرفتها بالرزق وطلبه ومعرفتها بالأنثى من الذكر
ومعرفتها بالموت والفرار منه فمعرفتها به تعالى إلهام منه
إذ ليست مكلفة ناظرة مفكرة وذلك تحظير له سبحانه وفرارها
من الأذى ليسلم من المعاطب والمهالك ومعرفة الذكر من الأنثى
وتركيب الشهوة فيها ليستمر تناسلها للانتفاع بها ومعرفة الرزق
وطلبه ليستقيم بقاؤها إلى أمد معلوم وأجل مضروب على أن
معرفتها بجميع ذلك إنما هو إلهام منه تعالى لكونها غير ناظرة
ولا مفكرة ولا معتبرة ٥ وأما علمه بالمشاهدات الجلية فإنه وإن
شاركته البهايم في مشاهدة ما يظهر لعيانها بالأبصار فلن تشاركه
في معرفة حقايقها بالبصائر وإنما تعرف بالإلهام ما يقصد إلى
الإضرار بها فتتوقاه وتنفر منه وربما دفعته عن أنفسها بجهدها
وتعرف بالإلهام أيضا ما يقصد إلى نفعها فتألفه وتميل إليه كل ذلك
إلهام لا حقيقة علم ومعرفة وأما باقي ما ذكرناه من علوم

العقل فهو من خصايص الإنسان لا مشارك له فيه على وجه من الوجوه
وأما البديهة فإنها أيضا معدودة من علوم العقل وهي كل علم
يحصل لا عن طريق أي ضرورة لا عن فكر ونظر واعلم أنه قد
جاء فيما يختص العقل حديث مجمع عليه من الخاصة والعامة عن الرسول
الأطهر صلى الله عليه وآله وهو قوله إن أول شيء خلق الله العقل فقال
له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزتي وجلالي ما خلقت
خلقا هو أحب إلي منك بك أعطي وبك أمنع وبك أثيب وبك أعاقب
وعزتي وجلالي لا أكملتك إلا فيمن أحببت فإن قيل على
هذا كيف يصح منه تعالى توجيه الخطاب إلى العقل وكيف يصح خلقه قبل
خلق الأشياء وقد علم أنه من جملة الأعراض التي لا تقوم بأنفسها ولا
تستقل بذواتها ولا توجد إلا في محل لأنه على ما ذكرتموه عبارة
عن العلوم الحاصلة للمكلف ضرورة وإذا كان كذلك فلا يصح قيامه
بذاته ولا أن يفهم خطابا ولا أن يرد جوابا ولا يوصف بالإقبال والإدبار
الذين لا يجوز من الحكيم سبحانه الأمر بهما إلا لمن كان حيا قادرا
مميزا يفهم أمر الآمر ويصح منه القبول والامتثال ويتمكن مما أمر به من

الإدبار والإقبال وإذا لم يكن بهذه الصفات لم يحسن منه تعالى أمره
بما لا يصح وقوعه منه ولا يمتنع صدوره عنه فلما أنما
ساغ ذلك حملا على طريقة المجاز والاتساع الجائزين في كلام البلغاء
والفصحاء من العرب على مقتضى الحال دون الحمل على حقايق الكلام
وتقدير المراد بذلك أن العقل لشرفه وارتفاع قدره وعظم خطره
واحتياج جميع المكلفين اليه لو كان مما يقوم بذاته ويستغني عن
محله لكان من مقتضى الحكمة الابتداء بإيجاده للزوم افتقار العقلاء
كلهم اليه لأن الحكمة تقتضي إعداد ما هو بهذه الصفة وتقديم
إيجاده قبل وقت الاحتياج اليه فجرى الكلام على هذا التقدير وفي
ذلك أعظم تنبيه على فضله وجلالته ثم لإشارة الى أنه لو كان
مما يصح حلول الحياة والقدرة فيه فيمكن امتثاله لما يؤمر به لسارع
الى امتثال الأمر وفعل الطاعة وتجنب العصيان والمخالفة لأنه
لما كان هو الباعث لمن حصل له من المكلفين على فعل الطاعة وتجنب
العصيان والمخالفة كان وقوع الطاعة منه وترك المعصية على تقدير
أن يكون بصفة من يطيع ويعصي أجدر وأولى وأما أمره

بالإقبال والإدبار المتجوز بهما أيضا فالمراد به الإشارة إلى تصريف
حالاته وتقليب جهاته وتلبيس صنعه في العقلاء آثاره وأما
قوله سبحانه ما خلقت خلقا هو أحب إلي منك فالمراد به أنه يحب
الخلق إلى الله إذا عملوا بمقتضاه وموجبه فلما كان سببا لذلك
ووصلة إليه جعل الحب له لأن كل ما يحب فهو محبوب مناسبة لفعله
وأعلم أن الحب والبغض من الله سبحانه لما يحبه ويبغضه
والحب له من عباده لا يجوز حملها على معنى ما هي عليه في الشاهد
وبيان ذلك أن المحبة من الله سبحانه كقولنا إنه يحب أولياءه
فالمراد به أنه يحب لهم الخير والتعظيم من الخلق والإجلال وإيصال
النعم إليهم والثواب في الدار الآخرة والإكرام أي يريد ذلك وأما
البغض منه تعالى لأعدائه فالمراد به أنه يكره التعظيم من الخلق
لهم والإجلال وإيصال المنافع التي لا يجوز أن تنال إلا في الآخرة على جهة
الثواب وأما منافع الدنيا فإنه قد يبيح لهم فيها الكفار بها عنده وتزايدها
ولأنها بعرضة الزوال والانقطاع والتفاوت ولأن بقاءهم مدة التكليف
لإيجاب الحجة عليهم لا يتم إلا بالتمكين من البلاغ وأما الحب له

تعالى من عباده فالمراد به العمل بطاعته واجتناب معصيته ولا يجوز
حمله على معنى ما هو عليه في الشاهد لأنه عبارة عن ميل القلب إلى الشيء
المحبوب والبغض منهم في الشاهد عبارة عن ميل القلب عن الشيء والنفرة
عنه وأما قوله تعالى بك أعطي وبك أمنع وبك أثيب وبك
أعاقب فالمراد به أن المكلف باستعمال العقل في موجبه ومقتضاه
من فعل الطاعات واجتناب المعاصي والمقبحات ووضع الأفعال
في مواضعها الحكمية يعطى النعيم المقيم والثواب الجزيل في دار
الثواب وبه يمنع من لم يستعمله في هذه الجهات وعلى هذه الصفات
ثوابه ونعيمه في دار الجزاء وكذلك قوله وبك أثيب وبك أعاقب
إشارة إلى أنه سبب وآلة في الأمرين فعلا وتركا ٥ وقد جاء
في الكتاب المجيد ما يطابق معنى هذا الخبر في استعارة الخطاب
وحمله على المجاز فمن ذلك قوله تعالى إنما أمرنا لشيء إذا أردناه
أن نقول له كن فيكون وهو أيضا على جهة المجاز والتوسع دون
الحقيقة وقد تقدم كلامنا عليه ومن ذلك قوله تعالى
ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا

قوله صح

طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ تَسْهِيلُ مَا
أَرَادَ سُبْحَانَهُ مِنْ صُنْعِهِمَا وَتَيْسِيرُهُ وَسُرْعَةُ تَكْوِينِهِمَا وَإِلَّا فَالْأَمْرُ
لِلْمَعْدُومِ غَيْرُ جَائِزٍ فِي حِكْمَةِ الْحَكِيمِ وَمَجَازُهُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَتَا
حَيَّتَيْنِ قَادِرَتَيْنِ نَاطِقَتَيْنِ وَأَمَرَهُمَا بِالْإِتْيَانِ لَجَاءَتَا بِالطَّاعَةِ
وَالِانْقِيَادِ وَالْمُرَادُ بِالْإِتْيَانِ هَاهُنَا سُرْعَةُ التَّكْوِينِ بِإِرَادَتِهِ وَصُنْعِهِ
لِأَنَّهُمَا تَكَوَّنَتَا بِذَاتِهِمَا وَأَمَّا جَمْعُهُمَا جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ بِقَوْلِهِ طَائِعِينَ
فَإِنَّهُ لَمَّا أَسْنَدَ إِلَيْهِمَا خِطَابَ مَنْ يَعْقِلُ جَعَلَ الْجَوَابَ مُطَابِقًا لَهُ وَمُقْتَضَاهُ
وَقَالَ قُطْرُبٌ مَعْنَاهُ أَتَيْنَا بِمَنْ فِينَا مِنَ الْعُقَلَاءِ طَائِعِينَ فَغَلَّبَ
حُكْمَ الْعُقَلَاءِ وَنَظِيرُ هَذَا فِي الْإِخْبَارِ عَمَّا لَا يَعْقِلُ بِصِيغَةِ
الْإِخْبَارِ عَمَّنْ يَعْقِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ فَصِيغَةُ يَسْبَحُونَ صِيغَةُ الْعِبَارَةِ عَنْ أَفْعَالِ الْعُقَلَاءِ
وَمِنْ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمِ فِي التَّجَوُّزِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ
هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ وَهُوَ أَنْ ذِكْرَ الْقَوْلِ
وَالْخِطَابِ لَهَا وَالْجَوَابِ مِنْهَا تَجَوُّزٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَعْقِلُ الْخِطَابَ
وَتَفْهَمُ الْكَلَامَ لَقَالَتْ هَذَا الْقَوْلَ لِنَفَاذِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا وَحُكْمِهِ عَلَيْهَا

والتأويل الثاني يكون على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف
اليه مقامه وتقديره يوم تقول لخزنة جهنم كما قال تعالى واسأل القرية
التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها أي أهل القرية وأصحاب العير ٥
وأما قوله في الخبر لا أحملك الا فيمن أحببت فالمراد به أن من
كمل عقله فعل ما يكسبه المحبة من الله تعالى ٥ ومما جاء
فيما اختص العقل على نوع من التفصيل لم يأت في الحديث الأول ما أخبرني
به الشيخ العالم عماد الدين علي بن سعيد بن هبة الله الراوندي أيده
الله بإسناده المتقدم الى الشيخ العالم أبي جعفر محمد بن علي بن
الحسين بن موسى بن بابويه القمي رحمه الله عن أحمد بن محمد بن عبد
الرحمن المروزي الصفري قال حدثنا أبو عمرو محمد بن جعفر المقري
الجرجاني قال حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين الموصلي ببغداد قال
حدثنا محمد بن عاصم الطريفي قال حدثنا أبو زيد عياش بن يزيد بن الحسن
الكحال عن أبيه قال حدثني موسى بن جعفر عن أبيه الصادق عن أبيه
عن جده عن أبيه عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن الله تبارك وتعالى خلق العقل
من نور مخزون مكنون في سابق علمه الذي لم يطلع عليه نبي مرسل ولا
ملك مقرب فجعل العلم نفسه والفهم رأسه والوهد استه والحياء
عينيه والحكمة لسانه والرأفة همه والرحمة قلبه ثم حبشاه
وقواه بعشرة أشياء باليقين والإيمان والصدق والسكينة والإخلاص
والرفق والعطية والقنوع والتسليم والشكر ثم قال
له أدبر فأدبر ثم قال له أقبل فأقبل ثم قال له تكلم فقال
الحمد لله الذي ليس له ضد ولا ند ولا شبه ولا شبيه ولا كفو
ولا عديل ولا مثل ولا مثال الذي كل شيء لعظمته خاضع
ذليل ففال الرب تبارك وتعالى وعزتي وجلالي ما خلقت
خلقا أحسن منك ولا أطوع لي منك ولا أرفع منك ولا أشرف
منك ولا أعز منك بك آخذ وبك أعبد وبك أدعا وبك أرجي
وبك أبتغي وبك أخاف وبك أحذر وبك الثواب وبك العقاب
فخر العقل عند ذلك ساجدا فكان في سجوده ألف عام فقال
الرب تبارك وتعالى بعد ذلك ارفع راسك وسل تعط واشفع تشفع

فرفع العقل راسه فقال الهي أسألك أن تشفعني فيمن خلقتني فيه
فقال الله جل جلاله لملايكته أشهدكم أني قد شفعته فيمن
خلقته فيه فقوله سبحانه خلقته فيه مؤيد لما قدمناه
من أن العقل مخلوق في الإنسان وأنه غير حاصل باكتسابه ٥
ومما رويته في العقل ايضا حديث أخبرني به الشيخ عماد
الدين أبو الرضا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي زنبور رضي الله عنه
قراءة عليه قال حدثني القاضي أبو محمد عبد الله بن هبة الله بن علي بن
زريق بقراءته قال حدثني أبو طالب عبد الله بن أسامة الحسيني
بقراءته علي قال حدثنا الرئيس أبو البركات أحمد بن علي الدربي
قال حدثنا أبو الجوايز الحسن بن علي بن باري الكاتب قال حدثني
علي بن عثمان بن الحسين الديباجي قال حدثنا المظفر بن الحسن بن
سابق السلال قال حدثنا الحسن بن زكردان الفارسي رضي الله عنه
وكان عاش ثلثمائة وخمسا وعشرين سنة وروى عن أمير المؤمنين عليه
السلام أحاديث وكان خصيصا به وشهد معه مشاهده كلها وكان
إسلامه على يده بعد المجوسية قال حدثنا أمير المؤمنين علي بن

أبي طالب عليه السلم قال حدثنا النبي صلى الله عليه وآله عن جبريل عليه
السلم عن الله جل جلاله قال لما هبط آدم عليه السلم من الجنة
هبط عليه الأمين جبريل عليه السلم وقال له يا آدم إن العلي الأعلى
يقرأ عليك السلم وهو يقول لك هي خصال ثلاث فاختر منهن واحدة قال
ما هن يا حبيبي جبريل قال هذا العقل والحياء والدين فأطرق صلى الله
عليه مليا ثم رفع رأسه إليه وقال إني قد اخترت العقل فقال
جبريل عليه السلم للحياء والدين اعرجا فقد اختار منكن واحدة فقال
الحياء والدين إن الله تبارك وتعالى قد عهد إلينا أن لا نفارق العقل حيث
كان فكان في آدم عليه السلام العقل والحياء والدين وكذلك
ولده من فيه منهم عقل ففيه حياء ودين ومن لا عقل له لا دين له ولا
حياء ٥ وأما خطاب جبريل عليه السلم للدين والحياء وجوابهما
فهو مجاز وتوسع على ما قدمنا ذكره لأنهما لو كانا يعلمان ويفهمان لجرى
الأمر في خطابهما وجوابهما على ما ذكره ٥ وأما الكلام في
اقتداره تعالى على فعل القبيح فهو أنا نقول قد ثبت أنه سبحانه قادر على
عقاب الكافر المستحق بكفره قبل وقوع الإيمان منه وأنه قادر على

عقابه بعد وقوع الإيمان الصادر عنه إذ آمن ولا اختلاف الآمن في
اقتداره على العقابين وإنما الخلاف فيما يرجع إلى الفعلية وهو في الحال
الأولى حسن إذا فعله وفي الحال الثانية قبيح لمضادة به العدل والحكمة
الذين لا تنفك عنهما أفعاله العلية وصفاته السنية فلهذا السبب
لا يفعله لا لأمر مانع منه عائد إلى ذات الفعل ولا للزوم وقوع الإيمان
منه مانعا له تعالى من الاقتدار على عقابه وهذا واضح لا خفاء به ٥
ثم إنا نقول قد ثبت بالأدلة القاطعة المتفق عليها أنه سبحانه
عالم بجميع ما يصح كونه معلوما من جميع الكائنات حسنها وقبيحها وخيرها
وشرها وبادئها وعائدها لا يعزب عن علمه شيء منها بغير خلاف وإن
اختلف في كيفية علمه فالذي نعتقده ونذهب إليه نحن وجميع القائلين
بالتوحيد والعدل ويعضده واضح الدليل أنه تعالى عالم لذاته من غير
إثبات علم له قديم ولا محدث به كان عالما على ما يأتي بيانه ولو صاحبه
ومعنى كونه عالما لذاته أن ذاته متميزة عن الذوات بأسرها تميزا
مخصوصا وأنه بذلك التميز مستغن في تعلق علمه بجميع المعلومات عن
واسطة يثبته وبينها للتميز الذي ذكرناه وكذلك في اقتداره على

جميع المقدورات لتميزه ذاته أيضا عن جميع الذوات فوجب لأجل هذا
التميز صحة أن يعلم ويتبين الأشياء على ما هي عليه من حقايقها ولذلك
يوصف بأنه عالم واذا ثبت كونه عالما على الوجه الذي ذكرناه وثبت
انتفاء الجهل بقبيح القبيح عنه تعالى وانتفاء داعيه اليه وحاجته ثبت أنه
لا يفعله مع علمه به واقتداره عليه وكذلك يجب لأجل ذلك التميز
صحة أن يقدر وهو أن يفعل جميع ما يدعو داعي الحكمة الى فعله أو داعي
عدله ولذلك يوصف بأنه قادر ولنفي استحالة أن يعلم ويقدر
يوصف بأنه حي لأن من لا يكون حيا لا يصح أن يعلم ويقدر ومن يصح
أن يعلم ويقدر لا بد أن يكون حيا ويقال الحي من كان على صفة
تجب لأجلها أن يدرك المدركات اذا وجدت ولاقتضاء
ذاته المقدسة هذه الأمور بطل اثبات أمر زايد على الذات لأجله
تثبت له هذه الأحكام من علم وقدرة وحياة لاستغنائه تعالى
بذاته عن جميع ذلك ولتنزيهه سبحانه عما يثبته الخصم من الذوات
التي لو لا ثبوتها لم تحصل له تلك الصفات ٥ فان قيل
كيف تنفون العلم عنه سبحانه وقد أثبته في محكم كتابه المجيد بقوله

وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى
وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ فَأَثْبَتَ لَهُ عِلْمًا
بِصَرِيحِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَكَذَا يَقُولُ الْقَائِلُ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ كَذَا
وَكَذَا وَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ قُلْنَا الْمُرَادُ بِإِثْبَاتِ عِلْمٍ لَهُ
تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ كَوْنُهُ عَالِمًا لَا أَنَّ هُنَاكَ ذَاتًا هِيَ عِلْمٌ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ
عِلْمٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْفِقْهِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ عَالِمٌ بِذَلِكَ
وَمَعْنَاهُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِمَّا أَحَاطَ بِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا وَلَوْ
أَرَادَ الْعِلْمَ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ تَبْعِيضُهُ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ
وَإِنَّمَا أَرَادَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَعْلَمُهُ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ مَعْلُومِهِ وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ
قَوْلُهُ تَعَالَى أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ أَيْ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ وَهَذَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ دَخَلَ
زَيْدٌ الدَّارَ بِعِلْمِي أَيْ دَخَلَ وَأَنَا عَالِمٌ بِدُخُولِهِ وَكَذَا الْمُرَادُ بِالْآيَةِ
الثَّالِثَةِ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ أَيْ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِحَمْلِهَا وَوَضْعِهَا
وَكَذَا الْمُرَادُ بِالْقُدْرَةِ فِي صِفَتِهِ تَعَالَى هُوَ كَوْنُهُ قَادِرًا أَوْ أَقْدَرَ أَزَلَهُ
فَأَمَّا إِنْ أَرَادَ مُرِيدٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَنَّهَا ذَوَاتٌ وَمَعَانٍ قَائِمَةٌ
بِذَاتِهِ بِهَا كَانَ تَعَالَى عَالِمًا وَقَادِرًا وَحَيًّا وَلَوْ لَا هَلَمَّ لَمْ نُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَى

مانذهب اليه الكلابية والأشعرية لأنهم اثبتوها لجملهم ذوات
وقالوا لولا هذه الذوات لم يكن الله تعالى عالما ولا قادرا ولا حيا
وقالوا ان هذه الذوات ليست هي الله تعالى ولا غيره ولا بعضه
وقالوا لم يكن في الوجود ذات الا ذات الله عز وجل لم يكن
عالما ولا قادرا ولا حيا فذلك باطل صاغر بشوبه شرك ظاهر
لأنهم حكموا باحتياجه الى ذوات بإثباتها تثبت صفاته المذكورة
وبانتفائها تنتفي عنه تلك الصفات تبعا لانتفاء الذوات وذلك يقضي
بافتقاره الى غيره وكونه مستفيضا تعالى عن ذلك علوا كبيرا ثم
انه لو لا هذه الذوات على زعمهم وقولهم لم يكن الها وانما
يكون الها عندهم مع وجودها وحصولها وذلك باطل لان معنى
كون الاله من تحق له العبادة ومعنى تحق له العبادة ان يقدر
على خلق من ينعم عليه باصول النعم التي ذكرناها فيستحق عليه
العبادة بها ولهذا نقول انه تعالى يستحق الوصف بانه
اله فيما لم يزل لان مقتضيه حاصل له فيما لم يزل ولو انتفى
العلم الذي به كان عالما بزعمهم والقدرة التي بها كان قادرا

والحياة التي بها كان حيا لاستحال منه إيجاد المنعم عليه
المستحق بالإنعام عليه الإلهية فلم يكن إلها عندهم إلا بوجود
هذه الذوات فقد شاركته إذا في الإلهية وهذا الشرك بعينه
نعوذ بالله من قبح الضلال وسوء المقال ٥ فإن قيل
إنا نقيس الغايب على الشاهد في وجوب ثبوت العلم والقدرة
للموصوف بأنه عالم وقادر كما قسنا في كونه قادرا بحصول
المقدورات وفي كونه عالما بحصول المعلومات لأنه لولا العلم
بذلك في الشاهد من هذين الطريقين لم نعلمه في الغايب قالوا
فعلى هذا نقول كما علمنا في الشاهد أنه لا بد من قدرة بها كان
القادر قادرا ولا بد من علم به كان العالم عالما كذلك يلزم في
الغايب ولا فرق بين الأمرين قلنا ما ذكرتموه من القياس
في القادرين والعالمين صحيح إذا تماثلا واتحدت حالاهما فأما قياس
الغايب على الشاهد في ذلك فباطل جدا لعدم التماثل وفقد
التشابه وتباين الحالين وبيان ذلك من وجهين اثنين أحدهما أن
القادر في الشاهد لما صح أن يكون تارة عاجزا وتارة قادرا وكذلك

العالم في الشاهد قد يكون مرة جاهلا ومرة عالما أو حب ذلك
حصول أمر يستند اختلاف الحالين الى حصوله مرة وانتفائه أخرى
ولما كان سبحانه مستحيلا عليه العجز والجهل في حال من الأحوال
وعلى وجه من الوجوه بطل القياس لبطلان المقتضي للمساواة
والوجه الثاني أنا نعلم علما يقينيا أن القدرة في الشاهد حالة
محلها من ذات القادر ولولا حلولها في ذاته لبطل كونه قادرا وأن
العلم في الشاهد حال في قلب العالم ولولا حلوله في قلبه لبطل كونه
عالما والله سبحانه ليس بجسم تحله القدرة ولا غيرها من الأعراض
ولا ذا قلب تحله العلم فبطل قياسهم الذي قاسوه وتمثيلهم الذي مثلوه
لتحلوه وبطلان ذلك يثبت ما أردناه ومما يؤيد ما ذهبنا
اليه ويبطل ما ذهبوا اليه من جهة السمع ما أخبرني به الشيخ العالم
عماد الدين علي بن سعيد بن هبة الله الراوندي بإسناده المتقدم
الى الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي عن علي بن
أحمد بن محمد بن عمران عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن محمد بن اسمعيل
البرمكي عن الفضل بن سليمان الكوفي عن الحسين بن خالد قال سمعت الرضا

علي بن موسى عليه السلم يقول لم يزل الله عز وجل عليما قادرا حيا
قديما سميعا بصيرا فقلت له يا بن رسول الله ان قوما يقولون لم يزل الله عالما
بعلم وقادرا بقدرة وحيا بحياة وقديما بقدم وسميعا بسمع وبصيرا
ببصر فقال عليه السلم من قال ذلك ودان به فقد اتخذ مع الله
آلهة أخرى وليس من ولايتنا على شيء ثم قال عليه السلم لم يزل
الله عز وجل عليما قادرا حيا قديما سميعا بصيرا لذاته تعالى عما يقول
المشركون والمشبهون علوا كبيرا فقوله هذا عليه السلم
نص مطابق لدليل العقل الذي ينفي الشبهة ويرد المتشابه الى المحكم
من الكتاب والسنة وكفى بقوله عليه السلم من قال بذلك ودان به
فقد اتخذ مع الله آلهة أخرى تصير بحاويانا ثم قوله تعالى عما يقول
المشركون شهادة بشركهم ودليلا على ضلال المدعين لله سبحانه هذه الصفات
ذوات زائدة على ذاته المقدسة وفي إنبائه بذلك عن فساد رأيهم كفاية
ومقنع ومما يؤيد ذلك أيضا ما روي عن أمير المؤمنين صلى الله
عليه أنه قال في كلام له وحد الله سبحانه فيه ليس بينه وبين معلومه علم
غيره به كان عالما بمعلومه وفي هذا القول على ما تركبه دلالة على أنه عالم

لِنَفْسِهِ وَذَاتِهِ وَإِبْطَالِ إِثْبَاتِ عِلْمٍ لَهُ بِهِ كَانَ عَالِمًا عَلَى الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ
وَاعْلَمْ أَنَّ الْكُلَّابِيَّةَ اتَّبَعَتْ فِي رَأْيِهَا ابْنَ كُلَّابٍ وَإِلَيْهِ نُسِبَتْ
وَكَانَ نَصْرَانِيًّا فَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَنَقَلَ مَقَالَتَهُ فِي النَّصْرَانِيَّةِ إِلَى مَقَالَتِهِ
فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ إِنَّ لِلَّهِ عِلْمًا بِكَوْنِهِ عَالِمًا وَقُدْرَةً بِكَوْنِهِ قَادِرًا
وَحَيَاةً بِكَوْنِهِ حَيًّا فَلَا اخْتِلَافَ وَذَلِكَ مَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ وَاقْتَدَى
فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ النَّصَارَى فَإِنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ أَقْنُومًا بِكَوْنِهِ عَالِمًا
وَأَقْنُومًا بِكَوْنِهِ قَادِرًا وَأَقْنُومًا بِكَوْنِهِ حَيًّا فَلَا اخْتِلَافَ هَذِهِ الْأَقَانِيمِ
مَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ وَرُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ هَجَرَتْهُ
أُمُّهُ فَاعْتَذَرَ إِلَيْهَا فَأَبَتْ قَبُولَ عُذْرِهِ وَقَالَتْ كَيْفَ أَقْبَلُ عُذْرَكَ
وَقَدْ تَرَكْتَ الْقَوْلَ بِالثَّلَاثَةِ وَاقْتَصَرْتَ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَاحِدِ فَقَالَ وَاللَّهِ
مَا اقْتَصَرْتُ عَلَى الْوَاحِدِ بَلْ زِدْتُ عَلَى الثَّلَاثَةِ لِأَنِّي أَثْبَتُّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
وَالْيَدَ وَالرِّجْلَ وَالْوَجْهَ وَالْعَيْنَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَنْفِيهِ عَنْهُ الْمُثَلِّثُونَ
وَشَبِيهٌ فِي فِعْلِهِ يُونُسُ مِنَ الْيَهُودِ حِبْرٌ دَخَلَ فِي النَّصْرَانِيَّةِ
فَأَفْسَدَهَا وَأَمَّا الْأَشْعَرِيُّ فَإِنَّهُ دَسَّ فِي الْإِسْلَامِ
قَوْلَ الدَّهْرِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ قُدَمَاءَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ

والحياة والسمع والبصر الى غير ذلك مما ذهب اليه وعين عليه فكان
هذا منه نظير قول أولئك في القبولي والنفس والعقل وغير ذلك
مما عاندوا به الاسلام وأفسدوا به الاحكام ٥ ومما يدل على
انتفاء هذه الذوات المدعاة مضافا الى ما تقدم هو انها لو كانت
ثابتة وهي كونه تعالى عالما وقادرا وحيا بعلم وقدرة وحياة لم تخل
من أن تكون قديمة أو محدثة لأنه لا واسطة في الذوات الموجودة
بين القدم والحدوث فلو كانت محدثة لوجب أن يكون هو المحدث
لها لأن غيره من القادرين لا يصح أن يوجد له صفة ولو كان هو
المحدث لها بعد أن كانت معدومة لوجب أن يكون قبل احداث العلم
غير عالم وقبل احداث القدرة غير قادر وقبل احداث الحياة غير حي
ولو كان كذلك لاستحال منه احداث شيء منها لأن من ليس بعالم
بما يحدثه ولا قادر على ما يحدثه ولا حي لا يصح منه أن يحدث شيئا
من ذلك بل لا يحدث وهو غير حي شيئا على الاطلاق فيلزم من ذلك
استحالة احداثها وهذا باطل ٥ ولو كانت تلك الذوات المدعاة
قديمة على ما يدعون لوجب أن يوجد الى اثباتها على هذه الصفة طريق

معقول ولا يعقل طريق الى اثباتها وما لا طريق في العقول الى اثباته
يجب نفيه بدليل وجوب نفي ما زاد على هذه الذوات المدعاة من المعاني
والذوات ٥ فإن قالوا الطريق الى اثباتها حاجته الى العالم ليكون
به عالما وحاجته الى القدرة ليكون بها قادرا وحاجته الى الحياة ليكون
بها حيا وليصح بها كونه عالما وقادرا لأنا لم نر عالما الا بعلم ولا
قادرا الا بقدرة ولا حيا الا بحياة فيجب اطراد ذلك في كل موصوف
بهذه الصفات قلنا اخطأتم في هذا القياس من وجه الصواب
لأن هذا انما يصح ثبوته على الوجه الذي ذكرتم فيمن يجوز حصول
هذه الذوات له تارة وانتفاؤها عنه اخرى فاذا حصل له العلم
كان به عالما واذا انتفى عنه كان جاهلا واذا حصلت له القدرة
كان بها قادرا واذا انتفت عنه كان عاجزا واذا حصلت له الحياة
كان بها حيا واذا انتفت عنه كان ميتا وهذا انما يجوز على من
هو محل لهذه الاعراض وهو من كان جسما ليكون لها به اختصاص
وتأثير بالحلول فيه واذا بطل كونه تعالى محلا لها وكونها حالة فيه
بطل الاختصاص والتأثير والله سبحانه منزه عن الاحتياج وعن الجسمية

وَمَنْ يُرِيدُ فِي حُصُولِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ وَانْتِفَائِهَا عَلَيْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ
وَأَيْضًا فَقَدْ ثَبَتَ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ وَالْعُقَلَاءِ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْعِلْمَ
عَرَضَانِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ وَأَنَّ حَقِيقَةَ حَالِ الْعَرَضِ ثُبُوتُهُ نَارَةً
وَانْتِفَاؤُهُ أُخْرَى حَتَّى قَالُوا الْعَرَضُ مَا عَرَضَ فِي الْوُجُودِ وَلَمْ يَلْزَمْ لَهُ لَبْثٌ
كَلَبْثِ الْأَجْسَامِ وَقَالُوا أَيْضًا الْعَرَضُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ أَيْ يَحْتَاجُ
فِي وُجُودِهِ إِلَى مَحَلٍّ يَحُلُّ فِيهِ وَلِهَذَا نَفَيْنَا الْإِرَادَةَ وَالْكَرَاهَةَ الْمُدَّعَى
وُجُودُهُمَا لَا فِي مَحَلٍّ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ
قُدْرَةٌ وَعِلْمٌ يَثْبُتَانِ مَرَّةً وَيَنْتَفِيَانِ أُخْرَى لِأَنَّ فِي انْتِفَاءِ قُدْرَتِهِ ثُبُوتَ
ضِدِّهَا مِنَ الْعَجْزِ وَفِي انْتِفَاءِ عِلْمِهِ ثُبُوتَ ضِدِّهِ مِنَ الْجَهْلِ وَذَلِكَ غَايَةُ
النَّقْصِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَجَأَ مُدَّعُوهُمَا
لَهُ تَعَالَى إِلَى ادِّعَاءِ قِدَمِهِمَا مَعَ ادِّعَاءِ الْقِدَمِ لِغَيْرِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ كَالْحَيَاةِ
وَالْوُجُودِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ فَرُّوا مِنْ بَاطِلٍ إِلَى مَا هُوَ أَشَدُّ بُطْلَانًا
مِنْهُ لِأَنَّ فِي ادِّعَاءِ قِدَمِ هَذِهِ الصِّفَاتِ مَعَ كَوْنِهَا أَعْرَاضًا خُرُوجًا
عَنْ حَقِيقَةِ الْأَعْرَاضِ وَنَقْضًا لِقَاعِدَتِهَا الَّتِي بَنَتْهُ لَهَا وَجَهَالَةً وَاضِحَةً
بِهَا لِأَنَّ ادِّعَاءَ قِدَمِ مَا دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ الْوَاضِحَةُ عَلَى حُدُوثِهِ مِنْ أَعْظَمِ

الجهالات ولبس نسبتها بزعمهم إلى القديم سبحانه موجبة لاخراجها
عن حقيقتها لأن حقايق الأشياء لا تغيرها نسبتها إلى الأغيار
وتنقلها في الأحوال لكونها على قاعدة مستمرة الحكم حيث
كانت وادعاؤهم ذلك كقولهم ان القبيح اذا صدر منه
تعالى لا يكون قبيحا تعالى عن صدوره منه فاخرجوه عن حقيقته
تعديا وبهتانا ثم انا نقول لهم واذا ادعيتم قدمها مع
بطلانه فما وجه نسبتها اليه تعالى واختصاصها به فان القديم
لا يتعلق بغيره تعلق المحتاج بالمحتاج اليه وما وجه اضافة
هذه الذوات اليه تعالى من جهة قدمها وهي منقطعة الاتصال
به الا دعوى عارية من دليل لان القديم لا حاجة به الى
غيره ولا نسبة بينه وبين غيره كنسبة المحدث الى محدثه
والمصنوع الى صانعه وانما يحتاج المحدث الى القديم لحدوثه
وبوجوده اذا كان مما لا يقدر على ايجاده غيره فلاي حال
ادعيتم انه سبحانه قادر بالقدرة القديمة وعالم بالعلم القديم
وحي بالحياة القديمة التي لا علقة لها به ولا وصلة بينها وبينه على

وَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ وَلَيْسَتْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ وَإِلَى آحَادِ هَذِهِ بِأَوْلَى مِنْ إِضَافَتِهَا
إِلَى غَيْرِهِ لِعَدَمِ الِاخْتِصَاصِ وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ تَعَالَى عَالِمًا بِعِلْمٍ
عَلَى مَا تَدَّعُونَ لَمْ يَشْتَمِلْ عِلْمُهُ عَلَى جَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ شَاهِدِهَا وَغَائِبِهَا
وَبَعِيدِهَا وَقَرِيبِهَا وَخَافِيهَا وَبَادِيهَا وَمُسْتَأْنَفِهَا وَمَاضِيهَا وَقَدِ اشْتَمَلَ
عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ خَبَرُهُ الْحَقُّ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا
إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا
حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ وَقَوْلِهِ
تَعَالَى يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا أَيْ يَعْلَمُ
مُسْتَأْنَفَ أَحْوَالِهِمْ وَمَاضِيهَا وَحَاضِرَهَا وَغَابِرَهَا وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ
يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ وَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ تَجْهَرْ
بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى وَقَوْلِهِ تَعَالَى يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ
وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهَذِهِ إِشَارَاتٌ
إِلَى عُلُومٍ عَلَى صِفَاتٍ وَسِمَاتٍ لَا يَصِحُّ تَعَلُّقُ عِلْمِ الْعَالِمِ بِعِلْمِهَا بِغَيْرِ مِثْلِ
هَذَا الدَّلِيلِ أَنَّ كُلَّ عَالِمٍ بِعِلْمٍ لَا يَتَعَلَّقُ عِلْمُهُ بِهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ فَثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَدْرِكُهَا
إِلَّا مَنْ هُوَ عَالِمٌ لِذَاتِهِ الْخَفَاءُ بِهَا وَعَدَمُ الْجَلَاءِ بِهَا وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ هُمْ قَدَمَ

العلم الذي قدأوضحنا بالدليل بطلانه وجبانا تناول جميع ذلك لو صح
ولن يصح وأيضا فلو كان تعالى عالما بعلم لوجب أن يشاركه في
العلم جميع معلوماته كل عالم بعلم لاتحاد العلة أو كان يجب
أن لا يعلم سبحانه الا ما يعلمه كل عالم بعلم ولا يعلم ما بجملته كل
عالم بعلم لاتحاد الحالين وكذلك لو كان قادرا بقدرة لوجب
أن يشاركه في القدرة على جميع مقدوراته كل قادر بقدرة لاتحاد
العلة أو كان يجب أن لا يقدر سبحانه الا على ما يقدر عليه كل قادر
بقدرة ولا يقدر على ما يعجز عنه كل قادر بقدرة لاتحاد الحالين
وذلك باطل بغير خلاف ومما يعارضون به في هذا المقام أن
يقال لهم انكم لم تروا أيضا عالما ولا قادرا ولا حيا بعلم وقدرة وحياة
الا حالة فيه على ما تقدم ذكره فيلزمكم أن تقولوا فيه تعالى بذلك
فان قالوا به فقد أتبتوه جسما محدثا لاطراد الحدوث في جميع
الاجسام واطراد عدم خلوها من الاعراض الثابت حدوثها بثبوت
انتفائها وان منعوا ذلك انتقض ما أرادوه ثم نقول لهم
اذا استحال أن يكون تعالى محلا لهذه الاعراض فما الوجه في ثبوت

أحكاما لذاته دون غيره وما الموجب لذلك والمخصص له مع انتفاء العلة
فادعاء الاختصاص به مع عدم العلة بينه وبينها الحكم لا يقوم عليه دليل
وباطل لا يعضده برهان ولا تأويل له ثم إنا نقول لهم ما المراد
بقولكم ان هذه الذوات قائمة به ولا يعقل من هذا القول الا الحلول وقد
أبطلنا أن يكون تعالى محلا للحوادث وأبطله كل عاقل به على حقيقة المعرفة
فصار ادعاء القيام به لفظا لا يعقل معناه وهذيانا لا يفهم مغزاه ٥
وأيضا فلو كانت هذه الذوات المدعاة قديمة لوجب مماثلتها
للقديم تعالى لأن المماثلة تحصل بالمشاركة في أخص الصفات والقدم
أخص صفاته وهو أن لا أول لوجوده ولا انتهاء لبقائه وانما كان
القدم أخصها لانفراده سبحانه به وعدم المشاركة فيه على الحقيقة
لان سائر الصفات يشاركه غيره من المحدثين في حصولها لا في كيفياتها
كالعلم والقدرة والحياة والوجود وغير ذلك والقدم لا يشاركه فيه
أحد من جميع الوجوه فعلى قول هؤلاء المبطلين المدعين قدم هذه
الذوات يجب أن تكون مثلا له ويجب أن يكون تعالى مثلا لها لان هذا
حكم المتماثلين وحقيقتهما وأن يسد أحدهما مسد صاحبه فيما يرجع

إلى ذاتيهما من الوجوب والجواز والاستحالة ومعنى ذلك أن
كل ما يجب لأحدهما يجب للآخر وكل ما يجوز على أحدهما يجوز على
الآخر وكل ما يستحيل على أحدهما يستحيل على الآخر والتماثل لا
يحصل إلا بصفتين وهو أن يحصل لكل واحد من المثلين مثل ما حصل
للآخر وأن تكون من أخص الأوصاف فعلى هذا يجب لهذه الذوات
جميع ما يجب له تعالى ويجوز عليها ما يجوز عليه ويستحيل عليها ما
يستحيل عليه بمقتضى حكم المثلين فيكون هو تعالى عز ذلكم عالما
وقدرة وحياة وتكون هي عالما وقادرا وحيا وذلك أبطل البطلان
لكنه لازم لهم لا محيص لهم منه وما لزم منه المحال فهو محال ::
وأيضا فلو كان مثلها لاستغنى بذاته عنها وهذا متوجه عليهم
بموجب قولهم وأيضا فان هذه الصفات أعني كونه عالما وقادرا
وحيا حاصلة له تعالى بدليل أفعاله الدالة عليها فصحة الفعل دليل على
كونه قادرا وحيا وإحكامه وإتقانه دليل على كونه عالما بالإحكام
والإتقان على أن مطلق إيقاعه الفعل دليل على تقدم علمه به قبل
فعله لأن من جهل ما يريد أن يفعله ولا يعلمه لا يصح منه أن يفعله وذلك

معلوم غير مشكوك فيه واذا دل الدليل على حصول هذه الصفات
له من جهة الافعال استغنى عن امر يوجبها ويستعان به على حصولها
وثبوت هذه الصفات له تعالى لذاته يوجب حصولها له فيما لم يزل
ولا يزال لان مقتضيها هو ذاته وذاته لم يزل ولا يزال فيكون للمقتضي
حكم المقتضي ومما يدل على بطلان الزوائد المدعاة له تعالى
على الاطلاق من طريق السمع ما اخبرني ايضا به الشيخ العالم عماد الدين
علي بن سعيد بن هبة الله الراوندي باسناده المقدم ذكره الى الشيخ ابي
جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي عن محمد بن احمد السناني قال
حدثنا محمد بن ابي عبد الله الكوفي قال حدثنا محمد بن اسمعيل البرمكي قال
حدثنا الحسين بن الحسن قال حدثنا محمد بن علي عن محمد بن عرفة قال قلت
للرضا عليه السلم خلق الله الاشياء بالقدرة ام بغير القدرة فقال لا
يجوز ان يكون خلق الاشياء بالقدرة لانك اذا قلت خلق الاشياء بالقدرة
فكانك قد جعلت القدرة شيئا غيره وجعلتها آلة له بها خلق
الاشياء وهذا شرك واذا قلت خلق الاشياء بقدرة فانما وصفت انه
جعلها بافتدار عليها ولكن ليس هو بضعيف ولا عاجز ولا يحتاج الى

عبره ٥ فقوله عليه السلام وهذا اشرك أدل دليل على فساد
القول بهذه الدواب التي ادعاها المبطلون ٥ ثم انا نقول لهم اخبرونا
عن هذه الدواب التي ادعيتم ذاتيتها وقدمها أهي الله تعالى
أم هي غيره فان قلتم هي الله فقد كفيتمونا وأبطلتم ادعاءها
وان قلتم هي غيره مع ادعاء أنها قديمة كما هو قديم فقد أثبتم
معه ذوات مماثلة مساركة له يلزم لها من الحكم ما يلزم له وكفى
بذلك شركا لمن عقل وان قلتم ليست هي الله ولا هي غيره فقد
أتيتم بكلام ظاهر التناقض لأنكم اذا قلتم ليست هي الله فقد أثبتم
غيريتها له واذا قلتم ولا هي غيره فقد جعلتموها هو ونفيتم غيريتها
له لأن كل ما لا يكون غيرا الشيء فهو هو وذلك تناقض ظاهر
لمن تأمله وتدبره ٥ واذا ثبت بما قدمناه وبيناه أنه
تعالى عالم بقبح القبيح ودخول ذلك في جملة معلوماته وانه تعالى عالم
بأنه غني عنه لدخول علمه بغناه عنه في جملة معلوماته أيضا لم يجز أن
يفعله فعلا كان أو اخلالا بواجب لأنا قد علمنا علما لا يتخالجه شك
أن القبيح في الشاهد لا يفعله فاعل ولا اختاره مختار الا مع جهله

بِقُبْحِهِ أَوْ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ وَتَوَفُّرُ دَاعِيَهِ إِلَى فِعْلِهِ وَانْتِفَاءُ صَارِفِهِ عَنْهُ
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ جَهْلِ شَيْءٍ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ
لِاسْتِنَادِ عِلْمِهِ إِلَى ذَاتِهِ الَّتِي نِسْبَةُ الْمَعْلُومَاتِ كُلِّهَا إِلَيْهَا نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ
فَلَا يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِشَيْءٍ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ لِأَنَّهُ
لَا وَجْهَ لِذَلِكَ وَلَا مُقْتَضِيَ لَهُ وَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ أَيْضًا عَنِ الِاحْتِيَاجِ إِلَى
شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَحُصُولُ الدَّاعِي إِلَى الْقَبِيحِ مُسْتَحِيلٌ
عَلَيْهِ وَمَا اسْتَحَالَ دَاعِيهِ إِلَيْهِ وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِيلَ فِي نَفْسِهِ بِغَيْرِ خِلَافٍ
فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِشَيْءٍ مِنَ الْقَبَائِحِ وَمُرِيدًا لَهُ لِثُبُوتِ الْمَوَانِعِ الْحَكِيمَةِ
مِنْهُ وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا عِلْمَهُ بِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْقَبِيحِ وَلَمْ نَقْتَصِرْ
عَلَى أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ مُبَالَغَةً فِي إِثْبَاتِ هَذَا الْحُكْمِ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ
هُوَ الصَّارِفُ عَنْ فِعْلِهِ مُطْلَقًا فَإِنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَكُونُ غَنِيًّا عَنْ فِعْلِ
الْقَبِيحِ وَهُوَ جَاهِلٌ بِغِنَاهُ عَنْهُ أَوْ غَافِلٌ عَنْ تَذَكُّرِ قُبْحِهِ وَقَدْ يُرَى
الْمُوجِبَ تَرْكَهُ وَالِانْتِهَاءَ عَنْ فِعْلِهِ أَوْ ظَنَّ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ فَيَقَعُ مِنْهُ
فِعْلُهُ بِمُقْتَضَى الْجَهْلِ بِهِ أَوْ ظَنِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ تَعَالَى مُنَزَّهًا عَمَّا
يَتَطَرَّقُ الْبَيَانُ مِنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ وَلَكِنَّا ذَكَرْنَاهُ اسْتِظْهَارًا فِي الشَّرْطِ

فثبت أن علمه بغناه عنه صارف له عن فعله والذي يبين
أن العالم بقبح القبيح والعالم بغناه عنه لا يجوز أن يفعل
القبيح ولا يخل بالواجب الذي الإخلال به لاحق بفعل القبيح في القبح
أنا نعلم أن من خير بين الصدق والكذب في قول من الأقوال على
أن يعطي شيئا معينا على فعل أيهما اختار مع تساوي القولين
في جميع أحوالهما ولوازمهما وطرقهما إلا في مجرد الحسن والقبح
فإنه لا يختار الكذب على الصدق لعلمه بقبحه وعلمه بغناه
عنه وانتفاء الداعي إلى فعله بخلاف ما لو خير بين صدقين وهذا
معلوم ضرورة فأما لو ظن حاجته إلى الكذب أو قدرها
لأمكن أن يفعله فثبت أن العلم بغناه عنه متعين اشتراطه
في الشاهد ومستحسن في الغائب لأنه لا يجوز عليه ظن
الحاجة ولا تقديرها فإن قالوا إذا جعلتم أحد
الصارفين عن فعله تعالى القبيح هو علمه بغناه عنه وقد علمنا
أنه تعالى عالم بغناه عن فعل الحسن فهلا قضيتم بأن علمه بغناه
عنه صارف له عن فعله كما كان صارفا عن فعل القبيح

بلغت المعارضة بالأصل ولله الحمد

قلت انه تعالى وان كان غنيا عن فعل الحسن وعالما بغناه عنه
كغناه عن فعل القبيح لانتفاء حاجته اليهما معا وعلم نفعه في
فعل الحسن فان الحسن قد يفعله احدنا تارة لمنفعة واصلة اليه
وتارة لا لمنفعة واصلة اليه بل لانه حسن في نفسه ولانه احسان
واصل الى غيره ويكون علمه بحسنه وبانه احسان ونفع واصل
الى المحسن اليه داعيا له الى فعله باء كون علمه بقبح القبيح
صارفا له عن فعله ولذلك متى كان فعله الاحسان الى غيره
خاليا عن محض الاحسان مبرءا من اجتلاب نفع الى المحسن ومن قصد
رياء وسمعة مدرجة العقلاء وشكره الواصل اليه فاما
فعله تعالى الاحسان فالوجه فيه انه احسان فقط لانتفاء
عنه وفعله اياه على هذا الوجه ادل دليل على حسن فعل ما هو
احسان المجرد انه احسان وذلك كايجاده تعالى العالم واجرائه
اياه مع استحالة المنافع والمضار عليه سبحانه لما ذكرناه فثبت
بذلك انه تعالى يفعل الحسن لانه حسن ويفعل الاحسان لانه احسان
ولا يفعل شيئا من القبيح لقبحه ولعدم وجه داع الى فعله فقبحه

صارف عن فعله مضاف الى ما تقدم من الصارف وهو غناه عنه
والحسن بالعكس منه لان حسنه داع الى فعله بشهادة العقول
السليمة والفطر القويمة ٥ فان قالوا اذا قلتم ان القبيح
لا يفعله الفاعل منا الا اذا جهل قبحه او دعته الحاجة الى فعله
فهلا قلتم ان الحسن لا يفعله الفاعل منا الا لنفع يصل اليه او دفع
ضرر عنه قلنا ان الحسن وان فعله الفاعل لنفعه او دفع
ضرره فقد يصح ان يفعله لغير هذين الوجهين ويكون حسنا كهداية
الضال عن الطريق اليه لمجرد الهداية من غير قصد اذ ذاك الى
غيرها من جميع الاغراض ولا خطور امر سواها بباله وايضا
فانه يجب ان يكون حسن الفعل داعيا الى فعله كما ان قبحه صارف
عن فعله ليتقابل الامران وكذلك النفع لما كان داعيا الى
الفعل كان الضر صارفا عنه وصحة ذلك ثابتة في غرائز العقول
فان قالوا ما الدليل على غناه تعالى عن كل ما تحتاج المحتاجون
اليه قلنا الدليل على ذلك انتفاء الحاجة عنه بل استحالتها
منه وكل من انتفت عنه الحاجة فهو غني واذا استحالت منه كان

أبلغ وإنما قلنا ذلك لأن الحاجة إنما تجوز على من له شهوة تدعوه
إلى استعمال ما ينتفع به ويلايم مزاجه ويصلح عليه جسمه ومن له نفار وهو
الكراهة المقتضية تجنب ما يستضر به مما يضاد مزاجه وينافي
مصلحته والشهوة والنفار إنما يجوزان على من كان ذا جسم لوقوع
المشتهى من جسمه الموقع الموافق له المنتفع به ووقوع المنفور عنه
من جسمه الموقع المضاد له المستضر به والقديم تعالى منزه
عن الجسمية الدالة على الحدث وقد ثبت قدمه وثبت أن الجسم لا يصح
منه فعل الأجسام وقد ثبت أنها فعله وإذا لم يكن تعالى جسما لم
تجز عليه الشهوة والنفار لانتفاء الانتفاع عنه والاستضرار فوجب
أن يكون غنيا وثبت على القطع واليقين أنه لا يجوز أن يفعل القبيح
لبطلان الوجهين الداعيين إلى فعله ۝ ومما نحتج به عليهم
في أنه تعالى لا يفعل شيئا من القبائح أن نقول لهم قد صح في علمنا
وعلمكم باتفاق منا ومنكم أن في القبائح ما هو ظلم وكذب وجهل
وسفه وقتل النفوس بغير جرم وسلب الأموال بغير حق وارتكاب
الفواحش والكبائر كالزنا وأكل الربا وشرب الخمور وفعل

المسخفة المسقطة لأقدار فاعليها صح

الصُّدُورُ وَقَدْ تَحَقَّقَ فِي رَأْيِكُمْ وَعَقِيدَتِكُمُ الضَّالَّةِ الْمُضِلَّةِ نِسْبَةُ ذَلِكَ
أَجْمَعَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَقُلْتُمْ إِنَّهُ الْفَاعِلُ لَهُ دُونَ عِبَادِهِ الصَّادِرِ مِنْهُمْ فِعْلُهُ
الْمَعْلُومِ اضْطِرَارًا أَوْ عِيَانًا أَحْدُوثُهُ مِنْ قِبَلِهِمْ وَوُجُودُهُ بِهِمْ وَمِنْ جِهَتِهِمْ
فَإِنْ كَانَ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ صَحِيحًا وَلَنْ يَصِحَّ لِبُطْلَانِهِ وَزُورِهِ
وَبُهْتَانِهِ لَزِمَكُمْ أَنْ تَسْتَقُوا لَهُ تَعَالَى صِفَةً مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مِنْ هَذِهِ
الْأَفْعَالِ كَمَا يُقَالُ فِيمَنْ ضَرَبَ إِنَّهُ ضَارِبٌ وَفِيمَنْ قَتَلَ إِنَّهُ قَاتِلٌ
وَفِيمَنْ سَرَقَ إِنَّهُ سَارِقٌ وَعَلَى هَذَا النَّسَقِ تَجْرِي الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ
الصَّادِرَةِ مِنَ الْعِبَادِ فِي اسْتِحْقَاقِ وَصْفِ لِلْفَاعِلِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مِنْهَا
فَإِنْ أَجَزْتُمْ ذَلِكَ عَلَيْهِ تَعَالَى فَقَدْ خَرَجْتُمْ عَنْ عُهْدَةِ الدِّيَانَةِ وَبُؤْتُمْ
بِخَوْنِ الْأَمَانَةِ وَنَابَذْتُمْ عَنِ النَّهْيِ وَالزَّانَةِ وَإِنِ امْتَنَعْتُمْ مِنْ إِجَازَتِهِ
فَقَدْ نَقَضْتُمْ قَاعِدَةَ الْكَلَامِ الَّذِي بِهِ يُفْهَمُ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ وَالشَّرَائِعُ
وَالسُّنَنُ وَخَرَجْتُمْ عَنْ جَيِّزِ الْمُخَاطَبِينَ بِحَقَائِقِ الْكَلَامِ الْمُبِينِ فَلَا يُوصَفُ
عِنْدَكُمْ مَنْ أَطَاعَ بِأَنَّهُ مُطِيعٌ وَلَا مَنْ آمَنَ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ وَلَا مَنْ عَصَى بِأَنَّهُ
عَاصٍ وَلَا مَنْ كَفَرَ بِأَنَّهُ كَافِرٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَفْعَالِ وَكَفَى
بِذَلِكَ جَهْلًا بِالْحَقَائِقِ وَنُكُبًا عَنْ نَهْجِ الطَّرَائِقِ ثُمَّ إِنَّا بَعْدَ

إلزامكم جميع ذلك تفرد الكلام في الظلم ونشير إليه بالتعيين فنقول
يلزمكم في معناه أن تصفوه بالظلم من وجوه بلكنة تعالى عن ذلك علوا
كبيرا أحدها من حيث قولكم إن ما يصدر عن العباد من ظلم
بعضهم بعضا هو فعله وفاعل الظلم يجب أن يوصف بأنه ظالم
بغير خلاف وعلى مجرى ما ذكرناه فيكون على قاعدتكم في إضافة
ذلك إليه ظالما لفعله ظلم العباد بعضهم بعضا لأن هذا هو
حقيقة الظالم على مفهوم الخطاب وتقرير قاعدة الكلام وعندكم وعلى
قاعدة رأيكم أن ذلك الظلم فعله فلزمكم نسبته إليه ..
والوجه الثاني أنكم إذا حكمتم بأن أفعال العباد فعل لله
تعالى وقد أجمعنا واتفقنا على أنه سبحانه أوجب على الزاني والزانية
غير المحصنين مائة جلدة لا تأخذ فاعلها بهما رأفة في دين الله
وأوجب على المحصنين الرجم حتى يموتا وأوجب على كل واحد من
السارق والسارقة قطع يده إلى غير ذلك من الحدود التي أوجبها سبحانه
فيلزمكم على عقد مذهبكم أن يكون إيجاب هذه الحدود ظلما لمن

فُعِلَتْ بِهِ لِأَنَّهُمْ عُوقِبُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوهُ وَفَعَلَهُ غَيْرُهُمْ وَذَلِكَ الظُّلْمُ بِعَيْنِهِ
وَحَقِيقَتِهِ وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ مِنْ
جِهَةِ السَّمْعِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُعَذِّبُ الْكُفَّارَ فِي النَّارِ الْآخِرَةِ الْعَذَابَ
الْعَظِيمَ وَيُخَلِّدُهُمْ فِي الْجَحِيمِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الْآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ وَالْآثَارُ
الْبَيِّنَاتُ وَأَنَّهُ يُعَذِّبُ الْعُصَاةَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ دُونَ الْقِيَامَةِ مُصِرِّينَ عَلَى
ذُنُوبِهِمْ غَيْرَ تَائِبِينَ مِنْهَا وَلَا مُقْلِعِينَ عَنْهَا بِمَا هُوَ أَعْلَمُ بِمِقْدَارِهِ
مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ وَقَدْ أَجْمَعْتُمْ فِي عَقْدِ رَأْيِكُمْ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ
وَالْمَعْصِيَةَ لَيْسَا فِعْلًا لِلْكَافِرِ وَالْعَاصِي وَأَنَّهُ تَعَالَى الْفَاعِلُ
لَهُمَا دُونَهُمَا فَعَلَى هَذَا يَكُونُ عِقَابُهُمَا حَيْفًا وَجَوْرًا
وَعُدْوَانًا وَظُلْمًا لِأَنَّهُمَا عَلَى رَأْيِكُمْ يُعَاقَبَانِ عَلَى مَا لَمْ يَفْعَلَاهُ
وَيُؤَاخَذَانِ بِمَا لَمْ يَجْنِيَاهُ وَهَذَا مَحْضُ الظُّلْمِ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ فَقَدْ
تَسَمَّيْتُمُ الظُّلْمَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ حَقِيقَةً وَرَسْمًا وَعِبَارَةً وَمَعْنًى
نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ تَعَدِّي حُدُودِهِ وَالتَّعَرُّضِ لِغَضَبِهِ وَكَعِيدِهِ ٥
وَمِمَّا نُعَارِضُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ كَيْفَ أَجَزْتُمْ عَلَيْهِ تَعَالَى
فِعْلَ الْقَبِيحِ مَعَ ثُبُوتِ حِكْمَتِهِ وَانْتِفَاءِ الدَّاعِي إِلَى اخْتِيَارِهِ وَفِعْلِهِ

عَلَى الْاِسْتِمْرَارِ وَالْوُجُوبِ وَحُصُولِ الصَّارِفِ لَهُ عَنْ فِعْلِهِ مَعَ الدَّوَامِ
وَالثُّبُوتِ وَقَدْ حَصَلَ لَنَا الْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ بِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا مَعَ نَقْصِ حِكْمَتِهِ
وَانْتِفَاءِ عِصْمَتِهِ وَطُرُوءِ دَوَاعِي الْحَاجَاتِ عَلَيْهِ وَتَطَرُّقِ الْجَهَالَاتِ
إِلَيْهِ قَدْ يَنْتَفِي عَنْهُ دَاعِي الْقَبِيحِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَيَحْصُلُ لَهُ الصَّارِفُ
عَنْهُ الْخَالِصُ أَوِ الْمُتَرَجِّحُ عَلَى الدَّاعِي فَلَا يَفْعَلُهُ بِحَالٍ فَكَيْفَ حِكْمَتُهُ
بِفِعْلِهِ تَعَالَى مَا يَقْضِي النَّظَرُ الصَّحِيحُ وَالِاعْتِبَارُ الْمُصِيبُ بُطْلَانَهُ فِي حَقِّ
أَحَدِنَا عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ مَعَ نَقْصِهِ وَلَمْ نَحْكُمْ بِبُطْلَانِهِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مَعَ
كَمَالِهِ وَوُضُوحِ الْأَمْرِ فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَكِنْ نَعْرِضُ
عَنِ الْحَقِّ عَرَضَ لَهُ الْبَاطِلُ وَمَنْ سَلَكَ الْمُنَاهَةَ اقْتَطَعَتْهُ الْمَجَاهِلُ
وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ أَيْضًا عَلَيْهِمْ فِي نَفْيِ فِعْلِ الْقَبِيحِ عَنْهُ تَعَالَى
وَتُلْزِمُهُمْ مَا يَلْزَمُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ إِذَا أَجَزْتُمْ عَلَيْهِ فِعْلَ بَعْضِ الْقَبَائِحِ
لَزِمَكُمْ إِجَازَةُ فِعْلِ جَمِيعِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْعُمُومِ وَالشُّمُولِ لِأَنَّ الْحَالَ فِي
الْجَمِيعِ وَاحِدَةٌ وَوَجْهُ الْجَوَازِ عِنْدَكُمْ فِيهَا شَائِعٌ غَيْرُ مُخَصَّصٍ بِبَعْضٍ
دُونَ بَعْضٍ وَالْقَبَائِحُ غَيْرُ مَحْصُورَةٍ وَلَا مَقْصُورَةٍ فَيَلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا
إِجَازَةُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَى خَلْقِهِ رَسُولًا يَدْعُوهُمْ إِلَى الْكُفْرِ بِهِ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ

وَالْأَنْدَادِ مِنْ دُونِهِ وَمُخَالَفَةِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَاعْتِمَادِ سُوءِ الثَّنَاءِ
عَلَيْهِ وَذَمِّهِ وَشُكْرِ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الشُّكْرَ وَذَمِّ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ
وَالْوَعْدِ بِإِثَابَةِ الْعَاصِينَ وَالْوَعِيدِ بِعِقَابِ الْمُطِيعِينَ ثُمَّ يُظْهِرُ
سُبْحَانَهُ عَلَى يَدِهِ عَلَمًا مُعْجِزًا دَالًّا عَلَى صِدْقِهِ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ
بِهِ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنَ الْقَبَائِحِ الَّتِي أَجْرَتْ عَلَى رَأْيِكُمْ صُدُورَهَا
عَنْهُ وَوُقُوعَهَا مِنْهُ ضَلَالٌ كُمْ عَنِ الْحَقِّ وَتُظْهِرُ لِغَيْرِ الصِّدْقِ
وَهُوَ لَازِمٌ لَكُمْ عَلَى رَأْيِكُمْ وَعَقْدِ مَذْهَبِكُمْ وَكَفَى بِهِ قُبْحًا عِنْدَ
مَنْ عَقَلَ وَجَهْلًا يَفْهَمُهُ مَنْ نَظَرَ وَاسْتِفْسَادًا يَعْلَمُهُ مَنْ تَدَبَّرَ ٥
فَإِنْ قَالُوا إِنَّا وَإِنْ صَدَرَ مِنْهُ مَا لَهُ صِفَةُ الْقُبْحِ عَلَى
الْوَجْهِ الَّذِي يَقْطَعُ بِقُبْحِهِ لَوْ صَدَرَ مِنْ غَيْرِهِ فَلَسْنَا نَعْتَرِفُ
بِأَنَّهُ يَقْبُحُ مِنْهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا فِي نَفْسِهِ فَلَا يَلْزَمُنَا مَا
ذَكَرْتُمُوهُ قُلْنَا أَوَّلُ مَا فِي ذَلِكَ أَنَّكُمْ قَدْ جَرَّيْتُمْ فِي
هَذَا عَلَى عَادَتِكُمْ وَطَرِيقَتِكُمْ فِي حَمْلِ الْحَقَائِقِ وَقَلْبِهَا وَسَلْبِ
سُلُوكِ جَدِّهَا وَنَهْجِهَا لِأَنَّكُمْ كَمَا جَعَلْتُمُ الْأَفْعَالَ الصَّادِرَةَ
مِنَ الْعِبَادِ لَغْيَرٍ فَاعِلِهَا وَنَسَبْتُمُوهَا إِلَى غَيْرِ مُحْدِثِهَا شَفَعْتُمْ

ذَلِكَ بِوَصْفِهَا بِغَيْرِ حَقِيقَةِ صِفَتِهَا فَجَعَلْتُمُ الْقَبِيحَ الثَّابِتَ قُبْحُهُ
وَصْفَهُ بِالْحُسْنِ وَسَلَبْتُمُوهُ صِفَةَ الْقُبْحِ كَأَنَّكُمْ لَا تَعْقِلُونَ
ثُمَّ إِنَّكُمْ بَنَيْتُمْ ذَلِكَ عَلَى أَصْلٍ فَاسِدٍ وَأَسَّسْتُمْ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا
جُرُفٍ هَارٍ غَيْرِ ثَابِتٍ فَقُلْتُمْ إِنَّ الْقَبِيحَ لَا يَكُونُ قَبِيحًا إِلَّا إِذَا
تَعَلَّقَ النَّهْيُ بِهِ وَمَتَى عَرِيَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ قَبِيحًا وَإِنْ كَانَ عَلَى
حَقِيقَةِ الْقُبْحِ وَاللَّهُ تَعَالَى غَيْرُ مَنْهِيٍّ فَلَا يَعُدُّ الْقَبِيحُ مِنْ فِعْلِهِ قَبِيحًا
فَنَقُولُ لَكُمْ أَوَّلًا إِنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَجُوزُ قَلْبَهَا عَنْ حَقَائِقِهَا وَصِفَاتِهَا
الثَّابِتَةِ لَهَا إِلَى أَضْدَادِهَا بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الْفَاعِلِينَ لَهَا وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي ذَلِكَ
فِعْلٌ إِذَا اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْقَصْدِ بِهَا وَمِثَالُ ذَلِكَ مَنْ لَطَمَ يَتِيمًا تَأْدِيبًا
وَمَنْ لَطَمَهُ ظُلْمًا فَإِنَّ الْفِعْلَيْنِ يَخْتَلِفَانِ بِاخْتِلَافِ وَجْهَيْهِمَا فَيَكُونُ
أَحَدُهُمَا حَسَنًا وَالْآخَرُ قَبِيحًا فَلِذَلِكَ تَخْتَلِفُ حَالُ الْفَاعِلِينَ لَهُمَا لِاخْتِلَافِ
جِهَةِ الْقَصْدِ بِالْفِعْلَيْنِ فَيَكُونُ أَحَدُهُمَا مُحْسِنًا وَالْآخَرُ مُسِيئًا
وَيَكُونُ اخْتِلَافُ حَالِ الْفَاعِلِينَ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ حَالِ الْفِعْلَيْنِ فَأَمَّا
أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الْفَاعِلَيْنِ طَرِيقًا إِلَى اخْتِلَافِ حَالِ الْفِعْلَيْنِ فَلَسْنَا
نُسَلِّمُ ذَلِكَ بَلِ الْحُسْنُ حَسَنٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَاعِلٍ وَالْقَبِيحُ قَبِيحٌ بِالنِّسْبَةِ

إلى كل فاعل ولا صنع للفاعلين في قلب حقايقها مع اتحاد القصد
بها ألا ترى أن الملك إذا ظلم إنسانا وظلمه غيره من السوقة ودناءة
الرعية فإن الفعلين مشتركان في كونهما ظلما ولم تختلف حالهما
باختلاف حال الفاعلين لهما وارتفاع أحدهما واتضاع الآخر وجواز
توجه النهي إلى الأدنى وتعذر توجهه إلى الأعلى خوفا من معرته
وتجنبا لشرته وتنكبا عن مضرته وإذا ثبت ما قلناه لم يصح
لكم ما ادعيتموه من جعل عدم النهي عن الفعل دليلا على حسنه وإن
كان قبيحا في نفسه لأن عدم النهي لا تأثير له في إخراج القبيح عن
حقيقته وعن صفته الذاتية وجعله حسنا مع ثبوت قبحه كما أن ثبوت
النهي لا تأثير له في إخراج الحسن عن حقيقته وصفته الذاتية وجعله
قبيحا لو وقع ممن يصح منه النهي عن الحسن بل النهي دليل على قبح
المنهي عنه إذا كان الناهي حكيما لا جاعل له كذلك واستناد
قبح القبائح العقلية إنما هو إلى العقل لا إلى الشرع المتضمن للنهي
عن المنهي عنه فكيف تجعلون النهي مقبحا وعدم النهي محسنا
بلى إذا جاء الشرع بتقبيح شيء منها كان مؤكدا لحكم العقل ولولا

ذلك لكان معذورا من لم يأته رسول مرسل ولا كتاب منزل في
فعل القبائح العقلية ومن استغواه الشيطان واستهواه سوء الرأي
والاعتقاد من الدهرية والملحدة ومنكري النبوات فانه على ما
ادعيتموه من اعتبار تعلق النهي وعدم تعلقه لا يعلم حسن حسن ولا
قبح قبيح لانه لا يعلم وجه الحسن والقبح جملة ولا تفصيلا ولا يأتمر
لامر ولا ينتهي لنهي لجهله بالامر والنهي والناهي فكان لا يعلم العقلية
كما لا يعلم الشرعية وقد علمنا انه يعلم العقلية بدليل ما منه من
انكارها عند حصولها وكراهتها عند وقوعها والتكوي والتألم بها
واذا ثبت ذلك بطل قولكم ان الحسن انما حسنه الامر به وان
القبيح انما قبحه النهي عنه لان الامر لو كان هو الموجب لحسن الفعل
لمطلقه والنهي لو كان هو الموجب لقبح الفعل لمطلقه لوجب حسن كل
فعل تعلق امر به وقبح كل فعل تعلق نهي به وقد بينا ان الامر
والناهي او محدثنا حكيما كان او سفيها عالما كان او جاهلا موجب
كلامه طلاقه لان اختلاف الموجب لا يقتضي اختلاف الموجب كالحركة
والسكون لانهما لا يختلف حكمهما باختلاف الفاعل لهما على ما قررناه فكان

يظهر مح

عَلَى هَذَا يَجِبُ حُسْنُ كُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ أَمْرٌ تَأَبِّيهِ وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا فِي نَفْسِهِ لِتَعَلُّقِ
الْأَمْرِ بِهِ وَقُبْحُ كُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ نَهْيٌ تَأَبِّيهِ وَإِنْ كَانَ حَسَنًا فِي نَفْسِهِ لِتَعَلُّقِ
النَّهْيِ بِهِ وَكَانَ يَجِبُ اجْتِمَاعُ الْأَمْرِ بَيْنَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ فِيمَا تَعَلَّقَ بِهِ
أَمْرُ الْقَدِيرِ تَعَالَى وَنَهْيُنَا وَذَلِكَ فَاسِدٌ ۝ فَأَمَّا قَوْلُكُمْ
إِنْ كَوْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَنْهِيِّ مَرْبُوبًا يَقْتَضِي حُسْنَ فِعْلِهِ أَوْ قُبْحَهُ فَغَيْرُ
صَحِيحٍ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ عِلَّةً فِي حُسْنِ الْحَسَنِ وَقُبْحِ الْقَبِيحِ لَوَجَبَ
الْحُكْمُ بِحُسْنِ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِ كُلِّهَا أَوْ قُبْحِهَا كُلِّهَا لِأَنَّهُ فِي الْحَالَيْنِ
جَمِيعًا مَمْلُوكٌ مَرْبُوبٌ وَكَانَ يَبْطُلُ أَنْ يَفْعَلَ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ مَعًا وَفَسَادُ
ذَلِكَ مَعْلُومٌ ۝ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ مُقْتَضِيًا
قُبْحَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَذْهَبُونَ إِلَى الْحُكْمِ بِقُبْحِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَتَجْعَلُونَ
نَهْيَهُ دَلِيلًا عَلَى قُبْحِهِ فَقَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّ النَّهْيَ دَلِيلٌ عَلَى الْقُبْحِ فِي هَذِهِ
الصُّورَةِ وَذَلِكَ هُوَ لُبُّنَا بِعَيْنِهِ قُلْنَا إِنَّمَا حَكَمْنَا بِقُبْحِ مَا نَهَى اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ وَجَعَلْنَا نَهْيَهُ دَلِيلًا عَلَى قُبْحِهِ لِأَنَّ النَّهْيَ عَلَى الْجُمْلَةِ دَلِيلٌ عَلَى
كَرَاهَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَقَدْ ثَبَتَ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكْرَهُ
إِلَّا الْقَبِيحَ وَلَا دَاعِيَ لَهُ إِلَى الْكَرَاهَةِ سِوَى هَذَا الْوَجْهِ لِانْتِفَاءِ الْخَطَإِ وَالزَّلَلِ

والعبث عن فعله فلهذا كان نهيه دليلا على قبح المنهي عنه اذ لا
يحمل وجها سوى القبح فعلمنا بنهيه علمه بقبح المنهي وكان نهيه امارة
ودليلا على قبح المنهي عنه ولم يكن جاعلا له قبيحا وانتم تذهبون
الى ان النهي جعل المنهي عنه قبيحا لما تعلق به وانه لا يقبح من
الافعال الا ما تعلق به النهي وهو تعالى غير منهي فلا يقبح ما يفعله
من قبائح الافعال فبيننا وبينكم فرق ان مبين فاما احدنا
فلا يجوز الحكم بقبح كل ما ينهى عنه مطلقا لجواز ان ينهى عن القبيح
والحسن معا لانتفاء عصمته من الخطإ والخطل والزيغ والزلل فلذلك
لم يكن مطلق نهيه دليلا على قبح المنهي عنه حتى يعلم قبح ما نهى
عنه من غير جهة النهي فافترقا الامران ومما نلزمكم به
على قول الجهمية ان لا يقبح منه تعالى فعل مع ثبوت قبحه لانه مالك
وليس تحت رسم ولا حد وهذا تعليل منكم باطل لان القبيح قبيح
لذاته على ما ذكرناه فلا خروج عن صفته الذاتية بامر يرجع الى فاعله
ونلزمكم ايضا على تجويزكم فعله القبائح ان تجيزوا عليه الاخبار
جملة بما هو بصفة الباطل تعالى عن ذلك علوا كبيرا لانه من القبائح التي اطلقتم

جواز أن يفعلها ولا طريق لكم الى اخراجه من جملتها لدخوله تحت
عمومها واذا أجزتم عليه ذلك لزم أن لا تحمل الثقة بما أخبر به في كتابه
المجيد من قصص الأنبياء والرسل وما جرى لهم مع سالف الأمم
ولم تحصل الركون الى وعده ولا الخوف من وعيده أو الوعود بهما
في الآخرة ولا التزام أحكام شرعه التي ضمنها كلامه وكل
هذا وما أشبهه من قبيله لازم لكم على أصلكم وفيه من الفساد ما
لا خفاء به ٥ وتلزمكم أيضا أن لا تحسن منه تعالى
فعل من الأفعال الحسنة لأنكم ذهبتم الى أن الأفعال انما تحسن
على الاطلاق كون الفاعل لها مأمورا بها وما ذوناله في فعلها وقد ثبت
أنه تعالى ليس بمأمور ولا مأذون له وعلمنا حسن احداثه الخلق
والاحسان اليهم والانعام بضروب النعم التي يعجز احصاؤها عليهم
وذلك مبطل لما شرطتموه ولازم لكم على ما أصلتموه ٥ وهما
يلزمكم أيضا على أصل معتقدكم وهو من أقبح القبائح
وأشنع الفضائح جوز أن يدخل تعالى أنبياءه ورسله وصالحي
عباده الجحيم ويعذبهم العذاب الأليم ويدخل الكافر بزيه ومتخذ

العباد من دونه ومكذبي رسله جناية النعيم وإنما لزم ذلك
لوجهين اثنين أحدهما تجويزكم فعل القبائح بأسرها
عليه مع قولكم بأنه لا يقبح منه فعل شيء منها بناء على تعليلكم
ذلك بأنه ليس منهي وما توجه الإلزام به من جملتها فيلزمكم جواز
أن يفعله وأن لا يكون قبيحا منه على معتقدكم والوجه
الثاني ما ذهبتم إليه من أن المكلفين لا يستحقون ثوابا على طاعة
ولا عقابا على معصية لأنهم لا فعل لهم على الإبتداء وما يستحقون إليه
وإنما الفعل له سبحانه وإذا لم يكونوا فاعلين فقد سقط الجزاء على
الأعمال وصار الثواب والعقاب من فعله تعالى ابتداء فله أن يوصلهما
إلى من يشاء كيف يشاء ومنعهما من يشاء كيف يشاء لأن اختصاصهما بمن
اختصا به إنما يكون على وجه التفضل منه وإذا بطلت التفضل بطل
الاختصاص وهما يلزمكم على مذهبكم في خلقه تعالى
الأفعال في العباد أن تجوزوا فيما تعتقدونه من معتقداتكم وتذهبون
إليه وتعولون عليه في ديانتكم أن يكون كفرا وضلالا وغيا وفسادا
خلقه الله فيكم وأن يكون ما يعتقده مخالفوكم ويدينون به حقا وإيمانا

وَرُشْدًا وَصَوَابًا لَحَلَفَهُ اللّٰهُ فِيهِمْ وَهٰذَا أَمْرٌ لَازِمٌ لَكُمْ لَا تُصِيبُونَ
لَهُ مَدْفَعًا وَلَا تَجِدُونَ مِنْهُ مُمْتَنَعًا وَكَفَاكُمْ ذٰلِكَ إِنْ عَقَلْتُمْ عَارًا ۝
وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ فِي ادِّعَائِهِمْ أَنَّ اللّٰهَ تَعَالَى يُرِيدُ الْقَبَائِحَ
أَفْعَالَ الْعِبَادِ فَنَبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ كَيْفِيَّةِ كَوْنِهِ مُرِيدًا عِنْدَ الْخَصْمِ
ثُمَّ نُعَقِّبُهُ بِالْكَلَامِ عَلَيْهِ الْمَشْفُوعِ بِالدَّلَائِلِ فَنَقُولُ
ذَهَبَ النَّجَّارُ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُرِيدٌ لِذَاتِهِ وَذَهَبَ
أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ إِلَى أَنَّهُ مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ قَدِيمَةٍ كَمَا قَالَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ
الَّتِي ادَّعَى اسْتِنَادَهَا إِلَى ذَوَاتٍ قَدِيمَةٍ كَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ
وَغَيْرِهَا وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَائِنَا وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ
تَعَالَى مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ مُحْدَثَةٍ مَوْجُودَةٍ لَا فِي مَحَلٍّ وَاتَّفَقَ
الْمُخْتَلِفُونَ فِي الْإِرَادَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَسْرِهِمْ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ عَلَى
خِلَافِ أَخَوَاتِهَا الْمَوْصُوفَةِ زَائِدَةً عَلَى حُصُولِ الدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ
مَعَ انْتِفَاءِ الصَّارِفِ عَنْهُ أَوْ تَرْجِيحِ الدَّاعِي عَلَيْهِ وَنَفَى أَبُو الْهُذَيْلِ
وَالنَّظَّامُ وَالْجَاحِظُ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْكَعْبِيُّ الزَّائِدَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ
وَقَالُوا إِنَّ مَعْنَى إِرَادَتِهِ تَعَالَى لِأَفْعَالِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُهَا وَهُوَ غَيْرُ

مُكْرَهٍ عَلَيْهَا وَلَا سَاهٍ عَنْهَا وَمَعْنَى إِرَادَتِهِ لِأَفْعَالِ عِبَادِهِ الْعَادِرَةِ
عَنْهُ كَوْنُهُ آمِرًا بِهَا وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ إِرَادَتُهُ تَعَالَى بِأَنَّهَا مَيْلٌ
هِيَ دَاعِيَةٌ إِلَى الْفِعْلِ لَا غَيْرُ ذَلِكَ فَأَمَّا إِرَادَةُ الْعِبَادِ فَذَهَبَ
الْبَصْرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُمْ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ وَأَتْبَاعُهُمَا إِلَى
أَنَّهَا أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ قَالُوا وَهُوَ مَيْلُ الْقَلْبِ إِلَى فِعْلِ
الشَّيْءِ الْمُرَادِ وَلَمْ يَصِفُوا إِرَادَتَهُ تَعَالَى بِأَنَّهَا مَيْلٌ وَحَكَى أَبُو
الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ عَنْ أَحَدِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ الْإِرَادَةَ هِيَ الدَّاعِي الْخَالِصُ
مِنَ الصَّارِفِ أَوِ الْمُتَرَجِّحُ عَلَيْهِ شَاهِدًا وَغَائِبًا وَذَهَبَ أَبُو الْحُسَيْنِ
إِلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ فِي الشَّاهِدِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الدَّاعِي وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ
بِأَنَّ عِلْمَ الْإِنْسَانِ أَنَّ لَهُ فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ نَفْعًا يَدْعُوهُ إِلَى أَنْ
يَفْعَلَهُ وَعِنْدَ قَصْدِهِ إِحْدَاثَ ذَلِكَ الْفِعْلِ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ طَلَبًا لِفِعْلِهِ
وَهَذَا الطَّلَبُ هُوَ الزَّائِدُ عَلَى الدَّاعِي فَيُقَالُ لَهُ إِنَّ طَلَبَ الْفِعْلِ هُوَ
اسْتِمْرَارُ الدَّاعِي فَإِذَا اسْتَمَرَّ الدَّاعِي إِلَى وَقْتِ إِحْدَاثِ الْفِعْلِ
صَحَّ أَنْ يَجِدَ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ الطَّلَبَ لَهُ فَإِنْ قِيلَ إِنَّ الدَّاعِيَ
قَدْ يَدْعُو الْقَادِرَ إِلَى إِحْدَاثِ الْفِعْلِ ثُمَّ يَخْتَارُ تَأْخِيرَهُ فَإِذَا اخْتَارَ

لوجد انه وجد من نفسه عند ذلك امرا زايدا وهو القصد الى ايجاده
قبل ان تاخير ايجاده بعد خلو الداعي الى ايجاده لا يجوز
ان يكون الا لمعارضة ضرب من الصارف عنه وعند تحقق الحدوث تخلف الداعي من معارضة ذلك او يترجح عليه وليس هنا امر زايد والذي يدل على بطلان ما ذهب اليه النجار والاشعري ان نقول لو كان تعالى مريدا لذاته او بارادة قديمة لوجب في ذلك مثل ما وجب في كونه عالما لذاته على ما تقوله نحن في العلم الذاتي او مثل ما وجب في كونه عالما بعلم قديم على ما يقوله ايضا الاشعري وهو ان يريد كل ما يصح ان يكون مرادا كما اوجب العلم الذاتي عندنا بالدليل او كما اوجب العلم القديم على ما ادعياه ان يعلم كل ما يصح ان يعلم فلو صح ما ادعياه من الارادة الذاتية والارادة القديمة ولن يصح ذلك لوجب على القولين معا ان يريد كل ما يصح ان يكون مرادا لان الصفة الذاتية تقتضي التعلق بكل ما يصح تعلقها به لما كان مقتضي ذلك هو الذات وانما تعلق الذات الى المتعلقات بسببه واجرة عامة من

الصارف عنه

وذلك

غير تخصيص والذي يصح أن يراد هو كل ما يمكن إيجاده وإخراجه
من العدم إلى الوجود على العموم والشمول والقول بصحة هذا المقتضي
يفضي إلى المحال وما يفضي إلى المحال فهو محال ووجه
إفضائه إلى المحال لزوم تعلق الإرادة الموصوفة بكل ضدين
من المرادات كإرادة الكفر من المؤمن مع بقاء إيمانه
وإرادة الإيمان من الكافر مع بقاء كفره أو يلزم على قول الخصم
صحة إيجاد كل واحد من الكفر والإيمان في كل واحد من
المؤمن والكافر مع التضاد فيهما وذلك محال بالاتفاق على
أن من أثبت له تعالى إرادة مقيسة على ثبوتها للواحد منا فقد
ضل بهذا القياس ضلالا عظيما لأن إرادة أحدنا هي العزم بالقلب
والهم بالفعل الذي دعاه الداعي الخالص إليه فكيف يقاس عليه من
لا يعزم ولا يهم ولا قلب له يستعمله في ذلك وإنما يفعل ما
يدعوا إليه داعي الحكمة الخالص من الصارف أو داعي العدل
من غير احتياج إلى أمر زائد عليه يؤيد ما ذكرناه
من جهة السمع ما أخبرني به الشيخ العالم عماد الدين علي بن

سعيد بن هبة الله الراوندي يرفعه بالإسناد المقدم ذكره إلى الشيخ
أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله عن
الحسين بن أحمد بن إدريس عن أبيه عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن
يحيى قال قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلم أخبرني عن الإرادة من
الله عز وجل ومن الخلق فقال الإرادة من المخلوق الضمير وما
يبدو له بعد ذلك من الفعل وأما من الله عز وجل فإرادته إحداثه
لا غير ذلك لأنه لا يروي ولا يهم ولا يتفكر وهذه الصفات
منفية عنه تعالى وهي من صفات الخلق فإرادة الله هي الفعل
لا غير ذلك يقول له كن فيكون بلا لفظ ولا نطق بلسان ولا همة
ولا تفكر ولا كيف لذلك كما أنه بلا كيف ٥ فهذا الحديث
المرفوع إلى الإمام المعصوم عليه السلم إنما هو مدلول دليل
العقل المبرأ من رين الشبهات ومضمونه شاهد بصحة ما نذهب
إليه ونعول عليه وجميع ما يروى عنهم من الأحكام العقلية
والشرعية إنما تلقاه الخلف عن السلف مرفوعا إلى الرسول منهم صح
الأطهر سيد البشر صلى الله عليه وآله ٥ وبالإسناد المقدم

ذكره الى الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
رحمه الله قال حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد قال
حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن
سليمان بن جعفر الجعفري قال قال الرضا عليه السلم
المشية والإرادة من صفات الأفعال فمن زعم أن الله تعالى
لم يزل مريدا شائيا فليس بموحد ٥ قوله عليه السلم
ليس بموحد يعني أنه لم يفرد الله سبحانه بالأزل والقدم الذين لا
يستحقهما سواه بل أشرك معه فيهما غيره وهي المشية والإرادة
فخرج عن حكم توحيده تعالى لأن التوحيد هو اعتقاد وحدانيته سبحانه
بما لا يشركه فيه غيره وهو الأزل ومعنى الأزل هو الوجود
فيما لم يزل وإذا انفرد تعالى به وجب أن يكون جميع الموجودات
محدثات خارجة عن مشاركته في قدمه وأزله لأنه لا واسطة
بين القدم والحدوث فكل من اعتقد قديما غيره فقد انتفى عنه
التوحيد بهذا الإشراك فلم يكن موحدا ثم إن المشية والإرادة
لو كانتا قديمتين على ما ادعوه وليستا كذلك للزم أن يكون ما

يتعلقا به قديما مثلهما وأن يكون له حكمهما وذلك باطل لبطلان
قدم غيره اعتقادا يوجبه الدليل وباطل أيضا في ذاته لأن ما
يتعلق بهما تبع لهما فبطل أن يكون له حكمهما فهذه دعوى قدم
غير صحيحة ولا ثابتة أصلا وفرعا فبطل ادعاء مشيئة وإرادة
قديمتين وأيضا فإن المشيئة والإرادة عرضان فكيف يدعى
فيهما القدم مع ثبوت حدوث الأعراض بأسرها إجماعا بغير خلاف
ولولا الجهالة المحكمة لكنهم جروا في ذلك على ما سلف القول فيه من
ادعاء هم له تعالى قدرة قديمة وعلما قديما وغير ذلك مما تقدم
كلامنا على بطلانه في هذا الكتاب وإبلاغ القول فيه والصحيح
في المشيئة والإرادة أنهما من صفات الأفعال على ما أشار إليه
عليه السلام في هذا الحديث ومما يدل على ذلك أن الواحد منا إذا
شاء وأراد أمرا مما اختص بنفسه فإنما يشاء ويريد أن يفعله
ويوقعه ويحدثه وهذه صفات الأفعال بغير شك وكذا
إذا أراد أمرا مما اختص بغيره فإنما يشاء ويريد من ذلك الغير أن
يفعله ويوقعه ويحدثه فثبت على ما نرى أنهما من صفات الأفعال

لا غير والأفعال إنما تحدث بحسب إرادة الفاعل ومشيته فادعاء
القدم لذلك من أوفى الجهالات ٥ فأما الدليل على أنه تعالى
لا يريد القبيح من أفعال عباده خلافا لما ذهبت إليه الجبرية
والأشعرية والكلابية من أنه تعالى أراد الكفر والمعاصي والفواحش
الواقعة من العباد وأنه لم يرد ما لم يقع منهم من الإيمان والطاعات
بل كره ذلك منهم وتجاوز الأشعري هذا وأربى عليه بأن قال إن الله
تعالى يحب وقوع الفساد والكفر منهم ويختاره ويرضاه فهو أن
نقول إن إرادة القبيح قبيحة كقبح المراد منه فلو أراد
القبيح لكانت إرادته قبيحة منه تبعا لفعل القبيح وقياسا عليه
وقد دللنا على أنه تعالى لا يفعل القبيح بواضح الدليل وإنما لم
يجز أن يفعله لأنه قبيح فوجب أن لا يريده حملا على الأصل
فكانت إرادته قبيحة كما أن فعله قبيح فإن قيل
دلوا بدليل واضح على أن إرادة القبيح قبيحة ليتم لكم ما أردتموه
قلنا الدليل على ذلك أن كل من علم بيقين علم من العقلاء قبح الظلم
والكذب والعبث وقتل النفوس بغير حق وسلب الأموال وما شابه

وأنهى الضلالات صح

ذلك من القبائح وما تأتله من الفواحش فإنه يعلم قبح إرادة ذلك
كما يعلم قبحه في نفسه من غير فرق مميز بينهما وإنما
قبحت الإرادة لهذه الأفعال القبيحة لأنها داعية إليها ومقربة
منها فكانت قبيحة مثلها حملا للفرع على الأصل وتعتبر
صحة ذلك بأن من انتفى عنه العلم بأنها إرادة القبيح انتفى
عنه العلم بقبحها ومن حصل له العلم بأنها إرادة القبيح حصل له
العلم بقبحها فثبت الحكم بقبحها نفيا وإثباتا ومن أنكر ذلك كان
مكابرا مباهتا وهكذا كل من علم حقيقة الظلم علم
أنه قبيح ومن لم يعلم حقيقته لم يعلم أنه قبيح فثبت بهذا الاعتبار
أن جهة قبح إرادة القبيح كونها إرادة للقبيح كما قلنا في نفس القبيح ٥
فإن قالوا إنا لا نسلم أن إرادة القبيح قبيحة إلا إذا تعلق
بها نهي كما قلنا في نفس القبيح أو كان المنهي عنه أمرا ملوما
فإذا كانت بهذه الصفة ثبت قبحها قلنا هذا باطل
بما قدمناه من أن القبائح كالظلم والكذب والعبث وغير ذلك
إنما قبحت لذواتها أي لأنها ظلم وكذب وعبث وكذلك غيرها

مِنَ الْقَبَائِحِ لِشَهَادَةِ الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ وَالْفِطَرِ الْقَوِيمَةِ بِقُبْحِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ
الْفَسَادِ وَالضَّرَرِ وَتَفْوِيتِ الْمَنَافِعِ لَا لِتَعَلُّقِ نَهْيٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ كَوْنِ
الْمَنْهِيِّ مَرْبُوبًا مَمْلُوكًا وَلِثُبُوتِ قُبْحِهَا فِي الْعُقُولِ مَعَ انْتِفَاءِ هَذِهِ
الشُّرُوطِ وَأَيْضًا فَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ النَّهْيَ مِنْهُ تَعَالَى فِي الْجُمْلَةِ عَمَّا
نُهِيَ عَنْهُ مِنَ الْقَبَائِحِ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَتِهِ لَهَا لِقُبْحِهَا وَفَسَادِهَا الثَّابِتَيْنِ
لَهَا قَبْلَ النَّهْيِ عَنْهَا وَقَدْ ثَبَتَ نَهْيُهُ عَنْهَا الدَّالُّ عَلَى ثُبُوتِ قُبْحِهَا قَبْلَ
تَعَلُّقِ النَّهْيِ بِهَا فَلَوْ أَرَادَهَا لَوَجَبَ كَوْنُهَا مُرَادَةً لَهُ مَكْرُوهَةً عَلَى
وَجْهٍ وَاحِدٍ وَفَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ ۝ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْإِتِّفَاقَ
حَاصِلٌ عَلَى قُبْحِ الْأَمْرِ بِالْقَبِيحِ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ تَقْرِيبٌ مِنْ فِعْلِهِ
وَبَعْثٌ عَلَيْهِ وَبِإِزَائِهِ أَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ تَبْعِيدٌ مِنْ فِعْلِهِ وَصَرْفٌ عَنْهُ
وَالْأَمْرُ لَا يَكُونُ أَمْرًا إِلَّا بِإِرَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ فَلَوْ كَانَ مُرِيدًا
لِلْقَبِيحِ لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْإِرَادَةُ قَبِيحَةً لِتَعَلُّقِهَا بِالْأَمْرِ الْقَبِيحِ
الَّذِي ثَبَتَ قُبْحُهُ ۝ فَإِنْ قِيلَ فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ
الْقُدْرَةُ عَلَى الْقَبِيحِ قَبِيحَةً لِأَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا فِي فِعْلِ الْقَبِيحِ وَحُصُولِهِ
وَتَعَلُّقًا وَاجِبًا بِهِ وَلَوْلَاهَا لَمْ يَصِحَّ حُدُوثُهُ لِأَنَّ بِانْتِفَائِهَا

وهو من لطف على الله تعالى

يحصل لا محالة فتأثيرها في وقوعه وحدوثه أو في من تأثير
الإرادة بل أوجب قلنا ما ذكروه غير لازم لأن
القدرة على الفعل لا تأثير لها في قبحه ولا حسنه وإنما تأثيرها
في حدوثه ووجوده لا في صفته لأنها تستعمل في فعل الحسن على
حد استعمالها في فعل القبيح ولا تختلف صفتها بحسب اختلافهما
والإرادة تتعلق بالقبيح خاصة على أنه قبيح وتتعلق بالحسن
خاصة على أنه حسن فتختلف صفتها بحسب اختلاف متعلقها
ثم نقول لهم لو أراد تعالى القبيح على ما ذهبتم إليه لوجب
أن يكون راضيا به لأن الرضا بالفعل هو الإرادة لوقوعه على
ما اختاره المريد ولو كان الرضا بالشيء معنى غير الإرادة لوقوعه
لجاز أن يقع على وفق الإرادة ولا يكون راضيا أو يكون راضيا ولا يقع
على وفق الإرادة وبطلان ذلك واضح ٥ فإن قيل يلزم
من ذهب إلى أنه تعالى مريد بإرادة حادثة أن تتعلق إحداث تلك
الإرادة بإرادة أخرى ثم الأخرى بأخرى حتى يؤدي ذلك إلى إحداث
ما لا نهاية له من الإرادات وكذا يلزم من نفى الإرادة الحادثة من المكلف

فِي الشَّاهِدِ وَمَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ نَجِبُ الْحُكْمُ بِبُطْلَانِهِ وَالْجَوَابُ
أَنْ نَقُولَ نَتَبَرَّعُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ لَازِمٍ لَنَا لَأَنَّا غَيْرُ قَائِلِينَ بِأَنَّهُ تَعَالَى
مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ لَكِنْ تَتَّبِعُ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ إِنَّ اللُّزُومَ الَّذِي ذَكَرُوهُ
غَيْرُ لَازِمٍ وَلَا وَاجِبٍ لِأَنَّ الْعِلْمَ حَاصِلٌ بِأَنَّ الْفَاعِلَ فِي الشَّاهِدِ إِنَّمَا يَفْعَلُ
الْفِعْلَ بِإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ يُعَلِّقُهَا بِالْفِعْلِ الْحَادِثِ بِهَا وَلَا يُرِيدُ الْإِرَادَةَ
لِذَاتِهَا وَلَا يَتَخَصَّصُ قَصْدُهُ بِهَا وَإِنَّمَا أَحْدَثَهَا لِأَجْلِ الْفِعْلِ الْمُرَادِ
بِهَا الَّذِي هُوَ تَبَعٌ لِلدَّاعِي وَمَقْصُودٌ بِهِ لَا لِعَيْنِهَا وَذَاتِهَا فِي نَفْسِهَا
بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ لَا عَزْمُهُ عَلَى إِحْدَاثِ الْفِعْلِ الَّذِي يَطْلُبُ هَذِهِ الْإِرَادَةَ بِهِ لَمْ
نُحْدِثْ تِلْكَ الْإِرَادَةَ فَثَبَتَ أَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ بِمُفْرَدِهَا وَإِذَا لَمْ تَكُنْ
مَقْصُودَةً بِإِفْرَادِهَا عَنِ الْفِعْلِ الْمُرَادِ بِهَا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تُرَادَ بِإِرَادَةٍ أُخْرَى
فَلَا يُؤَدِّي إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْإِرَادَاتِ وَالتَّسَلْسُلُ الْمُبْطِلُ لِلْأَحْكَامِ
الْكَائِنَاتِ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ ثَبَتَ مِثْلُهُ فِي الْغَائِبِ أَنْ
لَوْ ثَبَتَ لَهُ تَعَالَى إِرَادَةٌ حَادِثَةٌ عَلَى دَعْوَى الْمُدَّعِي لَهَا وَلَنْ تَثْبُتَ
وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ حُدُوثَ الْفِعْلِ لَيْسَ هُوَ عِلَّةً فِي إِحْدَاثِهِ بِالْإِرَادَةِ
وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ فِي إِحْدَاثِهِ قَصْدُهُ بِالدَّاعِي وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ الْمُمَاثِلَةِ

لَهُ لَا تَفْعَلُ الْإِرَادَةُ وَالْإِرَادَةُ إِنَّمَا تَفْعَلُ تَبَعًا لِلدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ فَحُصُولُ
الدَّاعِي مُقْتَضٍ لِحُدُوثِ الْإِرَادَةِ وَحُدُوثُ الْإِرَادَةِ مُقْتَضٍ لِلْحُدُوثِ
الْفِعْلِ الْمُرَادِ بِهَا فَبَطَلَ أَنْ تَفْعَلَ الْإِرَادَةُ بِإِرَادَةٍ أُخْرَى تَخُصُّهَا ٥
وَاحْتَجَّ الْمُدَّعُونَ لِهَذِهِ الْإِرَادَةِ فِي الْغَائِبِ لِحُدُوثِهَا لَا فِي مَحَلٍّ
بِأَنْ قَالُوا إِذَا كَانَ تَعَالَى مُرِيدًا بِإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ لَا لِمَحَلٍّ كَوْنُهُ مُرِيدًا
لِذَاتِهِ وَفَسَادُ كَوْنِهِ مُرِيدًا بِإِرَادَةٍ قَدِيمَةٍ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً
فَلَا تَخْلُو تِلْكَ الْإِرَادَةُ الْحَادِثَةُ أَنْ تَكُونَ حَالَّةً فِيهِ تَعَالَى أَوْ فِي جِسْمٍ
حَيٍّ أَوْ فِي جَمَادٍ أَوْ تَكُونَ حَادِثَةً لَا فِي مَحَلٍّ انْقِيَادًا لِحُكْمِ التَّقْسِيمِ
عِنْدَهُمْ لَكِنَّهُمْ أَخَلُّوا بِتَأْثِيرِ الدَّاعِي الْمُغْنِي عَنِ الْإِرَادَةِ الْمَوْجُودَةِ لَا فِي
مَحَلٍّ عَلَى افْتِرَاحِهِمْ فَقَالُوا فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهَا حَالَّةً فِي ذَاتِهِ تَعَالَى
لِمَا يُوجِبُهُ الدَّلِيلُ مِنْ بُطْلَانِ كَوْنِهِ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَوْ حَلَّتْهُ
لَكَانَ جِسْمًا مُحْدَثًا مِثْلَهَا لِعَدَمِ انْفِكَاكِهِ عَنْهَا وَثُبُوتِ حُدُوثِهَا بِطَرْوِءِ
الْعَدَمِ عَلَيْهَا فَكَانَ لِلْجِسْمِ حُكْمُهَا فِي الْحُدُوثِ وَهُوَ تَعَالَى أَعَزُّ ذَلِكَ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحُلَّ تِلْكَ الْإِرَادَةُ فِي حَيٍّ مِنَ الْأَحْيَاءِ لِوُجُوبِ رُجُوعِ
حُكْمِهَا وَتَأْثِيرِهَا إِلَى ذَلِكَ الْحَيِّ لِاخْتِصَاصِهَا بِهِ فَيَخْتَصُّ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا

بها ويبطل رجوع حكمها إليه تعالى ولا يصح أن تحل في جماد لاستحالة
حلولها فيه لأنها مستحيلة الحلول إلا في بنية مخصوصة من جملة الحي
وهي قلبه دون سائر أبعاضه بدليل أن الإنسان لا يصح أن يريد بيده
ولا برجله ولا بغيرهما من أعضائه بالقدرة التي فيها إذ لو صح ذلك
لوجد أحدنا نفسه مريدا ببعض أعضائه وذلك باطل قالوا وإذا
بطل حلولها في شيء من هذه المحال لما ذكرناه وجب أن تكون حادثة
لا في محل فيقال لهم إنا لا نسلم ثبوتها أصلا فضلا عن كيفية
ثبوتها لأنكم قد نقضتم بقولكم هذا قاعدة الأعراض وذلك أنا قد أجمعنا
نحن وأنتم معا بموجب الدليل على أن الأعراض بأسرها لا تقوم بأنفسها
ولا يصح وجودها في غير محل لاستحالة ذلك فيها فكيف يسلم لكم وجود
هذه الإرادة وهي عرض لا في محل وإلا فأرونا عرضا من الأعراض موجودا
لا في محل سوى هذا الذي قد اعتمدتم فيه على مجرد الدعوى التي يشهد اطراد
الحكم في جميع الأعراض ببطلانها ثم إن ادعاء موجود لا في محل
وهو مما لا يصح وجوده لا في محل ويستحيل ذلك فيه موجب الحكم
بعدمه فكيف يحكم بوجوده على وجه يوجب الحكم بعدمه ٥

فقالوا ان العلم بما نحن بصدده استدلالي لا ضروري والعلم
بنفس العرض مستدل عليه في الاصل فيجب ان يكون حكمه مستدلا
عليه تبعا للاصل ومرادنا بالعرض هاهنا هو المعنى الذي نثبته
المعبر عنه بالارادة ونحن نجري على ما يقتادنا الدليل اليه فاذا
اقتضى الدليل وجود عرض من الاعراض لا في محل وجب الانقياد
لحكم الدليل فيقال لهم انكم رتبتم ثبوت هذه الارادة
الموصوفة على ادعاء صحة المعاني وقد دل الدليل على بطلانها
وتعارضون بقولكم ان الارادة في الحقيقة عبارة عن ميل القلب
الى الشيء المراد ومحال تصور وجود ميل القلب في غير محله وهو
القلب فكيف يصح اثبات ما هو محال ثم يقال لهم ان ما
لا يوجد في محل لا يصح اختصاصه فمحال اختصاص هذه الارادة
بالقديم تعالى دون غيره من دون مقتض لذلك موجب مخصص فكيف
اقترحتم ان يكون بها مريدا دوننا ولا نكون نحن بها مريدين
دونه مع عدم المخصص فقالوا انما اختصت هذه الارادة
به تعالى لوجودها لا في محل لانها لو وجدت في محل لاختصت بذلك

المجل كما لو وجدت في قلوبنا اختصيت بنا وأوجبت كوننا مريدين
فلما وجدت لا في أحد من الأحياء اختصت به تعالى لئلا يبطل
حكمها فيقال لهم إن حصول العلة وإيجابها حكمها
المعلولها واختصاصها به غير كاف بل لا بد من كون الاختصاص أمرا
زايدا على حصولها وإيجابها الحكم للمعلول ولو لا ذلك لأمر الزايد
لم تختص بإيجاب حكمها المخصوص معين دون ما عداه فهل لهذه
المرادة أمر عايد إلى القديم تعالى لأجله كان بها مريدا دون
غيره من القادرين فإن قالوا لها أمر زايد قيل لهم
بينوا هذا الأمر ولا تعتمدوا على مجرد الدعوى فإن رام ذلك
لم يقدروا على بيانه لأنه لا أمر يدعى لها مع القديم تعالى إلا وهو
ثابت مع غيره من القادرين وإن قالوا لا أمر لها تختص
به تعالى قيل لم وجب كونه تعالى مريدا بها دون غيره
فإن قالوا إن تعذر إيجابها حكما لغيره تعالى من القادرين
يقتضي أن تختص به تعالى قيل إن عدم اختصاصها بنا
كعدم اختصاصها به تعالى على حد سواء لا اختلاف فيه فإن جعلتم

عدم الاختصاص به تعالى موجبا للاختصاص به قيل لهم اعكس
القضية فاجعلوا عدم اختصاصها بنا موجبا لاختصاصها بنا وايما
فما الفرق وهذا خطل من الكلام وضد للصواب فيجب ان يبطل
ادعاء الارادة الحادثة لا في محل ويثبت ان المقتضي لكونه تعالى
مريدا للفعل حصول الداعي الخالص من وجود الصارف او المترجح
عليه لان ذلك معقول معلوم واما ادعاء ارادة موصوفة بصفة
مبطلة لها غير معقول ولا معلوم فيجب الحكم ببطلانها ٥
ويقال للجبرية القائلين بان الله تعالى يريد القبيح على ما
تقدم منا حكايته عنهم لو اراد تعالى القبيح على الوجهين المذكورين
معا من كونه فاعلا للارادة او الاختفاء لحصول الداعي الخالص
من الصارف او المترجح عليه لوجب ان يكون لاجل ذلك مذموما
لان ارادة القبيح قبيحة لكونها تابعة له في القبح على ما تقدم
ذكره بدليل انا اذا رأينا انسانا هم بقتل انسان او اخذ ماله
بغير حق وان لم يصل الى ذلك ولم يناله ولم يظفر به لمانع منعه
او حائل حال بينه وبين مراده فانا نذمه غاية الذم لما علمنا

من اراد به القبيح وان لم يفعله ولم يقع منه فلو لم تكن ارادته القبيح لاحقة
بفعل القبيح ابي القبح لما استحق الذم بارادته وفاعل القبيح يستحق
الذم والله تعالى عن ذلك وكذلك يتوجه الذم مع تقليد الراجع
كونه مريدا للقبيح الى الداعي لانه يقتضي انه اراد القبيح اجابة
للداعي اليه وقد تقدم بيان استحالة ان يدعوه تعالى الداعي الى
فعل القبيح واذا استحال عليه دعاء الداعي اليه استحال وقوع
ارادته وفعله منه وايضا فقد اجمع العقلاء على انتقاص
من اراد الفساد وذمه كقتل الانفس واخذ الاموال بغير حق
واتلاف الحرث والله سبحانه منزه من كل ما يوجب نقصا
ويقتضي ذما فادعاؤهم عليه تعالى ما يوجب النقص والذم
نقص للعقل ونقض للدين ويقال لهم على فرض قولهم ان
الله تعالى اراد الكفر من الكافر وكره منه الطاعة يلزمكم
على هذا القول ان يكون الكافر مطيعا لله تعالى وان تصفوه بانه
مطيع لانه لا معنى للطاعة الا فعل ما اراده المطاع مع كونه
اعلى رتبة من المطيع ولا خلاف بين العقلاء عقلا وسمعا في

فَسَادِ قَوْلِ مَنْ سَمَّى الْعَاصِيَ مُطِيعًا لِأَنَّهُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِضِدِّ
مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ وَلَا خِلَافَ أَيْضًا أَنَّ الْكَافِرَ أَعْظَمُ مَعْصِيَةً
مِنَ الْعَاصِي الَّذِي لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلُزُومُ ذَلِكَ لَكُمْ فِيهِ كَلُزُومِهِ
فِي الْعَاصِي وَفَسَادُ مَا يَقْتَضِي هَذَا اللُّزُومَ مِنْ رَأْيِ مُنَافٍ لِلْحَقِّ ظَاهِرٌ
وَاضِحٌ ۝ وَقَدِ اعْتَرَضُوا عَلَيْنَا فَقَالُوا إِنَّكُمْ تَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى يُرِيدُ مِنَ الْمُكَلَّفِ الطَّاعَةَ فَلَا يَفْعَلُهَا وَيُرِيدُ مِنْهُ الشَّيْطَانُ
الْمَعْصِيَةَ فَيَفْعَلُهَا وَكَفَى بِذَلِكَ عِصْيَانًا لِلَّهِ وَطَاعَةً لِلشَّيْطَانِ
وَلِمَا صَحَّ مَا ذَكَرْتُمْ كَانَ نَقْصًا فِي حَقِّهِ تَعَالَى ظَاهِرًا لِلْمُتَأَمِّلِ
وَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى الطَّاعَةَ مِنَ الْمُكَلَّفِ
إِرَادَةُ تَكْلِيفٍ مَعَ تَمْكِينِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ وَإِزَاحَةِ عِلَلِهِ وَجَعْلِهِ
مُخْتَارًا قَادِرًا عَلَى مَا يُرِيدُ مِنْهُمَا عَلَى مَا مَضَى ذِكْرُهُ وَهَذِهِ شُرُوطُ التَّكْلِيفِ
وَلَوْ أَرَادَ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ مِنْهُ إِرَادَةَ إِلْجَاءٍ وَإِكْرَاهٍ لَوَقَعَ لَا مَحَالَةَ لَكِنَّهُ
لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا حَسُنَ مِنْهُ إِثَابَتُهُ وَمُجَازَاتُهُ عَلَيْهِ بِالنَّعِيمِ الدَّائِمِ
الْمُقَارِنِ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ لِأَنَّهُ لَوْلَا الْإِلْجَاءُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَرَادَ مِنْهُ مِنَ
الطَّاعَةِ فَلِهَذَا لَمْ يَسْتَحِقَّ حُسْنَ الْجَزَاءِ وَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْمُكَلَّفُ دَلَّ عَلَى

هذا الوجه الاختياري لم يكن نقصا في حق المكلف سبحانه لأنه فعل
موضوع في الأصل على وجه الاختيار ليطابق التكليف والجزاء بلى
لو قدر أن يريد تعالى إلجاءه إلى الفعل ويتعذر عليه إلجاؤه لكان
نقصا في حقه لدلالته على العجز وذلك فرض محال وأما
امتناع المكلف من فعل ما أمر به وفعله ما نهي عنه فلم يكن ذلك
منه مغالبة للأمر والناهي لكن لما كان التكليف شاقا على المكلف
لكونه على خلاف هوى نفسه الأمارة ودواعيها الغرارة أطاع
من أحسن النظر لنفسه وقهرها بصدق عزمه واستدعى ضروب
الإحسان بطاعته وعصى من انقاد لسوء رأيه وغوايته وفوت
نفسه النعيم المقيم بجهله وضلالته فإرادة الله تعالى من
المكلف الطاعة إحسان إليه وإنعام عليه ليوفر له أجر الجزاء ويكمل
له الجباء وإن جاهد فيه مشقة التكليف ولكن من علم ما يطلب هان
عليه ما يبذل وأما وقوع ما أراده الشيطان منه فانه لم يفعله
مطابقة لإرادته ولا انقيادا لطاعته ولا امتثالا لمشيته ولا اختيارا
ذلك بال العاصي عند إيقاع معصيته وإنما بوافق ما يوسوس

بِهِ الشَّيْطَانُ هَوَاهُ وَمَا تَدْعُوا إِلَيْهِ دَوَاعِي نَفْسِهِ وَشَهَوَاتِهِ فَيَفْعَلُهُ
طَاعَةً لِاخْتِيَارِهِ وَإِرَادَتِهِ لَا لِإِرَادَةِ الشَّيْطَانِ وَطَاعَتِهِ وَلَا يَقَعُ
ذَلِكَ فِي خَاطِرِهِ وَوَهْمِهِ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ الْمُكَلَّفُ مِنْ سِنَةِ غَفْلَتِهِ
وَعَزَمَ عَلَى مُنَابَذَةِ الشَّيْطَانِ وَمُخَالَفَتِهِ وَمُجَانَبَةِ هَوَاهُ وَمَعْصِيَتِهِ
وَتَرْكِ الِانْقِيَادِ لِوَسْوَسَتِهِ وَأَرَادَ الشَّيْطَانُ إِكْرَاهَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ
وَإِجْبَارَهُ عَلَى فِعْلِ السَّيِّئَةِ لَمْ يَسْتَطِعْ ذَلِكَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْعَاصِيَ
لَا يَجِدُ نَفْسَهُ مَقْهُورَةً عَلَى الْمَعْصِيَةِ مُلْجَأَةً إِلَيْهَا بَلْ يَجِدُهَا مُخْتَارَةً
لِمَا يَفْعَلُهُ قَادِرَةً عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ٥ وَسَنُفْرِدُ فَصْلًا فِيمَا
اعْتَرَضُوا بِهِ مِنْ ذِكْرِ إِبْلِيسَ وَإِغْوَائِهِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ
وَمِمَّا يُبْطِلُ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَعَوَّلُوا عَلَيْهِ مِنْ إِرَادَتِهِ تَعَالَى الْقَبِيحَ
الَّذِي هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ وَبَرِيءٌ مِنْهُ مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ مُضَافًا إِلَى دَلِيلِ الْعَقْلِ
قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَمَا اللَّهُ
يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ وَهَذَا نَصٌّ مُحْكَمٌ مُبْطِلٌ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِظَاهِرِهِ
النَّزِيهِ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى تَأْوِيلٍ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ

اليسر ولا يريد بكم العسر فاثبت ارادة اليسر ونفي ارادة العسر
وهو يشتمل على الكفر والقبائح والظلم والفواحش لاستحقاق
العقاب الشديد والعذاب الاليم بفعلها وذلك من اشد العسر وهو
داخل تحت عموم ما نفى ارادته وكذلك قوله تعالى ولا يرضى
لعباده الكفر وهذا دليل واضح على نفي ارادته اياه لانه لو
اراده لكان راضيا به والاية بخلاف ذلك وكذلك قوله تعالى
والله لا يحب الفساد وهذا ادل دليل على انه لا يريده لانه
لو اراده لكان محبا له وكذلك قوله سبحانه وما امروا
الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وهذا نص صريح بابطال ما
ذهبت اليه الجبرية المجوزة من ارادته من العباد فعل القبائح
لتضمنه التصريح بانه لم يامرهم الا بعبادته على وجه الاخلاص
في الدين وامره سبحانه بالعبادة دليل على ارادته اياها لان الامر
لا يامر الا بما يريده خصوصا اذا اقترنت به قرينة الايجاب وهي
كونه عبادة فبطل بمجموع ما ذكرناه ما ذهبت الجبرية
اليه وعولت عليه والحمد لله على عصمته وحسن هدايته ٥

مع نفي ما عداها في لفظ الاية مما يخالفها وينافيها صح

بلغت المعارضة
تم اصل والله الحمد

الفصل الخامس

في أن تصرفنا فعل لنا على القطع واليقين وليس فعلا لله تعالى بادعاء المبطلين

الذي نذهب اليه ونعتقده وندين به أن تصرفات العباد من حسن
وقبيح وطاعة ومعصية وإحسان وإساءة وخير وشر ونفع وضر
وغير ذلك من أنواع التصرف أفعال لهم وحادثة بهم دون غيرهم
وهذا معلوم صحته ضرورة ومحسوس معاينة ومفهوم إبصارا وبصيرة
غير مفتقر الى إقامة دليل ولا إيضاح سبيل ومنكره دافع لظهور
العيان مانع لوضوح التبيان وقال جهم بن صفوان
ومن وافقه في رأيه إن أفعال العباد بأسرها خلق لله تعالى
فيهم وإنها فعله حقيقة لا مجازا على ما قدمنا حكايته عنه
وإن العباد غير محدثين لأفعالهم ولا مكتسبين لتصرفهم
وقال النجار والأشعري هي خلق لله تعالى فيهم وهم
مكتسبون لها وقد تقدم الكلام عليهم في ذلك ونذكر الآن
ما يزيده وضوحا وبيانا وهو أن نقول إن أول ما يجب

إيضاحه ببيان معنى الفاعل وحده وحقيقته ليتبين حصول ذلك
المعنى فيه أو انتفاؤه عنه فالفاعل هو الذي يحدث الفعل
على سبيل الصحة لا على سبيل الإيجاب وهذا الحد يخلو فيه
الساهي والنائم لأنهما يصح منهما الفعل بحسب قدرتهما
وآلتهما لا بحسب داعيهما وإرادتهما وقيل الفاعل من أحدث
ما كان قادرا عليه وهذا يقتضي أن يكون الدليل على أن الفاعل
فاعل لتصرفه فيه هو الدليل على أنه أحدث ما كان قادرا عليه
والجبرية تقول إنا نعلم أولا أن الفاعل فاعل ثم نستدل
على أنه قادر ثم على أنه كان من قبل قادرا على فعله وإذا أرادوا
أن يحدوا القادر على الفعل قالوا القادر هو الذي يصح منه
أن يفعل عند خلو القادر في حد الفاعل والفاعل في حد
القادر وهذا تحديد كل واحد منهما بالآخر والصحيح
أن الفاعل على جهة الاختيار هو الذي دعاه الداعي إلى إحداث
فعل فأحدثه وهذا يعم المباشر والمتولد من الأفعال
لأن المتولد لما وجد سببه بحسب الداعي كان هو أيضا

مما وجد بحسب الداعي وإن كان السبب وأسطة في وجوده فلم
تنفصل إضافة وجوده عن موجد السبب ومثال ذلك الرامي
بالسهم في جهة مخصوصة إذا تولدت الإصابة عن رميه فالإصابة تكون
بحسب الداعي لكنها بواسطة الرمي وكذلك الكتابة فإنها
تتعلق بالداعي ابتداء وإن كانت متولدة عن استعمال اليد والآلة
فيها ولما كان الفاعل المختار من وقع تأثيره بحسب الداعي
كان معناه ما تقدم والمفهوم من تأثيره حدوث الفعل به
ثم نقول إن العلم بأن نصر فنا فعل لنا ضرورة وبأنه غير مكتسب
وحاصل ببديهة العقل وأوله من غير احتياج إلى استدلال ودلالة
على ما قدمناه والعقلاء مشتركون في علم ذلك لوضوح جلاءه
من سئلت له نفسه التجاهل بإنكار هذا العلم ومجانبة غير الحق
على ما ذكرناه من سلوك طرق السوفسطائية الناكبين عن الرشد
ومما يؤيد ما ذكرناه أن العقلاء يعلمون ضرورة حسن
مدح الفاعل على فعله إذا وقع على وجه يقتضي المدح وحسن ذمه
على فعله إذا وقع على وجه يقتضي الذم وحسن المدح والذم للفاعل على

بلغت المعارضة
والحمد لله

الفعل دليلا على حصول العلم لحدوثه منه وصدوره عنه وفرع مرتب
على ثبوت هذا الأصل ولولا العلم الثابت بأنها فعله لقبح مدحه
وذمه على فعله كما يقبح مدحه وذمه على فعل غيره من الفاعلين ولهذا
لا يحسن مدحه على حسن صوته به ولا ذمه على قبح هيئته لما كانا فعلا
لغيره ولما كان العلم بحسن المدح والذم على الأفعال بحسب
الوجوه الواقعة عليها ضروريا غير مكتسب وجب أن يكون العلم بأن
الفعل الحادث الصادر من الفاعل المختص بتلك الوجوه هو فعل له
دون غيره ضروريا غير مكتسب ليتطابق الفرع والأصل لأنه لا
يجوز أن يعلم الفرع اضطرارا والأصل اكتسابا ولصحة
هذه القضية حسن أمر الواحد منا غيره بفعل من الأفعال واستدعاؤه
من فعله والتماسه منه إيجاده وإحداثه بغير شبهة فلولا علمه باقتداره
على فعله وتمكنه من إيقاعه وإحداثه لكان طلبه منه جهلا وعبثا
لا يسوغ العقل كما لا يسوغ طلب الفعل من جماد لا يصح وقوعه
منه وصدوره عنه لأن تعذر حصوله من هذا المطلوب منه على رأيكم
وحكمكم بأن لا فعل له وأن الفاعل غيره كتعذر حصوله من الجماد وقد علم

العقلاء الفرق بينهما وأن ما ذهبتم اليه واضح الفساد وكذا
يحسن أيضا نهيه اياه عن بعض الافعال وحسن ذلك دليل على علمه
باقتدار المنهي على الانتهاء عنه كما هو قادر على فعله ويحسن من
الناهي ترغيبه بالوعد وترهيبه بالوعيد فلولا حصول علمه الضروري
بأن ذلك الغير الذي وجه اليه الامر والنهي هو الفاعل لما يؤمر به
والتارك لما ينهى عنه لما حسن منه أمره ولا نهيه ولا وعده ولا
وعيده وهذا العلم يشترك في حصوله العقلاء وغير العقلاء
من الجهال ونواقصي العقول الاغبياء وذلك آكد حالا في كونه
ضروريا ولهذا يذمون من أساء اليهم ويحمدون من أحسن اليهم
على طريقة واحدة ولا يوجهون الى غيرهما حمدا ولا ذما ممن لم
يصدر ذلك عنه ولم يقع منه وانكار حقيقة هذه الحال
من أعظم الجهالات وأوفى الاباطيل المستخفات لأن حقيقة الفاعل
من وجد منه الفعل على وجه الصحة دون الايجاب ومعنى ذلك
أنه حدث منه بحسب دواعيه وأحواله وانتفاء صوارفه وموانعه
ولولا دواعيه لما حدث منه ولو كان من فعل غيره فيه على دعواكم

الباطلة لم يفتقر في وقوعه وحصوله الى داعي المفعول فيه بوجه ولا سبب
والعلم بذلك ضروري ٥ فإن قيل إنكم عكستم الأمر
في استدلالكم بحسن مدح الفاعل وذمه بالحسن والقبيح من أفعاله
على أنه فاعل وذلك أنه إنما يحصل العلم بحسن مدحه وذمه على
فعل الحسن والقبيح الصادرين منه بعد العلم بأنه فاعل لهما فهو
فرع على ذلك الأصل فقد جعلتم الفرع أصلا والأصل فرعا
لأن صفة الفعل إنما يستفاد العلم بها بعد حصول العلم بفعل
الفاعل له فإذا حصل العلم بالفعل وأنه بصفة الحسن حسن
مدحه به أو أنه بصفة القبح حسن ذمه به فكيف جعلتم حسن
مدحه وذمه دليلا على أنه فاعل قلنا إن العلم الجملي
بوجوب وقوع الفعل من الفاعل بحسب داعيه وانتفائه
بحسب صارفه مغن في ثبوت هذا الحكم إذا حصل العلم به على
هذا الوجه ثم إذا حصل العلم بحسن المدح على الحسن
والذم على القبيح كان دليلا تفصيليا على أنه فاعل ويكون
العلم بوجوب وقوع الفعل تبعا للداعي ووجوب انتفائه تبعا

لِلصَّارِفِ مُقَدِّمَةً يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهَا فِي دَلِيلِ إِيجَابِ الدَّاعِي وَنَفْيِ الصَّارِفِ
وَدَلِيلُ حُسْنِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ تَبَعًا الْمُوجِبُهُمَا إِلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ الْأَوَّلَ إِجْمَالِيٌّ
وَالثَّانِي تَفْصِيلِيٌّ وَبَيَانُهُمَا أَنْ يُقَالَ الْمُسْتَدِلُّ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَنْ
صَدَرَ مِنْ جِهَتِهِ الْفِعْلُ فَاعِلًا لَهُ لَمْ يَجِبْ وُقُوعُهُ مِنْهُ تَبَعًا لِدَاعِيهِ
وَتَعَذُّرُهُ تَبَعًا لِصَارِفِهِ أَوْ يُقَالُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الصَّادِرُ مِنْهُ فِعْلًا
لَهُ لَمْ يَحْسُنْ مَدْحُهُ عَلَى حَسَنِهِ وَذَمُّهُ عَلَى قَبِيحِهِ لِمَا لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ فِي
حَقِّهِ عَلَى الصَّادِرِ مِنْ غَيْرِهِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَكِنَّ
الْأَوَّلَ دَلِيلُ إِجْمَالٍ وَالثَّانِي دَلِيلُ تَفْصِيلٍ وَهُمَا غَيْرُ مُتَدَاخِلَيْنِ ٥
وَمِمَّا يُؤَكِّدُ دَلَالَةَ حُسْنِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ مِنَ الْعُقَلَاءِ بِفِعْلِ
الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ عَلَى أَنَّهُمَا فِعْلُ مَنْ صَدَرَا عَنْهُ وَوَقَعَا مِنْهُ وَلَيْسَا
فِعْلًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى لَقَبُحَ مَدْحُ الْفَاعِلِ
لَهُمَا وَذَمُّهُ بِفِعْلِهِمَا كَمَا يَقْبُحُ مَدْحُهُ عَلَى حُسْنِ خَلْقِهِ وَذَمُّهُ عَلَى
قُبْحِهِ لَمَّا كَانَا فِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَكُونَا فِعْلًا لِلْمُخْتَصِّ بِهِمَا وَكَمَا
يَقْبُحُ مَدْحُ زَيْدٍ وَذَمُّهُ عَلَى فِعْلِ عَمْرٍو الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ وَالْعِلْمُ
بِذَلِكَ ضَرُورِيٌّ لِاخْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ فِيهِ فَحُصُولُ الْفَرْقِ بَيْنَ مُقْتَضَى الْقَبِيحِ

دليل على الفرق بين الفاعلين واختصاص كل واحد منهما بما هو فعله
وبمقتضاه ولولا ذلك لحسن مدح كل فاعل منهما على الجميع أو ذمه على
الجميع وذلك فاسد فإن قيل قد تحصل النفرة من العقلاء
عن أرباب الخلق المشوهة والصور المستقبحة وربما ذموهم على ذلك
ولبست فعلا لهم فما الوجه فيه وما الباعث عليه مع قولكم إن المدح
والذم لا يحسنان إلا بموجب فعل الفاعل وبمقتضاه قلنا
إن وقوع ذلك إنما هو عبارة عن نفار الطبع عنها لنقص الحاصل فيها
ولميل النفس إلى الصور المستحسنة والخلق الكاملة لا لأن المخلوق
بالقبح والنقص فعل شيئا من ذلك فأما ذم الفاعل على قبيح أفعاله
فإنما هو جزاء وعقاب على إحداثه ما يقتضي الذم عليه فدل ذلك على
أنه المحدث له دون غيره وحصول العلم ضرورة بأنه ذم له على
إحداثه ما صدر من أفعاله الذميمة دليل على تقدم العلم الضروري
بأنه المحدث لها والمختص بفعلها فأما إن وقع ذم من بعض العقلاء
لذي خلقة مشوهة بسبب تشويهه فليس ذلك بذم له على الحقيقة
وإنما هو إخبار عن نفاره عنه فيخرجه مخرج الذم وأما

السِّرُّ فِي خَلْقِهِ تَعَالَى بَعْضَ الْمَخْلُوقَاتِ مُتَفَاوِتَةَ الْهَيْئَةِ مُشَوَّهَةَ
الْخِلْقَةِ كَالسَّرَطَانِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمُتَفَاوِتِ التَّشَكُّلِ مَعَ شُيُوعِ
لِإِحْكَامِهِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصْنُوعَاتِ وَإِتْقَانِهِ فَإِنَّا نَقُولُ
فِيهِ إِنَّ الْغَرَضَ الْمُجْرَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ جَعْلُهُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ
مُخْتَارٌ غَيْرُ مُوجِبٍ وَيَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُخْتَارَ مِنَ الْفَاعِلِينَ يُوجِدُ
أَفْعَالَهُ عَلَى صِيَغٍ مُخْتَلِفَةٍ وَهَيْآتٍ مُتَبَايِنَةٍ فَمِنْهَا الْمُتَمَاثِلُ وَمِنْهَا الْمُخْتَلِفُ
وَمِنْهَا الْمُتَضَادُّ وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا فِي بَابِهِ مُحْكَمٌ مُتْقَنٌ وَالْمُوجِبُ
هُوَ الَّذِي يَقَعُ إِيجَابُهُ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَمَاثِلَةٍ كَالْإِحْرَاقِ مِنَ
النَّارِ وَالتَّبْرِيدِ مِنَ الثَّلْجِ وَالْهَوِيِّ مِنَ الثَّقِيلِ مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ فَإِنَّ تَأْثِيرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُوجِبَاتِ يَحْصُلُ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ
فِي كُلِّ وَقْتٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يُغَيِّرُهُ إِلَّا مَنْعُ مَانِعٍ وَلَمَّا عَلِمَ سُبْحَانَهُ
أَنْ سَيَكُونُ فِي عِبَادِهِ مَنْ تَسْتَهْوِيهِ الضَّلَالَةُ وَتَسْتَزِلُّهُ الْجَهَالَةُ فَيَعْمَى
عَنْ سَبِيلِ الْهِدَايَةِ فَيَدَّعِي أَنَّهُ تَعَالَى مُوجِبٌ لِأَفْعَالِهِ غَيْرُ مُخْتَارٍ
كَالْفَلَاسِفَةِ الضَّالَّةِ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ وَمَنْهَجِ الرُّشْدِ مَعَ شَهَادَةِ صَنَائِعِهِ
الْوَاضِحَةِ أَنَّهُ مُخْتَارٌ لِفِعْلِهِ غَيْرُ مُوجِبٍ لِصُنْعِهِ لِاخْتِلَافِ مَصْنُوعَاتِهِ

وتضادها في الهيآت والأشكال والصور والألوان وطعوم ذوات
الطعوم وأرائيحها بخلاف إيجاب الموجبات الجارية على سنن واحد
في كل واحد منها اقتضت الحكمة فعل ما هو محكم متقن وفعل
ما هو مثبج متفاوت ليستدل بذلك ذوو العقول والبصائر على أن
صانعها مختار غير موجب ومقتدر بذاته غير ملجأ ولا مكره وأن الحال
كما قيل

فوا عجبا كيف يعصى الإله أم كيف يجحده جاحد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

فإن قيل كيف تدعون العلم الضروري بأن الأفعال الصادرة من العباد
أفعال لهم وليست فعلا لغيرهم وقد خالفكم في ذلك من لا يجوز اجتماعهم
على دفع العلوم الضرورية وجحدها وتعلقوا فيما ذهبوا إليه من
خلاف ما ذهبتم إليه بشبه كثيرة ومثل هذا لا يصح وقوعه إلا في
العلوم الكسبية دون العلوم الضرورية قلنا أولا إن كثرة
الناصرين بزعمهم للباطل فيما قد شهدت الشواهد ودلت البراهين والدلائل
على بطلانه وفساده غير مجد ولا نافع ومعاندتهم الحق القائم دليله

الواضح سبيله غير مغمز ولا دافع واجتماع الخلق الكثير وأحكم العقير
لا تجعل الحق باطلا والباطل حقا ولا يعتمد عليه ولو فات عده الحصر
اذ الركن فيه مؤيد بالعصمة مأمون عليه الخطأ والزلل ومجانبة
الحكمة فإن الحق لا يعرف بالرجال ولكنما يعرف الرجال بإتباع الحق وقد
علمنا علما يقينا أن المولين عن دين الإسلام والتاركين له والمدعين
الحق في خلافه يزيدون على القائلين به والمعتقدين صحته وصوابه
أضعافا مضاعفة لا تحصى عددا ولم تكن كثرتهم حجة على صحة
ما ذهبوا اليه من باطلهم ولا قلة ذوي الإسلام دليلا على بطلان ما ذهبوا
اليه من حقهم ولم يزل الحق في القلة دون الكثرة على ما قال سبحانه
وان كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات وقليل ما هم وقال تعالى وقليل من عبادي الشكور
وقال تعالى وما آمن معه الا قليل وقال سبحانه كم من فئة
قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله وقال تعالى ولو أنا كتبنا عليهم
أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم
وقال تعالى وما وجدنا لاكثرهم من عهد وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقال سبحانه
وقليل ما هم وقال تعالى

وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ
وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي ذَمِّ الْأَكْثَرِينَ عَدَدًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا
يُؤْمِنُونَ وَقَالَ تَعَالَى وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ وَقَالَ
عَزَّ وَجَلَّ وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالَ تَعَالَى
وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَفْقَهُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْقِلُونَ
وَقَالَ تَعَالَى كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا
وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ وَقَالَ سُبْحَانَهُ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا
يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ وَقَالَ تَعَالَى لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا
مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَقَالَ تَعَالَى وَمَا وَجَدْنَا
لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَمَا يُؤْمِنُ
أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ وَقَالَ تَعَالَى مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ
وَقَالَ تَعَالَى وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ وَقَالَ سُبْحَانَهُ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ
لِلْحَقِّ كَارِهُونَ وَعَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ أَبَرَّ الْكُوفِيِّينَ سَأَلَ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ وَعَنِ الْجَمَاعَةِ وَالْفُرْقَةِ

فقال يا ابن الكواء حفظت المسألة فاحفظ الجواب السنة والله ما سنه
محمد رسول الله صلى الله عليه وآله والبدعة ما خالفها والجماعة والله
مجامعة أهل الحق وإن قلوا والفرقة متابعة أهل الباطل وإن كثروا ٥
ومن ذلك ما روى ميمون عن عبد الله بن مسعود قال الجماعة ما وافق
طاعة الله وإن كان رجلا واحدا ٥ ومن ذلك ما روي أنه اختلف
هشام بن عبد الملك وبعض إخوته في أمر فاحتكما إلى رجل من العلماء
كان في حبس هشام وكان هشام مخطئا فيما ذهب إليه فقال الحاكم ذلك
بينهما بقولك يا أمير المؤمنين يقول الأكثرون وبقول خصمك يقول الأقلون
فأعجب هشاما حسن عبارته بذلك عن خطائه فأفرج عنه وأحسن
جائزته ٥ وعلى ذلك قول العربي

تعيرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها إن الكرام قليل
وما ضرنا أنا قليل وجارنا عزيز وجار الأكثرين ذليل

على أنه لا تعلم الكثرة في علماء الجبرية ومتكلميهم بل إن كانت
كثرة ففي مقلديهم لأن العامة تلهج بقولهم لتجعله عذرا بزعمها
فيما يصدر عنها من الفساد وقبائح الأفعال وليس ذلك بمغن عنهم فتيلا

ومتى عرض عليهم حجج أهل الحق وقول القايلين بالعدل انقادوا اليه وعولوا
في الأغلب عليه ونفروا عن قول متبوعيهم وجانبوه وتولوا عنه وباينوه
وأما المدعون العلم منهم فإنهم اذا تركوا الهوى وحب المذهب
والمجاحدة والمكابرة والمحاجزة وأصغوا الى ما يوضح لهم من أدلة الحق
وبراهينه كانوا الى قبولها أقرب ومن إنكارها أبعد هذا مع أن
العارف منهم والمقلد عند التحقيق يعترف بصحة ما نذهب اليه فعلا
وإن أنكره قولا بدليل أنهم يتظلمون من ظالميهم ويذمون المسيء
اليهم والمعتدي عليهم ويمدحون من عاملهم بالإحسان ويشكرون من
أسدى اليهم الإنعام وكذلك أيضا يوجبون القطع على السارق
والحد على الزاني والقتل على القاتل ظلما ويذهلون عن مقتضى مذهبهم
أن لا يوخذ أحد من هؤلاء بما صدر عنه ووقع منه لاعتقادهم أن لا
فعل له وأن الفاعل غيره وهذا الفعل منهم دليل على اعترافهم بأن
تلك الأفعال صادرة من فاعليها وحادثة من محدثيها دون غيرهم
وتكذيب قولهم إن الله تعالى فاعلها دونهم ونسيان ما يذهبون اليه
من نسبة الأفعال الى غير فاعليها وإضافة الأعمال الى غير عامليها وهكذا

يعلوا الحق ويظهر ويسموا ويقهر كما قال تعالى بل نقذف بالحق على
الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون ٥
وقد روى العلماء حكاية جرت لثمامة بن اشرس تتضمن
انقياد المبطل الممحق ومناقضته لمذهبه الذي دعاه اليه سوء
رأيه وقبح اختياره وهو لا غير وذلك أن ثمامة حضر مجلس
بعض الخلفاء وهناك ابو العتاهية الشاعر فطلب عمرو
العتاهية من الخليفة مناظرة ثمامة وكان ثمامة لا يعبأ
بأبي العتاهية لنقص معرفته فأذن الخليفة لأبي العتاهية
في مسئلة ثمامة فرفع يده وقال من حرك هذه فقال ثمامة
من أمه زانية فقال ابو العتاهية يا امير المؤمنين شتمني فقال
ثمامة يا امير المؤمنين تركت مذهبه فانقطع ابو العتاهية ٥
فأما قول من قال منهم ان تصرف الفاعلين انما هي بفعل الله
تعالى يفعلها فيهم بالعادة فإنه يبطل وجوب وقوعها بحسب
دواعيهم واجوالهم وانتفاء وقوعها بحسب كراهتهم وصوارفهم
على طريقة واحدة فلها بهم هذه العلقة الوكيدة اللازمة التي

لا انفصال لها عنهم وهي واضحة للمتأمل معروفة بالاختبار للفطن
المميز لا أنا نعلم باضطرار أن من دعاه الداعي إلى فعل من الأفعال
ولا صارف يصرفه عنه ولا مانع يمنعه منه فإنه يفعله بغير
شك وهذا أمر يعلمه كل انسان من نفسه وجوب وقوعه تبعا لداعيه
وما طريقه العادة لا تجب وقوعه في كل حال وعلى كل وجه بل قد
تخرق العادة فيه في بعض الأحوال ألا ترى أن الله تعالى أجرى
العادة بحصول الشبع عند تناول الغذاء وحصول الري عند شرب
الماء وقد خرق تعالى العادة في ذلك بإحداث زيادة شهوة يوكل
معها الطعام الكثير ويشرب الماء الغزير فلا يحصل الشبع والري
على مجري العادة وهذا معلوم حصوله ووقوعه في بعض الأحوال
والأوقات لبعض الناس بالإرادة الإلهية والقدرة الربانية ::
وكذلك خرق تعالى العادة في ولادة يحيى بن زكريا مع وقور
كبر أبيه وكون أمه عاقرا على ما اقتصه الله سبحانه في قوله
هنالك دعا زكريا ربه قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك
سميع الدعاء فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك

يحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا ونبيا من الصالحين قال رب
أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وامرأتي عاقر قال كذلك الله
يفعل ما يشاء وكذلك خرق العادة في ولادة عيسى عليه السلام
من أنثى بانفرادها من غير ذكر وهذا أبلغ في خرق العادة مما أعداه
فثبت بذلك وأشباهه الخرق للعادات في حال من الأحوال ::
وما هو من تصرف الفاعلين إذا حصلت دواعيه وانتفت صوارفه
وعدمت موانعه وجب وقوعه وثبت حصوله بغير شك ولا شبهة
وعلى هذا لو أخبرنا مخبر عن نفسه أنه يدعوه الداعي إلى فعل من
الأفعال من مأكل أو مشرب أو نوم أو يقظة أو سكون أو حركة
أو قيام أو قعود أو سعي أو ركود أو غير ذلك من أفعاله
والصوارف والموانع منتفية عنه فلم يقع منه ما دعاه هذا الداعي
إليه من هذه الأفعال لعلمنا كذبه فيما أخبر به علما يقينيا
فوجب الحكم بأن تصرفاتنا فعل لنا على أنها الوجوب عند
حصول الشروط من توفر الداعي وعدم الصارف وانتفاء المانع
فالحكم ببطلان نسبة أفعال الفاعلين إلى الله سبحانه بعادة أو

غير عادة واضح الدليل على أنا لا نسلم صحة هذه العادة
المدعى أن الله تعالى يفعل أفعال العباد بها وتمنعها أشد المنع ونقول
إن مبناها على فساد وهو قولهم إن أفعال العباد يفعل الله تعالى
بفعلها فيهم لمجرى العادة لأنه أولا كلام متناقض من حيث تضمنه
الاعتراف بأنها أفعال للعباد ثم الادعاء أنها أفعال الله تعالى
يفعلها فيهم بالعادة وهذا تناقض لا خفاء به على أجهل الجهلة فكيف
بمن له صحة النظر وإصابة الفكر للاعتراف بأنها أفعال الله تعالى يعد
الاعتراف بأنها أفعال للعباد وفساد ذلك ظاهر لا يخفيه من الفساد
ما تعقبه من قولهم لمجرى العادة بعد الحكم بأشتراك الفعل الواحد
بين فاعلين متضادين وقد أبطلنا من قبل أن تلون أفعال
العباد فعلا لله تعالى وبينا أنها أفعال لهم خاصة ومع ثبوت ذلك يبطل
ادعاء أنه تعالى يفعلها فيهم بعادة أو غير عادة ثم نطالبهم بتحقيق
أنها مستندة إلى عادة على الإطلاق سواء كانت منسوبة إليه تعالى
أو إلى البهم فإن العادات قد تقع في أفعاله تعالى خاصة ولا تتعلق
بأفعال العباد وقد تقع العادات في أفعالهم ولا تتعلق به تعالى

فادعاء تعلق أحدهما بالآخر واضح الفساد ٥ وأما
قول من أجاز تعلق مقدور واحد بقادرين فانه يبطل بجواز أن تختلف
جالاهما فيدعو أحدهما الداعي إلى فعل من الأفعال ويصرف الصارف
الآخر عنه فتوجب الحال وقوعه لحصول داعي أحدهما إلى فعله
وعدم وقوعه لحصول صارف الآخر عنه فيجتمع وقوعه وعدم
وقوعه وذلك فاسد باطل بغير خلاف ٥ ويمكن بطلان
ذلك من وجه آخر وهو أن يعجز أحدهما عن احداث الفعل فيقضي
عجزه بأن يستحيل منه وقوعه فلا يفعله ويقضي اقتدار الآخر على
فعله بأن يفعله مع توفر داعيه فيوجب ذلك اجتماع الصحة
والاستحالة في فعل واحد وذلك أيضا فاسد اللهم الا أن
يلتبس هذا الفعل إلى الفاعل القادر وتبطل نسبته إلى القادر العاجز
فيتحقق كونه فعلا لفاعل واحد ويخرج من باب تعلق مقدور واحد
بقادرين على دعواهم الباطلة ٥ وقد تعلقت الجبرية
بشبهة ظنوا أنها حجة وليست كذلك فقالوا لو كان الايمان
من فعل العبد خاصة ولم يكن الله خالقه فيه لم يحسن أن يشكر

اللّٰه تعالى عليه وقد علمنا حسنه لأن الشكر على الفعل المستحق
به الشكر لا يجوز توجيهه الى غير فاعل ذلك الفعل ولو جاز ذلك
لم يكن بين الأشياء علقة معلومة ولم يوجد فرق بين جهة
الاستحقاق وعدم الاستحقاق فلما علمنا حسن شكره تعالى على
الإيمان علمنا أنه خالقه ولولا ذلك لم نحسن شكره عليه كما لا
نحسن شكره على فعل غيره من الفاعلين والجواب المبطل
لهذه الشبهة أن نقول ان الشكر لله تعالى في هذه الحال ليس
هو على فعل العبد الإيمان نفسه وانما هو على اقداره على الإيمان
وتمكينه منه وفعل اللطف له فيه وتوفيقه واعانته على فعله
وترغيبه فيه وأمره به وهدايته اليه بايضاح سبيله وهذه وجوه
معقولة بسنخ فاعلها الشكر على فعلها وتجري ما أضيف الى
الله سبحانه من ذلك مجرى من علم انسانا العلم وغيره من الأفعال
الحسنة الجميلة والخلايق الحميدة وهذبه وثقفه وعرفه ذلك وبصره
فانه يستحق الشكر منه على التبصير والهداية الى محاسن الأفعال
ومكارم الأخلاق لا على فعلها واذا أضيف ما فعله المستبصر

إلى المبصر والمتهذب إلى المهذب على هذا الوجه فهو على سبيل
المجاز دون الحقيقة فكذلك الشكر لله تعالى على الإيمان ليس هو على
أنه سبحانه فعل الإيمان وإنما هو على المقدمات التي فعلها تعالى
بالعبد فكانت داعية له إلى الإيمان وهكذا التهذيب من المهذب
والتبصير من المبصر فتعين الشكر لله سبحانه وللمبصر على
الهداية إلى الإيمان والتوقيف على محاسن الأفعال وعلى
هذا ما حكي عن ثمامة بن أشرس أنه سئل عن ذلك فقال
أنا نشكر الله تعالى على مقدمات الإيمان والله يشكرنا على الإيمان
فقيل له شنعت ولكن سهلت وأراد بقوله هذا ما ذكرناه
من مقدمات الإيمان من الأمر به واللطف والترغيب فيه وما جرى
مجرى ذلك وقوله يشكرنا على الإيمان يعني يثيبنا عليه فأقام
لفظة الشكر مقام لفظة الإثابة لاشتراكهما في معنى الجزاء لأن
الثواب هو الجزاء على الطاعات والشكر هو الجزاء على الإحسان
يقال شكرته على إحسانه منه ولا يقال شكرته على حسن فيه والحمد
يكون على الوجهين معا ٥ وقد احتجوا على أن أفعال

العباد خلق لله تعالى بقوله سبحانه والله خلقكم وما تعملون
وقالوا إن بهذا القول نص صريح في أنه تعالى خلق أعمالهم ودليل
على صحة ما ذهب إليه من كونها مخلوقة له سبحانه لأنه عطف
خلقه ما يعملون على خلقهم إياهم فكان للمعطوف حكم المعطوف عليه
والجواب المختص بهذه الآية بعد ما ثبت بواضح الأدلة أن
ما يصدر من تصرف العباد فعل لهم أن نقول إن ما قبل هذه
الآية مبطل لما احتجوا به ومفسد لمتعلقهم وهو ما تضمنه احتجاج
إبرهيم عليه السلم على عبدة الأصنام في قوله أتعبدون ما تنحتون ثم
تعقيبه ذلك بقوله والله خلقكم وما تعملون يعني خلقكم وما تنحتون
لأنه ابتدأ في إضافة الخلق إليه تعالى بالمخاطبين بقوله خلقكم ثم
عطف عليهم الأجسام التي عملوا منها الأصنام بقوله وما تعملون أي
وما تعملون فيه فاشترك المعطوف والمعطوف عليه في الجسمية
ولم يعطف عملا على جسم في جعلهما خلقا لله تعالى وهذا أشبه في
باب العطف وأوجب معهما يعضده الدليل القطعي الضروري من نفي
أن يكون فعل الفاعل فعلا لغيره حسنا كان أو قبيحا نقيا عما فإذا

ثبت قبحه أضيف إلى عموم ذلك النفي تخصيص نفيه عنه تعالى بما
تقدم من الأدلة على نفي فعل القبائح عنه سبحانه هذا مع أن
حقيقة الاحتجاج من ابرهيم عليه السلم مبطل دعوى خلق الأفعال
لأن قوله أتعبدون ما تنحتون استفهام تقريع وتوبيخ على عبادتهم الأصنام
وتقبيح لفعلهم ذلك فيكون تحقيق معناه كيف تعبدون أجساما لا
تضر ولا تنفع ولا تعطي ولا تمنع ولا ترفع ولا تضع فإنها مع
الاتصاف بهذه الصفات غير مستحقة للعبادة لانتفاء الاستحقاق
عنها وتذرون عبادة خالقكم وخالقها المنعم عليكم بما يوجب له الشكر
بالعبادة وهذا غاية في الإنكار لعبادتهم الأصنام ولو كان
المراد والله خلقكم وخلق عبادتكم الأصنام على ما ذهبت
اليه الجبرية لكانت حجة المخاطبين الغالبة لابرهيم عليه
السلم والعالية على حجته ولقالوا له إن ما خلقه الله فينا وهو
عبادة الأصنام لا نستطيع تركه ولا نقدر على الإخلال به لأنا
مجبرون عليه ومضطرون اليه فلا وجه لإنكارك علينا فتكون الحجة
لهم عليه لا له عليهم يؤيد ذلك ويوضحه أن قوله أتعبدون ما

تنحتون لا خلاف انه لم يرد به أتعبدون لحتكم وانما أراد ما تنحتونه
فكذلك المراد أيضا بقوله والله خلقكم وما تعملون أي ما تعملون
فيه النحت ولم يرد والله خلقكم وخلق عملكم كما لم يرد اتعبدون
لحتكم ونظير هذا قوله تعالى فألقى موسى عصاه فإذا هي
تلقف ما يأفكون ولم يرد تلقف إفكهم بغير خلاف وانما
أراد ما يأفكون فيكون فيه ومثله أيضا قوله تعالى وألق ما في يمينك
تلقف ما صنعوا وقد علمنا قطعا ويقينا أن الذي صنعوا هو السحر وأن
عصا موسى لم تلقف صنعهم الذي هو السحر وانما تلقف ما كان الصنع
فيه وهو الحبال والعصي فقوله ما صنعوا مثل الذي احتجت
به الجبرية وهو قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فجعلوا القدرة
بالقدرة فبطل احتجاجهم بما احتجوا عليه ثم إن الآية
التي احتجوا بها حجة عليهم من وجه آخر وهو إثبات العمل للعباد
بقوله تعملون فأثبت العمل لهم خلافا لقولهم أن الله تعالى هو
خالق أفعال العباد وانها فعله دونهم لأن في إثباتها عملا لهم
إبطال لأكونها عملا لغيرهم وهذا واضح والمنة لله ٥

وقد احتجوا على خلق الأفعال أيضا بقوله سبحانه الله خالق
كل شيء وقالوا فعل العباد شيء وهو داخل تحت عموم لفظة كل
فيجب أن تكون الأفعال جميعها خلقا له لأن هذا مقتضى العموم ولا
لفظ أدل عليه من لفظة كل والجواب أن نقول إن العموم
لا صيغة له تخصه عندنا وما يصلح للعموم من الألفاظ يصلح للخصوص
وإنما يعلم كل واحد منهما وتميز حقيقته بقرينة تقترن به ودليل
يدل عليه ثم من استعمال هذه اللفظة في الخصوص التي ادعوا أنها
أدل على العموم وهي لفظة كل جواز قول القائل لقيت كل العلماء
وصاحبت كل الفضلاء ورأيت كل عالم وفاضل في الدنيا وأغاير بذلك
المبالغة في تعظيم من لقيهم من هذين الفريقين وتكثيرهم والدليل
القاطع على صحة ما ذكرناه قوله تعالى وقالوا لجلودهم لم شهدتم
علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء فأتى بلفظة كل التي ادعوا
العموم والشمول فيها ومحال أن تكون ها هنا عامة شاملة جميع
الأشياء بغير خلاف على أن العلم حاصل أنه تعالى لم ينطق الجمادات
من الحجر والمدر والنبت والشجر ولا العجماوات من الحيوانات غير

الإنسان على اختلاف أنواعها وإنما المراد أنه أنطق كل شيء مما أنطقه
أي مما جعله ناطقا لخلق آلة النطق له ولو حملت هذه الآية على
العموم لكان الخبر فيها غير صادق ولا يجوز الكذب في ذلك الموقف
الذي يلجأ فيه القائل إلى الصدق والقول بالحق لزوال التكليف الموجب
عدم الإلجاء حتى من الجلود الشاهدة بما أنطقها الله تعالى به وخرق
العادة بنطقها وهذا نص على ما أردناه ظاهر البيان ٥
وكذلك قوله سبحانه وجاءت كل نفس معها سائق
وشهيد لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك
اليوم حديد وقد علمنا أن أنفس الأنبياء المعصومين والأئمة
الراشدين والصلحاء المتقين داخلة في جملة الأنفس ولا يجوز على القطع
واليقين أن يعمهم ما ذكره تعالى من ملازمة السائق والشهيد المذكورين
في الآية لهم وقد جاء عنه صلى الله عليه وآله في المراد بها أنه قال
سائق يسوقها إلى محشرها وشاهد يشهد عليها بعملها وهم
بغير شك أعلى قدرا وأجل خطرا من ذلك بل هم الشهود على أممهم
بأعمالهم ثم من أدل الدليل على خروجهم عن العموم قوله تعالى لقد

كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا أَيْ يُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَذَا الْقَوْلُ وَذَلِكَ
تَوْبِيخٌ وَتَقْرِيعٌ لِلْمُخَاطَبِ بِهِ وَشَهَادَةٌ عَلَيْهِ بِالْغَفْلَةِ وَالْأَنْبِيَاءُ
مُنَزَّهُونَ عَنْ هَذَا وَمُبْعَدُونَ عَنْ تَوَجُّهِ ذَلِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ إِلَيْهِمْ وَلَوْ
جَازَ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا لَكَانُوا تَابِعِينَ وَلَمْ يَكُونُوا مَتْبُوعِينَ وَمَحْكُومًا
عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَكُونُوا حَاكِمِينَ وَلَمْ يَصْلُحُوا لِلْأَدَاءِ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
وَتَعْلِيمِ خَلْقِهِ وَتَأْدِيبِهِمْ وَتَنْقِيبِهِمْ وَتَعْذِيبِهِمْ وَدُعَائِهِمْ إِلَى فِعْلِ
أَوَامِرِهِ وَتَرْكِ نَوَاهِيهِ وَالِانْزِجَارِ عَنْ زَوَاجِرِهِ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ مُضَادَّةٌ
وَمُبَايِنَةٌ لِهَذَا بِأَسْرِهِ وَهِيَ دَلِيلُ النَّقْصِ وَسُقُوطِ الْفَضْلِ لِأَنَّهَا زَوَالُ
الْمَعْنَى عَنِ النَّفْسِ وَمُضَادَّةٌ لِلْيَقَظَةِ وَصَفَاءِ الْحِسِّ وَقَوْلُهُ فَكَشَفْنَا
عَنْكَ غِطَاءَكَ أَيْ أَزَلْنَا الْحَائِلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاءِ عَلَى
حَقَائِقِهَا بِخَلْقِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ لِأَنَّهَا تُخْلَقُ فِي الْمُكَلَّفِينَ فِي
الدَّارِ الْآخِرَةِ حَتَّى أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ هُنَالِكَ تَكُونُ ضَرُورِيَّةً لَا
أَسْتِدْلَالِيَّةً لِزَوَالِ التَّكْلِيفِ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَأَنَّهُ كَشْفٌ لِلْغِطَاءِ
الْمَانِعِ مِنْ رُؤْيَةِ الْمَرْئِيِّ وَبَصِيرَةِ الْأَمْرِ الْخَفِيِّ فَتَكُونُ حَقِيقَةُ
الْمُرَادِ بِكُلِّ نَفْسٍ هَاهُنَا وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّنِ انْتَفَتْ عَنْهُ الْغَفْلَةُ

وجاز عليه السهو والغفلة بالتأويل الذي يوجبه الدليل فتكون
كلها هنا للخصوص لا للعموم كما قلنا في الآية الأولى إنه أنطق
كل شيء مما جعله ناطقا لخلق آلة النطق له ولم يجز حمل لفظة كل
في الآيتين على العموم للدليل الدال فيهما على الخصوص فهكذا يجب
حمل كل في الآية التي احتجوا بها وأجروا اليها على الخصوص دون العموم
وهي قوله تعالى الله خالق كل شيء يعني مما خلقه وادعاؤهم
أن افعال العباد شيء فيدخل تحت عموم لفظة كل وقد دل الدليل
الضروري والسمعي على بطلان دعواهم أما الضروري فحصول
العلم عقلا وحسا بأن أفعال العباد واقعة منهم وصادرة عنهم
لا نخالف في ذلك الا مباهت مكابر نخالف العقلاء بنكر المحسوسات
لانا اذا شاهدنا انسانا محتارا مفوضا اليه أمره قادرا غير ممنوع
من فعله وتركه وغير مجبر على فعله وتركه فعل فعلا من ضرب
أو شتم أو نفع أو ضر أو طاعة أو معصية مع علمه باقتداره
على تركه أو ترك ما هو قادر على فعله من هذه الأنواع مع
علمه باقتداره على فعله قطعنا على أنه الفاعل لذلك أو التارك

بمقتضى العقل المبرأ من الشوائب والحبس المعرى من المعايب
وعلمنا أن من أنكر حقيقة هذا الأمر ونسب هذا الحدث الى غير
الصادر عنه والواقع منه فهو موصوف العقل مدخول الحس أو
ممن ركب الجهالة وسالك تيه الضلالة اتباعا لهوى نفسه وخبطا
في عشوة جنسه وأما السمعي فما أتى به القرآن المجيد
من الاخبار عن الأمم الماضية والقرون الخالية بما صدر منهم
من أفعالهم التي استحقوا بها الوعد بجزيل الثواب أو الوعيد
بأليم العقاب وأن هلاك من هلك منهم إنما كان بجرائرهم
وسيئ أفعالهم وقبح صنيعهم وعصيانهم ولو كانت تلك الافعال
صادرة عن غيرهم لما جاز في عدل الله وحكمته أن يعاقبهم
بها ويهلكهم بسببها فأما إذا دل الدليل على
عموم لفظة كل حملناها على ذلك بمقتضى الدليل وانتفيا
الحكمة في مقابلة ما ذكرناه من خصوصها فمن ذلك
قوله تعالى كل من عليها فان وقوله سبحانه كل نفس
ذائقة الموت وقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه

يعني الله ذاته وإنما دلت لفظة كل في هذه الآيات على العموم دون
الخصوص لما قد علمنا بثبوته أن الفناء والهلاك شامل للمحدثات بأسرها
لا يخرج منها ناج ولا يسلم سالم يدل له قوله تعالى هو الأول والآخر
فهو أول للأشياء الموجودات بمعنى سبق وجوده لوجودها
وإن كان وجوده لا أول له فلما تجدد وجودها صار وجوده
كأنه أول لها وهي بائنة له للاشتراك في الوجود بحدوث المحدث
منهما لأن وجود القديم منهما مخصوص بزمان محدود وقوله
والآخر يعني أنها تذهب وتفنى ويستمر بقاؤه بعد فنائها وانقضائها
فيصير كأنه آخر لها أي باق بعدها وليس هذا المعنى الذي في هذه
الآيات حاصلا في الآية التي احتجوا بها ولا دليل لهم يدل على ما
قالوه منها فصح وثبت أن المراد بقوله تعالى الله خالق
كل شيء أي مما خلقه وأوجده وهو أوفى من أن يعد ويحصى
كما قلنا في قوله الذي أنطق كل شيء وبطل ما ادعوه من العموم في
الآية التي احتجوا بها وثبت ما أردناه وبهذا جاء بلفظ
العموم والمراد به الخصوص بغير شبهة قوله سبحانه وإذ قال موسى

لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ
مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ فَقَوْلُهُ الْعَالَمِينَ الْمُرَادُ
بِهِ عَالَمُو زَمَانِهِمْ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ جَمِيعُ الْعَالَمِينَ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ لِأَنَّا
نَعْلَمُ أَنَّ عَالِمَ أُمَّةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَفْضَلُ مِنْهُمْ وَأَعْلَى قَدْرًا
وَمَنْزِلَةً لِعُلُوِّ مَنْزِلَةِ نَبِيِّهِمْ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ وَمَحَلِّهِ وَشَرَفِ دِينِهِ وَبِمَا
أُوتُوا مِنَ الْعُلُومِ الْجَمَّةِ الْمُتَنَوِّعَةِ الْمُتَفَنِّنَةِ الَّتِي لَمْ تُؤْتَ أُمَّةُ مُوسَى
مِنْهَا شَيْئًا وَلَا نَالَتْ مِنْهَا مُنَالًا وَلِعِبَادَاتِهِمُ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ أُولَئِكَ مَا
بَلَغَهَا فَوَجَبَ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى الْخُصُوصِ دُونَ الْعُمُومِ وَأَمَّا مَا يَقْتَضِي
الْعُمُومَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَهَذَا مَا لَا
شُبْهَةَ فِي عُمُومِهِ لِحُصُولِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ تَعَالَى رَبُّ جَمِيعِ الْعَالَمِينَ فِي جَمِيعِ
الْأَعْصَارِ وَالدُّهُورِ فَهَذِهِ لَفْظَةٌ مُنْجَرِدَةٌ الْكَيْفِيَّةِ صَالِحَةٌ لِلْعُمُومِ
بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَصَالِحَةٌ لِلْخُصُوصِ بِقَرِينَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ فَبَيِّنْ لَنَا مَا
مَا أَرَدْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الِاخْتِصَاصِ ۝ فَإِنْ قُلْتَ اعْتِرَاضًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ
إِنَّكُمْ حَكَمْتُمْ بِوُجُوبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ بِحَسَبِ دَوَاعِي فَاعِلِهِ وَقَضَيْتُمُ الْحَالَ
عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ عَلِمْنَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وُقُوعَ فِعْلِ الْفَاعِلِ بِحَسَبِ دَوَاعِي غَيْرِهِ

وهو فعل المأمور إذا امتثل أمر الآمر فإن فعله يقع بحسب دواعي غيره
وهذا بخلاف ما ذكرنا وكذلك سير الدابة يقع بحسب دواعي
راكبها قلنا وقوع فعل الإنسان بحسب داعي غيره إذا أمره
بفعله وإن جرى على هذا الوجه فإن المأمور إنما يفعله لداع يخصه
وهو طاعة الآمر وإرادة امتثال أمره فوقوعه على التعيين لداعي
الفاعل وإن تعلق بداعي الآمر يدل على ذلك أن المأمور لو عن له
عصيان الآمر فيما أمره به فعصاه ولم تحدث له إرادة امتثال أمره
وإنجاد داعي طاعته لم يفعل ما أمره به وإن أدى ذلك إلى اضطرار الآمر
به مع اقتداره عليه وكذلك سير الدابة فإنه وإن تعلق
بداعي الراكب فلا بد فيه من أمر يخصها وهو إرادتها السير وقصدها
إياه بدليل أنها إذا لم ترده وحرنت عنه لم يغير الراكب على إجبارها
وحملها عليه إلا بالقهر العنيف والضرب الشديد وإنما أصرت على الامتناع
من الانبعاث لمرادة مع العسف والضرب فسلم وترکها ومرادها
فسلكت غير السبيل التي اختارها راكبها وكذلك لو أرادها
على السقوط في مهواة أو بئر أو نار مضرمة أو غير ذلك من أسباب المهالك

فَاعِلِهَا تَشْبَعُ مِنْهُ وَلَا تُقْدِمُ عَلَيْهِ لِانْتِفَاءِ دَاعِيهَا وَحُصُولِ صَارِفِهَا
وَعَدَمِ إِرَادَتِهَا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ سَيْرَهَا بِحَسَبِ دَاعِيهَا الْمُتَعَلِّقِ
بِدَاعِي الرَّاكِبِ لَا بِمُجَرَّدِ دَاعِي الرَّاكِبِ وَمُفْرَدِهِ ۝
وَقَالَتِ الْجُبَّائِيَّةُ أَيْضًا لَوْ كَانَ الْفِعْلُ الصَّادِرُ عَنِ الْعَبْدِ فِعْلًا
لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَصَحَّ أَنْ يُجْرِيَهُ عَلَى جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي يَصِحُّ وُقُوعُ الْفِعْلِ
عَلَيْهَا كَمَا وَقَعَ عَلَى بَعْضِهَا لِيَبْلُغَ تَصَرُّفُهُ غَايَةَ الْإِمْكَانِ وَلِيَسْتَدِلَّ
بِذَلِكَ عَلَى اقْتِدَارِهِ عَلَيْهِ وَاخْتِصَاصِهِ بِهِ فَكَانَ يَجْعَلُ الْحَسَنَ مِنْ
أَفْعَالِهِ قَبِيحًا بِذَاتِهِ وَالْقَبِيحَ حَسَنًا بِذَاتِهِ وَالْمُرَادُ مَكْرُوهًا بِعَيْنِهِ
وَالْمَكْرُوهَ مُرَادًا بِنَفْسِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَمَّا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ مَا
ذَكَرْنَاهُ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَهُ قِيَاسًا عَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ ۝
وَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ الْأَفْعَالَ وَإِنْ كَانَتْ تَشْتَرِكُ فِي كَوْنِهَا
أَفْعَالًا لِجِهَةٍ مَشْبُوقَةٍ بِالْعَدَمِ مُتَّفِقَةٍ فِي مَعْنَى الْحُدُوثِ وَالْوُقُوعِ
فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ وُجُوهِهَا الْوَاقِعَةِ عَلَيْهَا فَإِذَا كَانَتِ
الْوُجُوهُ مَقْدُورَةً لِلْفَاعِلِ إِحْدَاثُ الْأَفْعَالِ عَلَيْهَا فَعَلَهَا بِحَسَبِ
الدَّاعِي إِلَيْهَا إِذَا أَرَادَ إِجَابَةَ الدَّاعِي وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْوُجُوهُ مَقْدُورَةً

لَهُ لَمْ يَفْعَلْهَا لِاسْتِحَالَتِهَا فِي أَنْفُسِهَا فَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ وُجُوهِ
وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى دَاعِيهِ وَقَصْدِهِ وَإِرَادَتِهِ فَإِذَا أَرَادَ
جَعَلَهُ حَسَنًا بِقَصْدِهِ جِهَةَ الْحُسْنِ أَوْ قَبِيحًا بِقَصْدِهِ جِهَةَ الْقُبْحِ
وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْحَسَنِ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ وَالْخُضُوعُ لَهُ وَمِثَالُهُ
فِي الْقَبِيحِ الْعِبَادَةُ وَالْخُضُوعُ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْثَانِ وَالْأَنْدَادِ فَالْأَوَّلُ
حَسَنٌ وَالثَّانِي قَبِيحٌ وَكِلَاهُمَا مَقْدُورٌ لِلْقَادِرِ وَيَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِاخْتِلَافِ الْقَصْدِ فَهَذَا مِمَّا يُمَكِّنُ الْقَادِرَ جَعْلُ
الْحَسَنِ مِنْهُ قَبِيحًا وَالْقَبِيحِ حَسَنًا بِالْقَصْدِ إِلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِ الْوَاقِعِ
عَلَيْهَا فَأَمَّا مَا يَسْتَحِيلُ دُخُولُهُ تَحْتَ اقْتِدَارِ الْقَادِرِ فَإِنَّهُ لَا
يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِهِ لِعِلَّةِ الِاسْتِحَالَةِ لَا لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ لِغَيْرِهِ وَلَيْسَ مَقْدُورًا
لَهُ وَذَلِكَ كَجَعْلِ الْعِلْمِ جَهْلًا وَالْجَهْلِ عِلْمًا وَالْجَوْرِ عَدْلًا وَالْعَدْلِ جَوْرًا
وَهُمَا عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي ذَاتِهِ لِكَوْنِهِ قَلْبًا لِلْأَشْيَاءِ
عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى ضِدِّ حَقَائِقِهَا وَذَلِكَ مُسْتَحِيلُ الْإِمْكَانِ وَقَدْ ثَبَتَ
أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ لَا يَصِحُّ وَصْفُهُ تَعَالَى بِالِاقْتِدَارِ عَلَيْهِ مَعَ سَعَةِ اقْتِدَارِهِ
لِاسْتِحَالَتِهِ فِي نَفْسِهِ لَا لِلْعَجْزِ عَنْ فِعْلِهِ فَأَوْلَى أَنْ لَا يَصِحَّ وَصْفُ الْوَاحِدِ

منا بالقدرة عليه مع عجزه وصبوق اقتداره ولا يكون تعذره عليه
مع استحالته دليلا على نفي فعليته عنه وثبوتها لغيره فصح فيما كان
من مقدورنا تغيير وجوهه وصرفه من صفة الى غيرها ويطل في المستحيل
لاستحالته في ذاته وبذلك يبطل ما ذكروه من التوصل الى اضافة افعال
الفاعل الى غيره بلزام اجرائها على جميع الوجوه وان دخل فيها
المستحيل ٥ وأما من ادعى منهم أن أفعال العباد
فعل لله تعالى والكسب فيها لهم فهي دعوى عرية من برهان خلية
من تبيان معللة بباطل وهتان والذي دعاهم الى ذلك انهم لما افاقوا
بعض الافاقة من سكرة الجهالة ونبهوا بعض التنبه من رقدة الضلالة
استنوطعوا ما ذهب اليه جهم بن صفوان ومن تابعه على قوله في مراغمة
الحق الجلي ومنابذة البيان الواضح غير الخفي بإضافة أفعال العباد
الى خالقهم وقد نبت بها الادلة القاهرة الضرورية والحسية أنها
أفعالهم وجارحة منهم وصادرة عنهم وواقعة بحسب دواعيهم
وأحوالهم على ما تقدم بيانه وان فيها ما يتعلق بالامر والنهي الدالين
على ان الحكيم تعالى يستحيل منه توجيههما الى من ليس قادرا على فعل

ما أمره به ولا ترك ما نهاه عنه وان ما دعا سبحانه اليه من ذلك لو كان
فعلا له تعالى ولم يكن المامور أو المنهي قادرا عليه لقبح منه الأمر به
والنهي عنه والوعد والوعيد عليه اذ كان هو الفاعل والتارك لهما
على زعمهم كما يقبح منا مثل ذلك بل هو منه تعالى عن ذلك أشد قبحا
لإمكان وقوع القبيح في أفعالنا بمقتضى انتفاء عصمتنا ووجوب انتفاء
القبائح عن فعله تعالى وتنزهه عنها على ما تقدم ذكره من انتفاء داعيه
اليه وحاجته وثبوت علمه بقبحه وسخافته ووضوح ذلك لا يخفى على
متأمل له أدنى نظر وتدبر وأن فيها أيضا ما يوجب لفاعله المدح تارة
والذم أخرى والرفعة أو الضعة والثواب أو العقاب والإعظام أو
الإصغار وتقلب هذه الأحوال غير جائز عليه تعالى فلم تجز نسبة الأفعال
التي تقتضيها اليه وأن فيها من الفواحش والقبائح المسقطة
لأقدار فاعليها ما يرفع نفسه عنه من عباده من كان له إباء وأنفة
ونزاهة وحمية فلما تيقنوا لزوم ذلك لجهم ومن قال بقوله
ودان بدينه استروحوا الى ادعاء الكسب الذي لا يعقل منه
المعنى الذي توهموا حصوله ذو عقل سليم ورأي قويم ولو أعمل

في تحصيله كنه اجتهاده ونهاية اقتداره في إصداره وإيراده
وذلك أنهم قالوا فيه أقوالا إذا اعتبرت كانت فاسدة
وبجهلهم شاهدة لأن مضمونها تفسير الشيء بنفسه وكل معنى يدعيه
مدع فإذا سئل عن حقيقته وإيضاحه أجاب بما يرده إلى نفس
الدعوى فجوابه باطل لأنه لم يأت بفايدة مقنعة يحصل بها الغرض
المجري إليه فالسؤال بحاله لأن الدعوى لا يصح أن تكون دليلا على
نفسها ولو صح ذلك ولن يصح لاستغنى عن الأدلة بنفس الدعاوي
وذلك باطل بالإجماع وكذلك المدعون للكسب إذا سئلوا
عن مرادهم به لم يفسروه إلا بما يتوقف حصول علمه على العلم
بالكسب أو بما هو عايد إلى حال من يتعلق به الكسب وقد ثبت
وجوب حصول العلم بالصفة والحكم قبل العلم بحال من تتعلق به الصفة
والحكم لأن تعلقهما بما يتعلقان به لا يعلم إلا بعد العلم بحقيقتهما
فمما حدت به الجبرية الكسب قولهم الكسب ما وقع بقدرة محدثة
فيقال لهم ما المراد بقولكم ما وقع بقدرة محدثة أتريدون به ما
حدث أو وجد بقدرة محدثة فإن أرادوا ذلك فقد أبطلوا مذهبهم واعترفوا بأن

الواحد من القادرين محدث له دونه تعالى وهذا وفاق لنا وخلاف لهم
معتقدون له وذاهبون اليه وان اراد دوابه ما اكتسبه القادر بقدرة
محدثة فقد فسروا الكسب بنفسه لان كون القادر قادرا وثبوت
قدرة له انما تحصل العلم به بعد العلم بحقيقة الكسب فاذا جعلوه بذلك
فقد جعلوه بما لا يعلم الا بعد تقدم العلم بالكسب فيتعذر العلم بالكسب
ويكون القادر قادرا ومن ذلك قولهم الكسب ما تجر
به منفعة او تدفع به مضرة فيقال لهم اتريدون بتجر المنفعة
بالكسب ودفع المضرة به احراز القادر اياه لينتفع به او
ليدفع به الضرر عن نفسه ام ليكتسب به اجتلاب النفع او دفع
الضرر فان اردتم احراز ذلك فقد اعترفتم بان القادر محدث
لفعله واعترافكم بذلك نقض لما انتم ذاهبون اليه وعاملون عليه
من ان الفاعل غيره وان اردتم انه مكتسبه فقد فسرتم الكسب
بنفسه وذلك فاسد ومن ذلك قولهم الكسب
ما تجلى محل القدرة عليه مع تعلقها به فيقال لهم بينوا
كيفية تعلق القدرة بالكسب ليعلم كونها قدرة عليه فان قالوا

إنما تعلقت القدرة به لأنه كسب قلت هذا تفسير الكسب
بنفسه على أنه بعد حصول العلم بالقدرة والقادر الأبطل
العلم بالكسب فيبطل ما ذكروه هذا مع أن حكم الكسب
عائد إلى جملة القادر والحلول عائدا إلى بعضه فلا يصح ما فسروه
به ومن ذلك قولهم الكسب ما يعقل من
التفرقة بين الحركة الاختيارية والحركة الاضطرارية وهذا
فاسد لأن التفرقة بينهما بين الحركتين مرجعها إلى نفس المفرق
العاقل المميز بينهما فإنه بعقله وتمييزه يفرق ما يفعله بنفسه
ولو زاد به اختيار الكسب قصده وداعيه وبين ما يفعله غيره
فيه اضطرارا مما لا يقارن قصده منه ولا إرادة ولا يدعوه اليه
داع وقد حصل العلم باشتراك الحركتين معا في مجرد حدوثهما
وصفة ذاتهما فلا يصح الفرق بينهما بما اشتركا فيه فيجب
عليهم للتفرقة بينهما أن يصفوا كل واحدة منهما بصفة في
ذاتها زايدة على مجرد الحدوث المشترك بينهما ليست حاصلة
للأخرى وذلك غير مقدور لهم فإن جاءوا أن يجعلوا الصفة

المميزة بين الحركتين كون احداهما اختيارية والأخرى اضطرارية
ويقولوا انها بين صفتين متميزة احداهما عن الأخرى فذلك
فاسد لأن هذه التفرقة ليست راجعة الى نفس الحركتين لكونهما
متماثلتين في ذاتيهما وكونهما حركتين والتفرقة لا تصح مع
التماثل فالتفرقة فيما ادعوه هاهنا انما هي بين الفاعلين لهما
لا بينهما نفسيهما فبطل ما ادعوه من ان الكسب هو التفرقة
بين الحركتين وبطل ببطلانه الكسب على أن أعترافهم
بالحركة الاختيارية التي جعلوا الكسب هو تعقل الفرق بينها
وبين الاضطرارية هو اعتراف بأن الفاعل فاعلها وليس فعلا
لغيره وهذا أيضا ترك لمذهبهم ونقض له وعدول عنه الى ما
اليه ادعاء الكسب الباطل الذي فروا اليه من لوازم مذهبهم
الواضح بطلانه الفاضح عنوانه فكان فرارا من باطل الى باطل
مثله وهربا من فاسد الى شكله ٥ واعلم أن حقيقة الكسب
وجده هو ايجاد الفعل من القادر المختار لاجتلاب منفعة او دفع
مضرة مدعى على هذا سميت جوارح الطير كواسب لانها تصطاد

لتنتفع بأكل ما تصيده ولا يعلم الكسب في اللسان العربي الذي
جاء به القرآن المجيد الا مع المال والاضطراب في تحصيله يقال
منه كسب المال يكسبه كسبا وقال الاصمعي والفراء
والكسائي كسبت المال وكسبته غيري اللازم والمتعدي
بلفظ واحد ولم يجيزوا اكسبته ومما وجدته دليلا على
ما ذكروه قول الشاعر

فأوسعني حمدا وأوسعته قريّ وأرخص من حمد كان كاسبه أكل

وقوله كاسبه من كسب غيره لأن الأكل لا يكسب الحمد لنفسه
وانما يكسبه مطعمه ولو كان من كسب غيره لقال مكسبه
ولم يقل كاسبه لأن كاسبا فاعل من كسب ومكسبا فاعل
من أكسب وأجاز ابن الأعرابي في المتعدي أكسب
وأنشد شاهدا عليه فأكسبني مالا وأكسبته أجرا
فأما ادعاء الجبرية في الكسب ما ادعوه فهو باطل على
ما تقدم من ابانة أنه غير معقول على المعنى الذي ذهبوا اليه
وأنهم حدوه بنفسه لأنهم قالوا حد الكسب ما وقع بقدرة

مُحْدَثَةٍ فَيُقَالُ لَهُمْ مَاذَا تُرِيدُونَ بِقَوْلِكُمْ مَا وَقَعَ بِقُدْرَةٍ مُحْدَثَةٍ
أَتُرِيدُونَ بِهِ مَا يَكُونُ مُحْدَثًا بِقُدْرَةٍ مُحْدَثَةٍ أَمْ تُرِيدُونَ مَا يَكُونُ كَسْبًا
بِقُدْرَةٍ مُحْدَثَةٍ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا نُرِيدُ بِهِ مَا يَكُونُ كَسْبًا لِأَنَّهُمْ
لَوْ أَرَادُوا الْأَوَّلَ لَكَانَ وِفَاقًا لَنَا لِأَنَّ مَا حَصَلَ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ
بِالْقُدْرَةِ الْمُحْدَثَةِ هُوَ مَحْضُ فِعْلِهِ فَمَا أَرَادُوهُ حَدَّ الْكَسْبِ
بِنَفْسِهِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ وَخَطَأٌ فِي الْحَدَّيْنِ وَإِذَا أُرِيدَ تَبْيِينُ
الشَّيْءِ بِمَا هُوَ خَطَأٌ لَمْ يَحْصُلِ الْبَيَانُ وَقَالُوا أَيْضًا
الْكَسْبُ مَا حَصَلَ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فِي الْفَاعِلِ أَوْ مَا تَعَلَّقَتْ
بِهِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ فَيُقَالُ لَهُمْ مَا الْمُرَادُ بِقَوْلِكُمْ مَا
حَصَلَ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَتُرِيدُونَ بِهِ الِاعْتِرَافَ بِأَنَّ الْفِعْلَ
حَصَلَ بِالْقُدْرَةِ فَإِنْ أَرَدْتُمْ ذَلِكَ فَهُوَ صَحِيحٌ مَعْقُولٌ وَهُوَ
قَوْلُنَا أَمْ تُرِيدُونَ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ مَمْنُوعٌ وَهُوَ غَيْرُ
قَوْلِنَا وَعَلَيْكُمْ بَيَانُ صِحَّتِهِ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوهُ لِأَنَّكُمْ تَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى
إِذَا أَوْجَدَ فِي الْفَاعِلِ الْقُدْرَةَ وَالْفِعْلَ مَعًا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ مُكْتَسِبٌ وَإِذَا لَمْ
يُوجِدْ ذَلِكَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى فَاعِلٍ تَامٍّ وَفَاعِلٍ

عقيدتكم في أن الفعل لله تعالى وأن العبد مجبر عليه وهو ما شهدت
شواهد الأدلة ببطلانه وزوره وبهتانه وهو الملزم لكم أن لا يحسن
مدح العبد الصادر منه الفعل على حسن ولا ذمه على قبيح ولا إيصال
ثواب ولا عقاب إليه لأنه غير فاعل لما يوجب المدح والذم ولا ما
يوجب الثواب ولا ما يقتضي العقاب على معتقدكم وإذا كانت الحال
كذلك ولم يكن بد من علقة بين القادر والمقدور ولا علقة إلا
حدوث المقدور به وجب ما قلناه وإلا بطلت العلقة وذلك غير
جائز لثبوتها ضرورة ولولاها لم يكن لتسمية الفاعل فاعلا
والمفعول مفعولا معنى يعقل ثم قولكم إنه تعالى إذا أوجد
في الفاعل القدرة والفعل معا حكمنا بأنه مكتسب اعتراف ظاهر
بأنه سبحانه الفاعل والموجد لهما فادعاؤكم أن الفاعل مكتسب
للفعل بعد الإقرار بإيجاده تعالى له من أبطل الأقوال وأعجب
الأحوال وإشارة منكم إلى غير معقول وإيماء إلى غير مفهوم لأنه
إذا أوجده تعالى فلا معنى لكون العبد مكتسبا له لولا أباطيلكم
المعروفة وأضاليلكم المألوفة وبعد فلقائل أن يقول

لكم هلا كانت القدرة كسبا للعبد عوضا عن الفعل انتفا والفعل
مشترك كان في كونهما فعلا لله سبحانه ولا فرق بينهما في باب الفعلية
على قولكم فلماذا اختص الفعل بكونه كسبا دون القدرة مع عدم
الفرق بينهما فكما أن ذلك باطل فآخر باطل مثله لاشتراكهما
في الحكم فوجب إضافة القدرة إليه تعالى لعدم الجماع وإضافة الفعل
إلى فاعله بالدليل ٥ وقالوا أيضا إن أفعال العباد
خلقها الله فيهم وهم يكتسبونها وقالت طايفة منهم إن الله
تعالى خلق الحركة فيهم وإذا خلقها جعلها كسبا لهم وفرقوا بهذا
القول بين حركة الفاعل وبين صورته وهيئته وحكموا بتوجه
الذم اليه على حركته إذا استحقه لأنها كسبه وبانتفاء الذم عنه
على صورته وهيئته لأنها ليست كسبه فيقال لهم أولا ماذا
أردتم بقولكم إن أفعال العباد خلقها الله فيهم أتريدون أنه خلق
ذواتها وأجسامها أم تريدون أنه خلق القدرة عليها في الفاعلين فإن
أردتم الأول فقد بينا بطلانه وفساده لأنها إذا كانت خلقا لله
تعالى فمن المحال أن تكون فعلا لغيره إذ المراد بالخلق إنما هو إحداث

المخلوق وإيجاده بعد عدمه وحقيقة الكسب هو الفعل وما كان
مفعولا للفاعل لا يصح كونه مفعولا لفاعل آخر وإن أردتم الثاني
فلا حجة لكم فيه ولا ينفعكم فيما تذهبون اليه لأن القدرة ليست
موجبة للمقدور وإنما هي آلة للقادر في إيجاد المقدور فلا يكون إيجاد
الآلة التي يستعملها القادر في فعل مقدور له خلقا للمقدور فيه وما
ادعاه من يدعي منكم أن أفعال العباد خلق لله تعالى بسبب خلقه القدرة
فيهم الا كقول من يقول إن الكتابة خلق له تعالى بسبب خلقه القلم
الذي يكتب به وذلك ظاهر البطلان على أنه تعالى خلق القدرة
في القادرين ثم كلفهم ونهاهم وأمرهم ووعدهم وأوعدهم فلم يكن مطلوبا
إيجاد القدرة فيهم موجبا لهم فعل القبيح دون الحسن ولا فعل الحسن
دون القبيح بل نسبتها من الفعلين معا من غير ترجيح لأحدهما على
الآخر ولو كان خلق القدرة فيهم موجبا لشبه ما يفعلونه به تعالى
لقبح تكليفهم وأمرهم ونهيهم ووعدهم ووعيدهم وقد علمنا حسن
ذلك ولكان يجب على قياس ذلك فيمن أعطى غيره مدية ليتنفع بها ظلما
فقتل بها إنسانا أن ينسب القتل الى معطي المدية ويسمى قاتلا

وفساد ذلك واضح ٥ وإن أردتم بذلك أنه يضطرهم بخلق القدرة
فيهم إلى الأفعال فذلك باطل بالاختيار الذي لا لبس فيه لأن كل
إنسان يعلم من نفسه علما لا يرتاب به أنه يجدها مختارة لما يدعوه
الداعي إليه من أفعاله قادرة عليه مع انتفاء الصارف والمانع وكذلك
يجدها مختارة لترك ما يصرفه الصارف عن فعله قادرة عليه مع انتفاء
الداعي ولا يجدها مضطرة إلى فعل من الأفعال ولا مقهورة عليه بحيث
لو أراد تركه لم يقدر على ذلك وكذلك لا يجدها مضطرة إلى
ترك فعل من الأفعال بحيث لو أراد فعله لم يقدر عليه وهذا واضح لا
لبس فيه ٥ ويقال لهم ثانيا بينوا لنا معنى الكسب لنقف
على حقيقته وهل يمكن إسناد أحكام الأفعال الواقعة من الفاعلين
إليه أم لا يمكن ذلك فقالوا الكسب حركة واقعة من الفاعل
يوافق حصولها حصول قدرة ثابتة في محل تلك الحركة فيقال لهم
أنبئونا عن المحدث لهذه الحركة أهو هذه القدرة التي أشرتم إليها بنفسها
أو أن الحركة تحصل على صفة بتأثير هذه القدرة فإن قالوا
ليست القدرة هي المحدثة لهذه الحركة ولا الجاعلة لها كسبا وإنما

الجاعل لها كسبا مقارنتها القدرة في المحل والوقت فيقال
لهم فقد أبطلتم بهذا القول تاثير القدرة وصيرتموها عن حقيقتها لأن
حقيقتها أن تؤثر في ايجاد المقدور أو تحصل صفة لموصوف فاذا
قلتم إنها غير مقتضية لإيجاد الحركة ولا تأثير لها غير مؤثرة في شيء
من صفات محل الحركة فلأي حال حكمتم بكون الحركة كسبا لأجل مقارنة
القدرة لها دون غيرها من صفات المحل مع إبطالكم أن يكون للقدرة
تاثير على وجه من الوجوه سوى المقارنة التي لا تقتضي التاثير ولم
جعلتم المقارنة مقتضية كون الحركة كسبا ولم تجعلوها
مقتضية كون القدرة كسبا وليس هناك أمر مخصص سوى
المقارنة التي إضافتها إلى القدرة كإضافتها إلى الحركة على حد سواء
لأن المتقارنين المتساويين في مجرد المقارنة لا يجب لأحدهما من التاثير
في صاحبه ما لا يجب لصاحبه فيه فيجب رفع حكم التاثير عنهما معا
وإن قالوا الكسب حركة حادثة وأنقضها في الحدوث
قدرة حادثة وتعلقت بها قبل لهم أخبرونا عن المؤثر في
حدوث الحركة أهو تعلق القدرة بها فإن أقروا بذلك فقد وافقوا

فيهما لحن قايلون به وذاهبون اليه وهو أن الحركة من فعل القادر
يفعلها بالقدرة الحاصلة له ولا نعقل أن يسمى كاسبا بمعنى
أن القادر فعلها على ما نفسر به الكسب لا على ما يفسرونه به
من الوجه الذي لا يعقل معناه وإن سمعوا من ذلك وقالوا
إنما نعني بتعلق القدرة بالحركة أن الحركة صارت كسبا بها على
الوجه الذي يذهبون اليه في معنى الكسب كان باطلا بالأدلة
التي دلت على بطلانه وفساده وأنهم يفسرونه بنقيضه ∴
ويقال لهم ما المراد بقولكم إن الحركة صارت بها كسبا
أتعنون أن استعمال القدرة في إيجاد الحركة صيرها مفعولة للقادر
فإن أردتم ذلك فهو قولنا بعينه وإن أردتم أمرا آخر غير
معقول فما لا يعقل مردود على قايله غير مقبول منه ∴ ثم
يقال لهم أخبرونا عن الموجد لهذه القدرة وهذه الحركة
الموجودتين في المحل الواحد اللتين حكمتم بأن إحداهما وهي
الحركة هي الكسب لمقارنتها الأخرى وهي القدرة فإن قالوا
إن الموجد لهما هو الله سبحانه قلنا فلم وجهتم الذم إلى

العاصي على معصيته الواقعة منه بهذه القدرة والحركة المحكوم
عندكم بأنها من فعل الله تعالى ولم يتوجهوا اليه الذم على غير
ذلك من فعله سبحانه فيه ايضا كقبح صورته وتشويه خلقته
ان كان كذلك ولم خصصتم ذمه بالمعصية ونفيتم ذمه على
قبح الصورة وهما معا عندكم من فعل الله تعالى وهل هذا الا تحكم
تقتضيه الجهالة التامة ٥ **واعلم** ان السمع قد ورد في
آيات محكمات شاهدة بالحقيقة الكسب وانه الفعل الصادر من
القادر دون ما نزعت اليه شبه الجبرية الباطلة فمن الآيات
قوله تعالى تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا
تسئلون عما كانوا يعملون اي لها ما عملت ولكم ما عملتم اي
جزاء ذلك ويبين ان المراد به العمل قوله تعالى ولا تسئلون عما كانوا
يعملون ولم يرد بذلك ما تحملوا فيه من تفسير الكسب بما لا يعقل
معناه ومنها قوله سبحانه أولئك الذين ابسلوا بما كسبوا
لهم شراب من حميم وعذاب اليم بما كانوا يكفرون اي أسلموا
للهلكة بما جنوا وفعلوا ٥ وقوله تعالى اليوم تجزى كل نفس

بما كسبت أي بما عملت من خير وشر وقوله تعالى لا يؤاخذكم
الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور
حليم أي بما عقدت عليه القلوب من يمين يظلم بها أحد أو يقطع بها
مال أحد بغير حق فذلك كسب القلوب أي فعلها وهو خلاف اللغو
في اليمين الذي يجري بين الناس في كلامهم من قول لا والله وبلى والله مما لا
ضرر فيه على أحد وقوله سبحانه وما أصابكم من مصيبة فبما
كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير أي بما جنيتم وفعلتم وقوله
تعالى أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير أي بما فعلوا وقوله
سبحانه فمثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون
على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين يريد تعالى لا يهديهم
الى الجنة لأن هدايته في دار التكليف عامة شاملة فتقبلها المؤمن وعمل بها
ففاز وأعرض عنها الكافر بجهله وإيثاره فكان في النار خلوده وبها وعيده
وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما كسبتم
ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون
أي مما حصلتم بفعلكم وسعيكم من الحلال الطيب والمراد بالخبيث

الحرام فنهي عن إعانته وقوله سبحانه اليوم نختم على
أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون أي
بما كانوا يفعلون فهذه الآيات ونظائرها المتضمنة لكون
الكسب شاهدة بأنه سبب فعل الفاعل الكاسب بفعله وسعيه
وكدحه الواقع منه والحاصل به بحسب داعيه لاجتلاب نفع
لنفسه أو لمن يعنيه أمره أو دفع ضر عن نفسه أو عمن يعنيه
أمره ومنه يقال فلان كاسب أهله اذا اجتلب لهم النفع
لمارسته وكده ومعالجته فلهذا لا يوصف به الله سبحانه ولا
يعقل أحد من العقلاء الكسب بمعنى ينوي ذلك مما أشار اليه المبطلون
وفسروا به الكسب على الوجه الذي لا يعقل معناه ولا يفهم
مغزاه وعلى ما هو مفهوم من حقيقته يقول من استجد
حصول مال من تجارة أو صناعة أو غيرهما من الأفعال المرجحة
أو استجلب نفعا بوجه أو سبب هذا ما كسبت وما اكتسبت
يدي ويريد بذلك ما ذكرناه لا ما ادعوه مما لا يعقل حقيقته
ولا يفهم معناه في لغة ولا شرع على مقتضى أقوالهم الفاسدة التي

رَامُوا بِهَا جَعْلَ الْبَاطِلِ حَقًّا وَالْكَذِبِ صِدْقًا وَالْمُسْتَحِيلِ قَوِيمًا وَالْمُعْوَجِّ
مُسْتَقِيمًا وَتِلْكَ دَعْوَى بَاطِلَةٌ لَا يَعْضُدُهَا بُرْهَانٌ وَلَا يَعْرَبُ عَنْ صِحَّتِهَا
بَيَانٌ فَأَيُّ عِبَارَةٍ عَبَّرَ الْقَائِلُ لَمْ تَحْصُلْ مِنْهَا مَعْنًى مَعْقُولٌ وَلَا
عَرَضٌ مَفْهُومٌ وَلَا ازْدَادَ مِنْ مُرَادِهِ إِلَّا بُعْدًا الْعَدَمُ مُطَابَقَةَ لَفْظِهِ
لِمَعْنَاهُ الَّذِي إِلَيْهِ وَعَوَّلَ عَلَيْهِ فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ مَعْقُولًا لِأَنَّ ذَا الْأَبَاطِيلِ
مَا يُفْهَمُ وَيُعْقَلُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْغَرَضُ الْمُجْرِي إِلَيْهِ فَلَا يَكُونُ
مَعْقُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْكَسْبُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَصَدَهُ مُدَّعِيهِ مِمَّا
لَا يُعْقَلُ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ وَكَيْفَ يَصِحُّ فِي الْعُقُولِ السَّلِيمَةِ وَالْفِطَرِ
الْمُسْتَقِيمَةِ أَنْ تَجْعَلَ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ فَاعِلَيْنِ اثْنَيْنِ فِعْلًا لِلْآخَرِ بِنَفْسِهِ
وَذَاتِهِ لَوْلَا زُوَرُ الْأَحْكَامِ وَسَفَهُ الْأَحْلَامِ لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا بِفَاسِدِ
حُكْمِهِمْ أَنْ تَصِيرَ فَاعِلَ الْقَادِرِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَحْضُ أَفْعَالِهِ بِشَهَادَةِ الْعِيَانِ
وَالْإِدْرَاكِ فِعْلَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَادَّعَوْا أَنَّ الَّذِي عَبَّرُوا عَنْهُ بِالْكَسْبِ وَهُوَ
الْحَرَكَةُ وَالْقُدْرَةُ الَّتِي يَفْعَلُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَبْدِ كَسْبُ الْعَبْدِ
وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ فَسَادِ الْعَقْلِ وَعَكْسِ قَضِيَّتِهِ وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا جَعَلُوا
أَفْعَالَ الْعِبَادِ الْمَعْلُومَ حُدُوثُهَا مِنْهُمْ وَصُدُورُهَا عَنْهُمْ أَفْعَالَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ

أشار ع

يدعوي لا يقوم بها برهان ولا يعضدها بيان جعلوا الحركة والقدرة
اللتين يفعلهما الله تعالى في العبد كسبا للعبد أي فعلا له مقابلة
للباطل بالباطل ومعاوضة عن الفاسد بالفاسد فثبت بما ذكرناه
أن حقيقة الكسب هو الفعل الصادر من القادر المختار بحسب داعيه
وابتغاء صارفه على جميع وجوهه لا حقيقة له سواه بدليل العقل
والسمع المقدم ذكرهما خلافا لما ادعته الجبرية فيه مما لا يعقل
معناه ولا تتزكى حقيقته وإذ قد بينا حقيقة الكسب وأنه
الفعل الصادر من القادر لا ما ادعاه المبطلون فلنذكر
الآن حقيقة الفعل وأقسامه وضروبه ووجوده ٥

إعلم

أن الفعل بإطلاقه متساوي الحكم في الوجود
والفعلية متنوع الأقسام في الصفتية وكل متميز منها له مضاد
في الكيفية فمن أنواعها ما ليس له صفة تزيد على مجرد
وجوده ويضاده ما له صفة تزيد على مجرد وجوده فالأول
نحو كلام الساهي والنائم وحركتهما وأنفسهما التي لا تجاوز
ذواتهما إلى غيرهما ولا حكم لذلك الخلو من القصد والعلم فإن

فارن فعل الساهي قصد كان له حكم وأما فعل النائم فإنه إن
لم يتجاوزه لم يكن له حكم وإن تجاوزه كان له حكم وحكمه قد يكون
بالاتفاق حسنا وقد يكون قبيحا فالحسن كان يرمي شيئا من أعضائه على جراب
إنسان فيستلذ بذلك أو ينفر لحركته شيئا من الهوام المؤذية
عمن كان قاصدا اليه ليؤذيه والقبيح كإيلامه من يتقلب عليه
في حال نومه أو كسر شيء من آلته غيره ومتاعه لكنه لا يستحق به
مدحا على الحسن من فعله ولا ذما على القبيح منه لعدم قصده اليهما
وعلمه بهما لأن القصد الى وجه الحسن شرط في استحقاق المدح
وكذلك العلم به ولا يوصف وقوع ذلك من النائم إذا لم يتجاوزه
بأنه حسن ولا إحسان ولا يستحق به مدحا لعدم الشرط وكذلك
عدم استحقاقه الذم على ما يقع منه من القبيح لعدم ذلك الشرط أيضا
وهو القصد والعلم ٥ والثاني المضاد للأول في صفته
وهو ما له صفة زايدة على وجوده وهو الفعل الواقع من القادر
اليه والعالم به وذلك ينقسم قسمين حسن وقبيح فالأول
وهو الحسن ينقسم قسمين أحدهما ما لا صفة له تزيد على حسنه والآخر

مالَهُ صِفَةٌ تَزِيدُ عَلَى حُسْنِهِ فَالْأَوَّلُ مَا اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ وَهُوَ الْمُبَاحُ
مِنَ الْأَفْعَالِ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ لَا يُسْتَحَقَّ فَاعِلُهُ مَدْحًا بِفِعْلِهِ وَلَا ذَمًّا بِتَرْكِهِ
ذَمًّا يَتْرُكُهُ بِشَرْطِ أَنْ يُعْرَفَ فَاعِلُهُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ أَوْ يُدَلَّ عَلَيْهِ
مَعْرُوفٌ بِهِ لَكِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ إِحْسَانٌ وَلِذَلِكَ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ
مَدْحٌ لِأَنَّ الْمَدْحَ لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بِالْحَسَنِ إِذَا كَانَ إِحْسَانًا ::
وَالثَّانِي مَالَهُ صِفَةٌ تَزِيدُ عَلَى حُسْنِهِ وَهُوَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ
أَحَدُهُمَا الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ وَمَفْرُوضٌ وَمَكْتُوبٌ وَالثَّانِي
الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ مَنْدُوبٌ وَنَفْلٌ وَتَطَوُّعٌ فَالْأَوَّلُ نُخْبِرُ بِأَنَّهُ مَا
اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ بِفِعْلِهِ وَالذَّمَّ بِتَرْكِهِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ وُقُوعُهُ مِنَ الْعَالِمِ
بِهِ وَعَدَمُ الْإِلْجَاءِ إِلَى فِعْلِهِ وَإِنَّمَا اشْتُرِطَ فِيهِ الْعِلْمُ لِيَخْرُجَ مِنْهُ السَّاهِي
وَالنَّائِمُ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِمَا الْمَدْحَ عَلَى الْحَسَنِ مِنْ فِعْلِهِمَا وَالذَّمَّ عَلَى
الْقَبِيحِ مِنْهُ لِانْتِفَاءِ قَصْدِهِمَا إِلَى فِعْلِهِمَا وَعِلْمِهِمَا بِهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَلِهَذَا
لَا يُوصَفُ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمَا مِمَّا لَهُ صِفَةٌ الْحُسْنِ بِأَنَّهُ إِحْسَانٌ وَلَا يُسْتَحَقُّ
الْمَدْحُ إِلَّا بِإِحْسَانِ الْفَاعِلِ إِمَّا إِلَى غَيْرِهِ بِمَا يَنْتَفِعُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى
نَفْسِهِ بِفِعْلِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَوْ نُدِبَ إِلَيْهِ إِذْ كَانَ مُوَصِّلًا لَهُ إِلَى

ما وعد به ولا يستحق المدح المجرد كون الفعل حسنا من غير أن
يكون إحسانا على ما ذكرناه وأما اشتراط علم الفاعل
في الحسن من الأفعال فلأن الداعي إلى فعله لو انتفى عنه العلم وكل
الى اختياره لم يفعله ولم يقصده فلذلك لم يستحق المدح وإن كان فعله
لحسنه فإذا الشرط في استحقاق المدح حصول القصد والعلم
معا كما بيناه وقد يجل الواجب أيضا بما لفعله دخل
في استحقاق المدح وليس لتركه مدخل في استحقاق الذم وهذا الحد يشتمل
على الواجب المضيق والواجب المخير وفرض الأعيان وفرض الكفاية
والثاني مما له صفة تزيد على حسنه وهو الندب فهو مما يستحق المدح
بفعله ولا يستحق الذم بتركه ويشترط فيه أيضا العلم بحال فاعله
وعدم الحاجة اليه وقد يجل الندب أيضا بما لفعله مدخل في
استحقاق المدح وليس لتركه مدخل في استحقاق الذم ○ وينقسم
الواجب إلى قسمين عقلي وسمعي فالعقلي المعارف الإلهية
المكتسبة بالفكر والنظر في مصنوعات القديم تعالى الدالة عليه
وما يتبع ذلك مما يجب على كل مكلف تحصيل علمه بالأدلة العقلية

كالنبوة والإمامة وغيرهما والتعبدي العبادات الشرعية الموظفة
المتلقاة من جهة النصوص وهي تنقسم وتنقسم من مضيق وتخير فالمضيق
ما يستحق المكلف الذم بأن لا يفعله بعينه كرد الوديعة بعينها
على مودعها ورد المغصوب بعينه على المغصوب منه والمخير
ما يستحق المكلف الذم بأن لا يفعله ولا ما يقوم مقامه كالكفارات
الثلاث المشروعة في الأيمان من الإطعام والكسوة والعتق فهو
مخير في فعل أيها شاء لا حرج عليه في ذلك فإن لم يفعل شيئاً
منها استحق الذم وكذلك قضاء الدين فهو مخير في قضائه
من أي مال شاء مما هو ماله وينقسم الواجب قسمة
أخرى إلى قسمين أحدهما يلزم كل مكلف فعله ولا ينوب
فعل غيره من المكلفين منابه ويسمى فرض الأعيان ومعنى ذلك
أنه لا يلزم لكل مكلف بعينه وذلك كالصلاة المفروضة وصيام
شهر رمضان والزكاة الواجبة على القادر وحجة الإسلام
للمستطيع وما أشبه ذلك والثاني ما ينوب فعل بعض
المكلفين منابه غيره في القيام به ويسمى ذلك فرض الكفاية ومعناه

أنه يكفي فعل فاعله منهم عن فعل غيره وذلك كالجهاد والصلاة على
الأموات ورد السلم إذا فعله واحد من جماعة كفى عن الباقين إلى غير
ذلك ٥ وأما ضد الحسن وهو القبيح فحده ما لفعله مدخل
في استحقاق الذم وقيل ما إذا فعله القادر عليه استحق الذم على بعض
الوجوه وليس للعالم به أن يفعله ومعنى قولنا على بعض الوجوه أي
مع الاختيار وعدم الاضطرار فإنا نعلم أن الشرع أباح للمضطر
تناول الميتة حفظا لنفسه ودفعا للتلف عنها وإساغة الغصة
المخوفة بما يسيغها من المشروب المحرم قصدا لأمن الهلاك ولا يجوز
هذان الأمران مع الاختيار على حال ٥ وينقسم القبيح إلى
قسمين عقلي وسمعي فالعقلي ما يعلم قبحه عقلا من غير احتياج
إلى سمع يرد بتقبيحه فإن ورد به سمع كان مؤكدا لقبحه العقلي
وذلك كالظلم والكذب والاستفساد والعبث وغير ذلك من القبائح
التي يعلم العقلاء قبحها ببديهة العقل ولا يرتابون في ذلك ولا يفتقرون
فيه إلى توقيف سمعي وذلك أنهم إذا علموا أن الفعل ظلم بمجرده علموا
قبحه وإذا لم يعلموا كونه ظلما ولا ما يجري مجرى الظلم من وجوه

القبح لم يعلموا قبحه فإذا حصل العلم بقبحه باعتبار النفي والإثبات
صح أنه المؤثر في ثبوت القبح وأن العلم بقبحه ضروري يشترك
فيه جميع العقلاء وهذا يتفقون على ذم فاعله وتقبيح فعله
ولا يختلفون فيه فلو تجاهل متجاهل وادعى أنه يعتقد حسن
الظلم وما يجري مجراه من القبائح ولا يعتقد قبحه لعلمنا كذبه
في إخباره عن معتقده كما نعلم كذب السوفسطائية المخبرين
عن أنفسهم أنهم لا يعلمون حقيقة المتناهد ومع مشاهدتهم
لها وارتفاع اللبس عنها وهذا إذا جحدوا قبحه في ذلك وتركوا
المكابرة ورجعوا إلى الحق ولم يعترفوا فيه ولا يفتقر في
القبيح إلى أكثر من أن لا يكون فيه وجه من وجوه الحسن لأن
ثبوت وجه من وجوه القبح فيه كاف في كونه قبيحا وتقدير
وجه الحسن فيه كغصب الغاصب مال غيره لينتفع به
فانتفاعه به وإن كان حسنا عند الغاصب لا يخرجه عن كونه
قبيحا في ذاته إلى كونه حسنا لثبوت وجه القبح فيه وهو كونه
غصبا وكذلك الظلم والكذب يقبح وإن كان فيه وجه

حسن وهو انتفاع الطاهر والكاذب به وأما الحسن
فيشترط فيه مع كونه حسنا انتفاء وجوه القبح عنه فبحصول
وجه الحسن فيه وانتفاء وجوه القبح عنه يكون حسنا ولابد من
الأمن من هذا ٥ وإذا ثبت لنا قبح القبائح التي ذكرناها
على وجه الإجمال وأردنا تفصيل وجوه قبحها قلنا لا خلو
أن يكون قبحها عائدا إلى صفات ذواتها وهي كونها ظلما وكذبا وعبثا
واستفسادا أو عائدا إلى جنسها أو وجودها أو حدوثها أو عدمها
وباطل أن يكون قبحها عائدا إلى جنسها أو وجودها أو حدوثها لأنه
لو كان كذلك للزم قبح كل الآلام وضرر يشترك في الجنس والوجود
والحدوث وقد علمنا خلاف ذلك لأنا نجد في الآلام والمضار ما فيه
نفع ومصلحة كمن أنقذ إنسانا من الغرق أو من حريق نخاف منه
حدوث التلف فانكسرت بسبب الإنقاذ يد المنقذ أو رجله
لأن كسر بعض أعضائه يحسن لسلامة سائره وكمن قطع من
إنسان عضوا فاسدا خيف بقاء في جملته فإن ذلك في الحالين ضرر يؤدي
إلى مصلحة ثم يجب عليه ولا يكون قبيحا وباطل أن يكون قبحها

عايدا الى عدمها لان العدم مبطل للذات اصلا واذا كان مبطلا لها
فاولى ان يبطل صفاتها من حسن وقبح وغيرهما وانما يذكر العدم
في التقسيم استيفاء لذكر الاحوال واذا بطل استناد قبحها
الى شيء من هذه الوجوه وقد علمنا ثبوت قبحها في العقول ثبت ان
قبحها عايد الى صفات ذواتها الثابتة عند العقلاء حقايقها لان
ذلك مقتضى الدليل على انا اذا شئنا عللنا قبحها بان
الظلم فيه اضرار بالمظلوم غير مستحق ولا نفع له فيه ولا دفع
ضرر عنه وان الكذب يؤدي الى مفاسد مستقبحة كالقاء
العداوة بين الناس والسعي على دمايهم واموالهم الى من له اقتدار
من الظالمين وذلك من اشد الفساد وان الجهل يحسن
للمتصف به الاضرار والاعتداء على غيره وان العبث
فعل مناف للحكمة الواجب على العقلاء اتباعها واعتمادها
في افعالهم باسرها فيكون ذلك تعليلا صحيحا ثابتا وكل هذا
من نتايج العقول المستغنى فيها عن المنقول ٥ وهذا منتهى
الكلام على الكسب ولواحقه الذي ادعت الجبرية فيه ما لا يعقل

تصوره ولا يمكن تفهمه وتدبره ولا يسع ذا لب تحصيله ولا تلفيقه
وتوصيله لكون ادعائه باطلا مستحيلا ومدعيه مخاطبا رسما محيلا
فإن قيل إنكم حددتم الكسب من قبل بأنه إيجاد الفعل
من القادر المختار لاجتلاب منفعة أو دفع مضرة وقد جاء في بعض
الآيات التي أوردتموها تسمية ما اجتلبت به المضرة كسبا كقوله
تعالى أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا وقوله سبحانه وتعالى
وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم وقوله تعالى
أو يوبقهن بما كسبوا وهذا عكس ما ذكرتموه لأن مضمون
هذه الآيات دال على حصول مضرة لا نفع لهم فيها ولا دفع ضرر
وأنهم اكتسبوها بفعلهم وذلك خلاف ما قررتم في حد الكسب
وحقيقته قلنا إن ما ذكرناه في حد الكسب وحقيقته
صحيح في أصل الوضع ومفهوم الكلام وظاهر الخطاب بدليل أنا إذا
سمعنا قائلا يقول كسبت شيئا لم نفهم من فحوى قوله وظاهر
كلامه إلا أنه حصل بسعيه واجتهاده ما ينتفع بحصوله ولا
يخطر ببال أحد من العقلاء وذوي التحصيل أنه حصل ما يستضر

رابع عشره

به على وجه من الوجوه واذا كان ذلك مفهوم ظاهر الكلام ومعلوم
جاري العرف والخطاب ثبت لنا ما اردناه وبهذا الظاهر
نستدل ايضا على ابطال قول الجبرية في الكسب الذي تمحلوا له ما هو
عين المحال مضافا الى الوجوه المبطلة لدعواهم في الكسب الفاسدة
ثم نقول فيما تضمنته الآيات المذكورة التي عارضوا بها انه
غير ناقض ما اصلناه لانه وان كان في الظاهر مخالفا له فانه بالتاويل
عايد اليه بمعناه وهو ان الفاعلين لذلك لما ظنوا وتوهموا فيما
فعلوه انه نافع لهم عملوا بمقتضى الظن وخطا الوهم ولو علموا حقيقة
اضراره بهم لعدلوا عنه الى ضده وتركوا التعرض به فقيل
لهم ذلك على وجه التقريع بعملهم والتهجين لفعلهم اي هذا ما
جنيتم على انفسكم بجهلكم وسوء اختياركم واقمتموه مقام الكسب
النافع لكم بناء على ظنكم المخطي غير المصيب والبعيد عن الرشد
غير القريب ومثال ذلك ان يسيء انسان الى من كان يرجوا
احسانه اليه فيعاتبه على ذلك ويوبخه ويقول مشيرا الى ما فعل به
هذا احسانك الي وانعامك علي اي الذي اقمته مقام الاحسان

وأجريته مجرى الأنعام ولم يرد أنه إحسان على الحقيقة وانعام وهذا
بين ٥ وقد قال أحد علمائنا وقدوتهم وهو الشيخ المفيد أبو عبد
الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي رضي الله عنه فيما يتعلق بالكسب
ثلثة أشياء لا تعقل وقد اجتهد المتكلمون في تحصيل معناها من
معتقدين بها بكل حيلة فلم يظفروا منهم إلا بعبارات بينا نقص المعنى
فيها على مفهوم الكلام إتحاد النصرانية وكتب الأشعرية
وأحوال البهشمية قال ومن أراد بيان ما ذكرناه في هذا
الباب فليتوصل إلى إيراد معنى في واحد منها معقول أو الفرق
بينها في التناقض والفساد ليعلم أن خلاف ما حكمنا به هو الصواب
وهيهات ٥ قال والقول في الأحوال يتضمن من فحش الخطاء والتناقض
ما لا يخفى على ذي حجى فمن ذلك أن الحال في اللغة هي ما حال الشيء فيها
عن معنى كان عليه إما موجود أو معقول ولا نعرف الحال في حقيقة
اللسان إلا ما ذكرناه ومن ادعى غيره كان كمن ادعى في القول والخبر
خلاف مفهوم لهما ومن زعم أن الله تعالى يحول عن صفاته ويتصرف في
نفسه فقد كفر بربه كفرا ظاهرا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ٥

وأما قول الشيخ المذكور رحمه الله الأحوال البهشمية فإنه نسبها
إلى أبي هاشم عبد السلم بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي
المعتزلي لأن أبا هاشم هذا أحدث القول بالأحوال المذكورة واتبعه
أصحابه في ذلك ٥ وأما كسب الأشعرية فقد مضى من الكلام
في إبطاله ما فيه مقنع ٥ وأما اتحاد النصرانية فإنه وإن
لم يكن الكلام في إبطاله من غرض هذا الكتاب فقد تعين ذلك موافقة
لإبطال النظيرين اللذين قرنهما به وإن كانت العناية بإبطاله أشد
منهما لما فيه من الكفر الفظيع والشرك الشنيع على أن
المتكلمين قد أودعوا كتبهم من ذلك ما فيه كفاية لكنا نذكر
طرفا من الكلام في إبطاله بعون الله سبحانه وتوفيقه فنقول افترقت
النصارى ثلاث فرق ظاهرة وهم اليعقوبية والنسطورية والملكانية
لكنهم اتفقوا على الاتحاد والقول به وإن كان من أجهل الجهالات
التي لا يشك فيها العقلاء ولا يمتري بها الألباء فقالوا بأجمعهم إن
الله سبحانه ثلثة أقانيم جوهر واحد فهو واحد في الجوهرية ثلثة في
الأقنومية ويعنون بالأقانيم أقنوم الأب وهو ذات الباري تعالى

وأقنوم الابن وهو علمه وأقنوم روح القدس وهو حياته ومرادهم
بالأقنوم الشيء المنفرد بالعدد ويقولون إن أقنوم الابن وحده
الذي هو علمه تفرد وتجسد بعيسى فصار عيسى لذلك إلها بعد أن
كان إنسانا وإن عيسى هو خالق الخلق وانه يحيي الموتى ثم
إنهم بعد اتفاقهم على تجرد الاتحاد اختلفوا في كيفيته فقالت
اليعقوبية منهم إن أقنوم الابن الذي هو العلم مازج ناسوت
عيسى وخالطه فحصل من ذلك شيء ثالث هو المسيح ولذلك قالت
هذه الفرقة إن المسيح جوهر من جوهرين أقنوم من أقنومين
فيقال لهم على قولهم بأنه حصل من الممازجة شيء ثالث
لخلو حال اللاهوت والناسوت بعد ممازجتهما إما أن يكونا على ما
كانا عليه قبل الممازجة أو أن يكون كل واحد منهما قد أبطل حكم
الآخر وأخرجه عما كان عليه من كيفيته فإن كان الأول بطل قولهم
إنه حصل منهما بالممازجة والمخالطة شيء ثالث هو المسيح وإن كان
الثاني لزمهم أن يكون المسيح لا إلها ولا غير إله ولا قديما ولا محدثا
لحصول شيء ثالث ليس إلها ولا إنسانا فبطل قولهم من كل وجه

وأيضا فلو جاز أن يبطل ابن لجاز أن يبطل أب وأم فما المانع
من ذلك ثم يقال ان ناسوت المسيح كناسوت غيره في
الجسمية واللحمية فإن قالوا انه أبطل اللاهوت كان باطلا لأن المحدث
لا يبطل القديم ويلزم من جواز ذلك أن يبطل المحدث أقنوم الأب
وإن قالوا ان اللاهوت أبطل الناسوت لم يصح ذلك لأن ناسوت
المسيح آخرا كان على ما كان عليه من قبل أولا وكل ذلك باطل
وقالت النسطورية لم نكن بينهما مما زجة وانما الكلمة جعلت
ناسوت المسيح هيكلا وادرعته اندراعا ولذلك قالوا ان المسيح
جوهران أقنومان واختلفت النسطورية فقال بعضهم ان كل واحد
من الأقانيم حي ناطق اله وقال بعضهم ليس هو كذلك وقالوا
ان الابن لم يزل متولدا من الأب والأب لم يزل والدا للابن لا بالتناسل
وان الروح لم تزل فايضة من الأب والابن فيقال لهم على
قولهم ان المسيح بعد الاتحاد جوهران أقنومان لا يخلو الجوهران
المدعيان من أن يكونا قديمين أو يكونا محدثين أو يكون أحدهما قديما
والآخر محدثا فإن كانا قديمين لزم من ذلك أن يكون ناسوت

المسيح قديما ويلزمهم من ذلك اثبات قدر رابع ويلزم من فسر
الاتحاد منهم بان الابن اثر في المسيح ودبر على يديه من حيث ظهرت
عليه الافعال الالهية ان يقولوا ان الله اجل ايضا بسائر الانبياء قبل
عيسى عن الافعال الالهية التي هي المعجزات ظهرت على ايديهم
كما ظهرت على يدي عيسى ٥ وقالت الملكانية ان المسيح
جوهر واحد اقنوم واحد وان الاتحاد لم يكن به وانما كان بالانسان
الكلي دون المسيح وذكر عن بعضهم ان الاتحاد كان باثر
الكلمة فيه كتاثير الصورة في المرآة من غير انتقال اليها وذكر
عن بعضهم ان حقيقة الاتحاد ان الكلمة دبرت على يدي عيسى
فقال لهم ماذا تريدون بقولكم ان الاتحاد كان بالانسان الكلي
أتعنون بذلك الانسان المتصور في العقل فان عنيتم ذلك لزمكم ان لا يكون
عيسى ابن الله ولا الها لانه كان ناسوتا شخصيا ام تعنون ان
الاتحاد حصل بكل انسان شخصي فان عنيتم ذلك لزمكم ان يكون كل
واحد من الناس ابنا له لحصول الاتحاد به تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
وقالوا في تشبيه ايمانهم بزعمهم ما تعتقد به نؤمن بالله الواحد

الأب مالك كل شيء والرب الواحد يسوع المسيح ابن الله الذي
ولد من أبيه قبل العوالم كلها وليس بمصنوع إله حق من
جوهر أبيه وهذا من الهذيان الذي إذا سلب الإنسان عقله
وفارق قوله لم يصدر عنه شبهه ولم يبد منه مثله ولكنهم ضلوا عن
نهج السبيل وتاهوا عن وضح الدليل وقد ألزمهم المتكلمون
على قولهم في هذا التشبيه في وصف المسيح بأنه من جوهر أبيه
أن يكون عيسى مشاركا لأقنوم الأب في أمر ذاتي طبيعي لأنه
لا يقال في الشيء إنه من جوهر غيره إلا بعد اشتراكهما في أمر ذاتي
قالوا وإذا كان عيسى الذي هو متحد بالابن مشاركا للأب في
أمر ذاتي كان من جنسه فهل ينفصل منه بفصل أو يمتاز عنه
بمميز فإن قالوا لم ينفصل عنه بفصل قيل لهم
فلم كان الأب بكونه أبا أولى من الابن ولم كان الابن بكونه ابنا
أولى من الأب وإن قالوا انفصل منه بفصل لزمهم من ذلك
أن يكون الله تعالى مركبا من جنس وفصل فلا يكون ذاته سبحانه

بسيطا على قول الفلاسفة الذين اتبع النصارى فقالهم واقتدوا
بهم على أنه يصح الزامهم على وجه آخر بأن لا بد ذكر
اتحاد الابن بالمسيح بل يقال هل انفصل أقنوم الابن أم أقنوم الاب
انفصل أم لم ينفصل ويبنى الالزام الأول على هذا القول ٥
وأما حقيقة الاقانيم التي ابتدعوا دعواها فإنهم اختلفوا
فيها فقال بعضهم انها أشخاص يزيدون أعيانا وذوات وقال
بعضهم انها خواص بعنون بذلك أنها أعراض لازمة لذاته
وقال آخرون انها صفات فيلزم من قال انها أشخاص أن يكون
مركبا من ثلاث ذوات على ما تقدم القول فيه ويتجه على من ذهب
إلى أنها خواص أو صفات الزام أن تكون ذاته تعالى ثلاث خواص أو
ثلاث صفات وقد علم أن الصفة والخاصة لا قوام لها بنفسها فيلزمهم
على ذلك أن تكون ذاته تعالى أربعة أشياء ٥ ويقال لهم
أيضا أخبرونا عن أقنوم الابن والروح أهما ذات الله تعالى أو بعضها
أو غيرها فإن قالوا هما ذاته تعالى لزمهم بطلان قولهم ان الله تعالى
ثلاثة أقانيم وإن قالوا انهما بعضها لزم كونه تعالى متجزئا مركبا

من أجزاء فيلزمهم من ذلك كون وجوده معللا بأجزائه ويلزمهم
أيضا أن يكون محدثا على أصل الفلاسفة الذين اتبعتهم النصارى
في آرائهم وإن قالوا إنهما غيرها لزمهم إلزاما موكدا أن
يكون مركبا من ثلثة أشياء وكل ذلك باطل واضح البطلان لائح
البهتان ٥ وجملة الكلام عليهم هو بيان غلطهم في
اعتقادهم أن الواحد ثلثة لأن التناقض في ذلك ظاهر عند ذوي
العقول وأولي التحصيل لكونه دفعا للعلم الضروري والإدراك
الحسي لا يخالف فيه أحد من العقلاء ومن خالف فيه عد جاهلا أو متجاهلا
أو مباهتا مكابرا فيجب أن ينبه على جهله أو تجاهله أو عناده
وفساد مراده لأن القول بأنه واحد يتضمن نفي ما زاد عليه والقول
بأنه ثلثة يتضمن اثبات ما زاد على الواحد فيتناقض القولان ٥
وأما قولهم إنه جوهر فالكلام عليه أن يقال لهم لم قلتم
ذلك وما تعنون بالجوهر أتعنون به أنه جزء من الأجزاء التي
هي أصل الجسم ومنها يتركب بانضمام بعضها إلى بعض فإن
أردتم ذلك فقد أثبتم الجسمية التي لا تنفك من الأعراض المحدثة

وما لا ينفك عن المحدث يجب أن يكون له حكمه في الحدوث وثبوت فرده
سبحانه قد قامت دلايله ووضحت براهينه وشواهد الرجوع
جميع المحدثات في الحدوث والوجود إلى صنعه وإيجاده وإحداثه
ثم إن الجوهر الفرد لا يصح أن يكون قادرا أو لا عالما ولا حيا وقد
ثبت بأدلة الفاهرة كونه تعالى قادرا عالما حيا الوقوع
أفعاله التي لا تصح إلا من القادر العالم الحي وإن أردتم
بالجوهر شيئا اصطلحتم عليه غير ما أشرنا إليه لزمكم أن تبينوا
حقيقته ليكون الكلام عليه بحسبه ٥ وأما الاتحاد
الذي ذهبوا إلى القول به فهو من أوضح الجهالات وكل ما يفسرونه
به باطل لا صحة تعضده ولا بيان يؤيده إلا أنهم قالوا إن الثلثة
صارت واحدا والاثنين صارا واحدا وبطلان ذلك ومنافاته للعقول
العقول وضرورة العلوم ظاهر واضح وفساد القول به عند
من له أدنى معقول لا يخفى وكذلك جهالتهم في قولهم إن المحدث
صار قديما لأن المحدث هو ما وجد بعد أن كان معدوما والقديم
الذي لم يزل موجودا وتنافض ذلك وتضاده أظهر من أن يدل

عليه أو يهدي اليه وكذلك قولهم أيضا ان المالوه صار الها في
الفساد والبطلان وقلب الشيء عن حقيقته الى ضده هاهنا في الايضاح
والبيان ٥ وأما قول من قال منهم ان الاتحاد انما هو في
المشية لا في الذات وأراد بذلك أنهما اتفقا فيها ولم تختلفا فانه
يقال له لا تخلو قولك هذا أن يراد به أن مشيتهما واحدة
لا اختلاف فيها أو أن مشيتهما غير ان ولكن لا يشاء أحدهما
الا ما يشاء الآخر فان أردت الاول فهو باطل لأن كل
مشيتين لغيرين لا يصح أن يكونا مشية واحدة بل لا بد من
اختلافهما لاختلاف المريدين بهما وذلك بناء منك على الاتحاد
الظاهر بطلانه باضطرار وان أردت الثاني وهو أن يكونا
غيرين ولا يشاء أحدهما الا ما يشاء الآخر فذلك مستحيل لأنه
تعالى يشاء ايجاد موجودات لا تعلق لوجودها بعيسى بوجه من
الوجوه ولا تصح مشاركته في ايجادها لعدم اقتداره عليها
وكذلك يعلم سبحانه معلومات لا يعلمها عيسى لأنه تعالى عالم
لذاته فيعلم كل ما يصح أن يكون معلوما مما كان ومما هو كائن

ومما سيكون ومما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون وذلك غير حاصل
لعيسى لأنه عالم بعلم فما لم يحصل له العلم به لا يكون عالما به فبطل
قول الأشاعرة في المشيئة على الوجهين المذكورين ثم إنا
نقول له إن عيسى عليه السلام يشاء من الأفعال ما لا يصح من القديم
تعالى فعله ولا يجوز عليه من الأكل والشرب والنوم وغير ذلك
مما يجوز على البشر ويصح فعله منهم وهو مستحيل منه تعالى فبطل
قولهم على القطع واليقين وإن كانت أقوالهم بأجمعها باطلة ومن
الصحة على الملة ٥ وأيضا فإنا نعلم أن حيين لا بد من اختلاف
مشيتهما في بعض الأشياء وإن اتفقا في بعضها من حيث أن يريد أحدهما
ما يكرهه الآخر أو لا يريده أصلا فلا يحصل اتفاقهما في المشيئة
ولو لم يكن ذلك كذلك لكان حكم الاثنين لا ينفصل من حكم الواحد
وذلك فاسد ٥ وأما من اعتقد منهم أنه تعالى اتحد بعيسى
من جهة أنهما صارا واحدا بعد أن كانا اثنين موجودين فذلك من أبطل
البطلان وأمحل المحال الذي لا يصح للبيب اعتقاده وإن عنوا بذلك
الحلول والمجاورة فذلك محال أيضا لأنه تعالى لا يجوز عليه الحلول لأن

الحلول يجب كونه تابعا للوجود وما كان موجودا ولم يتعقب
وجوده الحلول فالحلول مستحيل عليه ثم لو جاز عليه الحلول
ولم تكن لبعض المحال صفة تقتضي اختصاصه بالحلول فيه لوجب
أن يحل جميعها لعدم الاختصاص ببعضها أو لا يحل جميعها وليس لعيسى
من الاختصاص بذلك ما ليس لغيره فيلزم أن يجد بكل نبي سلف
الاختصاص ٥ ثم إن عيسى إذا لم يتغير بحلوله فيه عن كونه
إنسانا فكيف يصير إلها معبودا على أن العبادة لا تستحق إلا
بأصول النعم وهي خلق المنعم عليه وإيجاده واختصاصه بخلق
الحياة فيه والشهوة والنفرة وغير ذلك مما تقدم ذكره وخلق النعم
والتمكين منها وقد ثبت وتحقق أن عيسى لم ينعم بشيء من هذه
النعم التي تستحق بها العبادة ولو حل الإله فيه فرض محال
فانفضح بطلان قولهم وبان تناقضهم في كل ما يذهبون إليه وعدم ثبوت
معنى يعتمد عليه في جميع ما يشيرون إليه وما يحكى عن
بعضهم أن أقنوم الأب هو القديم وحده فنقول فيه إن عنى
بالقديم وحده الله سبحانه فذلك صحيح مع بطلان قوله أب لأن

الأب لا يطلق الأعلى من يصح أن يولد له ولد من مائه أو على فراشه
وهو جسم والله سبحانه وتعالى منزه عن الجسمية بما دلت عليه الأدلة
الواضحة والبراهين اللائحة ثم لو كان جسما لاستحال منه خلق
جسم وإذا بطل أن يكون جسما بطل كل ما يتبع ذلك مما هو لا يليق
بالأجسام من الأبوة والبنوة والولادة وما يجري مجرى ذلك
وما جلى عن أكثرهم أنهم اعتمدوا على أنه إذا لم يكن عرضا
وجب أن يكون جوهرا باطل غير جائز لأنه إذا لم يكن عرضا لوضوح الدلالة
على حدوث العرض فذلك بعينه دليل على أنه لا يجوز أن يكون جوهرا
لحدوث الجواهر لكنهم عموا عن الحق وتاهوا عن قول الصدق وإذا بطل
أن يكون جوهرا أو عرضا الحدوثهما وبطلان جواز ذلك عليه وجب
أن يكون ذاتا موجودة مخصوصة ليست بجوهر ولا عرض بل ذات لا يعلم
حقيقتها إلا هو ويجب نعلمها على الجملة ونعلم صفاتها بما دلت عليه
دلائل أفعاله وفي ذلك كفاية ومقنع ٥ ومن مناقضاتهم
الواضحة ومحالاتهم الفاضحة قولهم أب وابن وروح قدس الله واحد
مع قولهم إن الأب إله والابن إله وروح القدس إله فإذا ألزموا على

قولهم هذا أن يقولوا إن الآلهة ثلثة امتنعوا من لزومه وهو
لازم لهم لاعترافهم بأن كل واحد إله ٥ ومن مناقضاتهم
قولهم إن الباري تعالى قديم لم يزل ثم يصفونه بما يوجب له الحدوث
والحاجة وتلك مناقضة غير خافية ولكن عقولهم واهية ٥

ظاهرة

بلغت المعارضة
بالأصل ولله الحمد

الفصل السادس

فيما تعلقت به من خلق الشيطان وإغوائه الإنسان

قالت الجبرية إن الله تعالى خلق إبليس وأقدره على الإنسان ليغويه
ويضله ويزين له فعل المقبحات وترك المحسنات والكفر والضلال
وفواحش الأعمال فتجب لذلك إضافة ما يفعله الإنسان
بإغوائه ووسوسته إلى خالق الشيطان المغوي لما كان إيجاده
سبب وصول ذلك إليه ودلالته عليه لأن فاعل السبب المؤدي
إلى المسبب كفاعل المسبب المستغني عن السبب واختلقوا
حديثا تشهد ببطلانه الأدلة العقلية والآثار السمعية فرووا
عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لو أراد الله أن لا يعصى لما
خلق إبليس واستدلوا بذلك على أنه تعالى أراد المعاصي من عباده

والجواب المبطل لما ذهبوا إليه أن نقول لهم إنا قد دللنا بالأدلة
الواضحة والبراهين الراجحة فيما تقدم على أنه تعالى لا يفعل القبائح
ولا يريدها العلم بقبحها وعلمه بغناه عنها وأنه نهى عن فعلها لفسادها
وزجر عنها وأوعد بالعقاب الأليم لفاعلها كفاله عن مرادها إذا
ثبت أنه لا يفعلها ولا يريدها ولا اختارها من عباده ولا يدعو داعي
الحاجة ولا داعي الحكمة إليها لانتفاء الحاجة عنه ولمضادتها
للحكمة التي لا تنفك أفعاله منها فلا يجوز أن يفعلها ولا يفعل ما هو
سبب في وقوعها وحصولها ولا ما هو باعث عليها ووصلة إليها
ثم إنا نقول لهم إذا أجرى الله عليه تعالى إيجاد ما هو داع إلى
معصيته ومخالفة أمره ونهيه ومجانبة طاعته واعتماد الإضلال
عن سبيله فيلزمكم على أصلكم أن تجيزوا بعثة أنبياء للصد عن
الهدى والسداد وإضلال العباد ودعائهم إلى القبائح والفساد
لأنه تعالى إذا أراد القبائح والفواحش منهم وجعل خلق
الشيطان سببا في وقوعها وطريقا إلى حصولها فجعل الأنبياء سببا
في ذلك نظيره والوجه الجامع بينهما حصول ما أراده وإن

اختلف الشباب فيه والطريق إليه لاتحاد العلة وإذا جاز ذلك
بمقتضى رأيكم أشياء يجوز به العلم بصحة النبوة وصدق الأنبياء
في دعواهم الرسالة وتأديتهم عن الله سبحانه أوامره ونواهيه
وتعذر العلم بصحة ما أتوا به من الكتب المنقولة عن الله تعالى
ووحيه ووعده ووعيده وخبره ومخبره وقد علمنا بظهور
الأعلام المعجزة الخارقة لعادة البشر صدق الرسل في دعواهم
الرسالة عنه تعالى وأنهم أتوا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
ودعوا إلى كل ما يطابق الحكمة لأن أمره دال على إرادته ما أمر
به من الحسن ونهيه دال على كراهته ما نهى عنه من القبيح
في البر والعلن وإذا ثبت حسن ما أمر به ورغب فيه من
الأفعال الحسنة وقبح ما نهى عنه وتوعد عليه من الأفعال
القبيحة غير المستحسنة بالوعيد الشديد وزجر عنه بالزجر
العنيف فما المانع مع ذلك من خلق إبليس وإيجاده مع تزيينه
وترهيبه ووعده ووعيده على أنه لم يوجده ويوجد غيره
من المكلفين إلا ليطيعوه ولا يعصوه كما قال سبحانه وما خلقت

الجن والإنس إلا ليعبدوني ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعموني
فإذا عصاه بعضهم فبسوء رأيه وقبح اختياره لا بسبب إيجاده
فإن قيل فما الحكمة والغرض في إنظاره بعد ظهور عصيانه
على ما قال سبحانه إنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم
قلنا هو تشديد التكليف على عباده واختبارهم وامتحانهم
ليبلوهم أيهم أحسن عملا لأن له سبحانه أن يشدد التكليف
في أمر ويخففه في غيره لما يعلمه من المصلحة المتعلقة بذلك
وهي مضاعفة الثواب وتعظيمه على ترك المكلف المعصية مع
توفر الدواعي النفسية وغلبة الهوى والشهوة ولمخالفة
الشيطان الغرور ومراغمته وهذا وجه مصلحة لا شبهة فيها
ودليل على صدق النية وقوة العزيمة على أنا نعلم بالقطع
واليقين أن وسوسة إبليس ودعاءه إلى المعاصي والقبائح والنواهي
غير موجب للقبول منه ولا ملزم به ولا مجبر عليه لأنه لو كان
موجبا أو مجبرا لما قدر أحد من المكلفين على عصيانه ومخالفته
وقد علمنا صحة الاقتدار على ذلك علما يقينا بما نجده من عصاه من

نفسه ويعلم من استنطاعة محالفته وأجلى الأمور ما نجده
الإنسان من نفسه فأما الذي يغلبه هواه على متابعته والقبول
منه والانقياد لوسوسته فإنما يفعل ذلك بإرادة نفسه واختياره
ومتابعة هواه وشهوته لا بإجبار الشيطان وغلبته وذلك واضح
لا إشكال فيه يعلمه كل من فعله وقوي على قمع نزغات
الشيطان وخدعه وغلبة هواه ونفسه فإذا غلبه هواه وأطاع
من أغواه فإنما أتي في القبول من قبل نفسه ومما
يشهد بصحة ذلك وأن لا غلبة للشيطان على الإنسان من جهة
السمع ما أخبر به سبحانه حكاية عن الشيطان من قوله في
الدار الآخرة وقال الشيطان لما قضي الأمر إن الله وعدكم
وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان
إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم ما أنا
بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتمون من قبل
إن الظالمين لهم عذاب أليم وهذه الآية أوضح على ما قلناه
وإزاحة الشك والارتياب عما ذكرناه لأنه أخبر عنه بأن

لم يكن له عليهم سلطان في دار التكليف واعترافهم بذلك حق لأن
الدار الآخرة لا كسب فيها إذ هي دار الصدق والحق وشهادة منه
أيضا بأن وقوع المعاصي من فاعليها عند وسوسته ودعائه إياهم إنما
كان باختيارهم وسوء رأيهم لا بإجباره إياهم وقهره لهم ومن
ذلك قوله تعالى ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من
المؤمنين وما كان له عليهم من سلطان إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن
هو منها في شك وربك على كل شيء حفيظ فنفى سلطانه واقتداره
عليهم يصرح المقال المنبئ عن حقيقة الحال ومما يشهد
أيضا بأن معصية العاصين مختصة باختيارهم وسوء رأيهم قوله
تعالى حاكيا عنهم ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع
بعضهم إلى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا
أنتم لكنا مؤمنين قال الذين استكبروا للذين استضعفوا أنحن
صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم بل كنتم مجرمين وقال الذين
استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن
نكفر بالله ونجعل له أندادا وهذه محاجة من كل فريق

حامد عبده

للآخر متضمنة أن الأفعال السيئة منهم ظاهرة وعنهم صادرة
ونسبة ما وقع منهم من الضلال وقبيح الأفعال إلى أنفسهم باحتجاج
بعضهم على بعض في دار لا يصح فيها زور المقال ولا تحرص المحال
ولم ينسبوا ذلك إلى الشيطان ٥ فإن احتجوا فيما ذهبوا
إليه من تحكم الشيطان على الإنسان وقهره له بقوله تعالى
الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان
من المس فقالوا إن مضمون هذه الآية يدل على تأثيره في الإنسان
وتحكمه فيه وقهره له واقتداره عليه حتى جعله الله تعالى مشبها به
غيره من الأحوال فكيف قلتم إنه لا يقدر من الإنسان على غير الوسوسة
له ليستزله بها ويستغويه بمعاريضها قلنا لهم لو كان
للشيطان اقتدار على الإنسان بغير الوسوسة ومخاتلها ونصب
حبائلها لقتل كل مباين له ومخالف لمراده ومعاد له من المؤمنين
وعباد الله الصالحين وأنبيائه المرسلين وأوليائه المقربين والداعين
إلى الخير والفاعلين له المطيعين لأنه عدو أولياء الله وولي أعدائه
والمختار أن يكون الناس كلهم نظراءه في استحقاق النقمة وحرمان

الرحمة فمن باينه وراغمه كان الى اهلاكه لو امكنه مسارعا واليه
نازعا وانما منعه الله تعالى من ذلك ولم يقدره عليه لما فيه من
المفسدة العظيمة ولو اقدره سبحانه على اجبار العاصين على
فعل المعصية لسقط الذم والعقاب عنهم ووضحت الحجة لهم لان
المجبر على الفعل لا يواخذ بفعله والامر بخلاف ذلك من توجه الحجة
اليهم ووجوب العقاب عليهم ٥ فان قالوا فما المراد بقوله
تعالى في آكلي الربا وتشبيههم بالذي يتخبطه الشيطان من المس
اذا كنتم لا تجيزون اقتدار الشيطان على الانسان بغير الوسوسة
قلنا ان ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهدا والحسن وقتادة
قالوا فيما ذكره عن آكلي الربا ان قيامهم على تلك الصفة انما
يكون يوم القيمة اذا قاموا من قبورهم ويكون ذلك امارة لاهل
الموقف على انهم آكلوا الربا وقال ابو علي الجبائي
في قوله يتخبطه الشيطان انه مثل لا حقيقة وانما هو تشبيه بحال
من تغلب عليه المرة السوداء فتضعف نفسه ويلح عليه الشيطان
بالاغواء فيقع عند تلك الحال ويحصل به الصرع من فعل الله تعالى

وتكون نسبته إلى الشيطان مجازا لما كان عنده وسوسته
فإن قالوا لم خلق الله إبليس وهو داع إلى خلاف ما أراده
تعالى من عباده وكلفهم من فعل طاعته واجتناب معصيته ولو لم
يخلقه لكانوا إلى الطاعة أقرب وعليها أقدر قلنا إن الإغواء
إبليس ووسوسته وما يلقيه في أنفس المتفادين إليه والمطيعين له
لا يزيد في المقدار والموقع على ما يصدر من ذوي العناد من الناس
والمزينين للقبائح المحسنين للفواحش والداعين إليها والباعثين عليها
بل تأثير ما يقع من مقتبلي الإنس أعظم من تأثيره وأبلغ موقعا من
إغوائه ووسوسته لأن إبليس غير مشاهد ولا محسوس ونهاية
اقتداره إلقاء الدعاء إلى الفساد في الصدور والبعث عليه في القلوب
والخواطر اللطيف بنيته فيقرب من موضع السماع والفكر ويصل
إلى هواجس الخاطر والقلب ومقتبلو الإنس يشاهدهم من يدعونه
إلى مثل حالهم ويرتبون له مثل صنيعهم ويستمع كلامهم ويبرز خطابهم
ويبذلون له الموافقة على ما يدعونه إليه والمساعدة فيما يبعثونه عليه
فتكون البلوى بهم أعظم من البلوى بإبليس الذي هو محجوب عن أبصارهم

ومستور عن إدراكهم وهذا فرق واضح على أنه لا عذر للمكلف
في القبول من الداعيين على اختلاف حاليهما وبابين أمرتهما لأنه لا
سلطان لهما عليه ولا قهر وهو القادر المتمكن من الفعل والترك وقبول
ما اختار من الأمر والنهي وذلك حجة بالغة لله تعالى عليه وهو
المنقطع الحجة إن خالف الأمر وواقع النهي لأنه ليس وجه اختياره
فعل ومن قبل نفسه أتى ولذلك استحق وعد الله تعالى العقاب
وذهيم العذاب ولو كان ما وقع منه حاصلا من غيره لكان العدل
في صرف العقاب عنه ومنعه منه وتوجيهه إلى ذلك الغير دونه على
ما قال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى ولا تكسب كل نفس إلا عليها
وما ربك بظلام للعبيد ۝ فإن قيل وإن خلق هو لهم
الداعي إلى الفساد المضلين للعباد المزينين لهم العدول عن الرشاد
وقد علم أن عدمهم يوجب انتفاء فسادهم وإفسادهم وعدم ضلالهم
وإضلالهم بل جميع أفعالهم لأن صحة الفعل مشروطة بالوجود والحياة
والقدرة وبطلانه مشروط بانتفاء هذه الأمور الثلاثة قلنا
إنما خلقهم للصلاح لا للفساد وللطاعة لا للعصيان على ما تقدم من

قوله سبحانه وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ولأنا قد بينا
أولا أن الله تعالى أكملها حكمة وصوابا وأنها منزهة عما ينافي
الحكمة على كل حال فإذا خالف بعض خلقه مقتضى الحكمة في إيجاده لم
تكن مخالفته مبطلة للحكمة المقتضية للإيجاد في الأصل ولا قادحة
فيها ولا مبيدة لها بعدها وكان ذلك في حكم المتلاشي كمن قدم إلى غيره
طعاما لذيذا شهيا على وجه الإحسان إليه والعاطفة عليه ليأكله
وينتفع بأكله فامتنع من تناوله وخالف إلى غيره من الأكل الخبيثة
الوبية لغير ما سبب سوى الاختيار لتعدي الحكمة والصواب فلا
يكون امتناعه وعدوله إلى ما عدل إليه ناقضا لحكمة مقدم الطعام
القاصد إلى الإقبال والإحسان ولا مبطلا لها على حال ثم إنا نقول
لهم إن الله تعالى لم يرد تكليف المكلف نفعا وإملا إلى ذاته المقدسة
ولا دفع ضرر عنها لاستحالة الانتفاع عليه والاستضرار وإنما قصد
الإحسان إليه ونفعه بتكليفه المتضمن تعريضه للثواب الذي هو النعيم
الدائم المقارن للتعظيم والإجلال وإذا كان ذلك هو الغرض المراد بالتكليف
كان تكليف ما يعلم أنه يعصى فيه وما يطيع على حد سواء لأنه إذا

أطاع فباختياره أجرى الحكمة على وجهها ووفاها حقها وأتى بما يقتضي
تفضيله واستحقاق النعيم الدائم المقيم له وإذا عصى فالحكمة حاصلة
في تكليفه لكنه فوت نفسه حظها وبخسها حقها ولأن الله سبحانه
كما كلف العباد العمل بطاعته كلفهم عصيان المزين لهم خلافها والمحسن
لهم ضدها إنسيا كان ذلك أو شيطانا وتوعدهم على القبول من المغوي
لهم والانقياد له بالعذاب الأليم والعقاب العظيم فثبتت الحجة عليهم
وقال بعض المتكلمين لو علم الله سبحانه أن من يدعوه إبليس وجنوده
إلى المعصية يفعل منها ما لولا دعاؤهم لما فعل لكان يمنعه من ذلك أشد
المنع لكن المعلوم أن دعاءه لا يؤثر وقال آخرون يجوز أن يؤثر
بأن يصعب على المرء عند دعائه المخالفة ولولا دعاؤه لما صعب ذلك
فيكون بمنزلة زيادة القدر في أنه يجوز تغير التكليف به وكلا القولين لا
يلزم فيهما قبح خلق إبليس وتمكينه من الوسوسة والإغواء لأن ذلك
معارض بما في التكليف من الدعاء إلى الطاعة المضمون عليها بالوعد الصادق
الثواب الجزيل والنهي عن المعصية المتوعد عليها بالعذاب الأليم فإذا أبى
المكلف إلا المعصية الموبقة فقد أتى في ذلك من قبل نفسه لا من

قبل غيره كما أن المقتدي يغيره في الفساد والضلال وقبائح الأفعال
إنما أتي من قبل نفسه لا من قبل من اقتدى به لأنه بغير خلاف قادر
على معصيته كما هو قادر على طاعته وإنما رجح الوقاف على الخلاف
بسوء رأيه ومتابعة هواه وإرادته وهذا بين ۞ فإن
قالوا أفهل تطلقون على إبليس أنه شر أم لا تطلقون ذلك
فإن أطلقتم لزمكم أن يكون تعالى فاعلا للشر لأنه خالق إبليس على
قاعدة أن من فعل شيئا من الأفعال حسنها وقبيحها تنسب إليه ذلك الفعل
قلنا إن ذات إبليس التي خلقها الله وأوجدها من العدم
ليست بشر في الحقيقة وإنما الشر ما يفعله من القبيح وليس هو
في ذاته الشر فلا يقال هو شر كما أن من فعل الخير لا يوصف بأنه خير
على الحقيقة ومن فعل الشر لا يوصف بأنه شر على الحقيقة بل فعلهما
القبيح والحسن هما الشر والخير لا ذاتهما وكذا القول في كل موجود إنما
يقال هو الشر لا ذاته بدليل أنه لو لم يفعل الشر والأذى لم ينسب
إليه شر ولا أذى مع وجود ذاته على أن إبليس وغيره من الأشرار
إنما خلقهم الله تعالى ليطيعوا فينتفعوا بجزاء الطاعة لا ليعصوا

فبشتضروا بجزاء المعصية لأنه لو كان كذلك لكان نقضا للحكمة إذ
ليس فيه غرض المثل وإذا ثبت هذا لم يلزم ما قالوه فإذا فيل
على هذا فيمن يغلب على أفعاله الشر إنه شرير كان مجازا لا حقيقة ولو
كان على وجه الحقيقة لوجب أن يكون موجده معدودا من الأشرار
لأن ذلك مطرد في كل من فعل الشر ولو وصف على المبالغة بأنه
شرير والله سبحانه يتعالى وينزه عن ذلك فأما
خلقه تعالى الموذيات من الحيوان فالوجه فيه أنه حكمة وتذكرة
أما كونه حكمة فهو أن يدرك بها الجبار بن في نفوسهم والمتعظمين
في ظنونهم فتؤدي أحدهم البقة مع ضعفها وصغر مقدارها إلى
ما يزيد عليها في الإضرار والأذى وتصغر عنده نفسه وتضع
كبره حتى أن الذبابة إذا ألجت على الإنسان أهانته وأبرمته
وأما كونه تذكرة فهو أن تحرز العقلاء من ضررها ويتذكروا
به عقاب الآخرة الذي أمرها عنده هين يسير وشرر حقير فإذا
احترزوا منها لدفع ضررها وجب أن يكونوا من العقاب الأليم
أشد احترازا وأعظم خوفا وأدعى إلى التناهي عما يوجبه فكان

ذلك معدودا من قبيل اللطف الداعي الى الطاعة والزاجر عن المعصية
فثبت أن ايجادها حكمة وتذكرة على ما ذكرناه ووضح بذلك أن
إيجاد ابليس والسودان خير لا شر على هذا البيان كالكافر والعاصي
الذين انما خلقهما الله تعالى ليوم هذا ويطيع هذا ففعلا ضد ما
خلقا له فاستحقا بفعلهما العقاب لتركهما ما يستحق بفعله
الثواب فأما تسمية المجوس والثنوية هذه الاشياء شرا
حقيقة فجارية على قاعدة خطابهما في غيره من مذاهبهما الفاسدة
وآرائهما الباطلة والذي يبطل قولهما في هذه التسمية ما ذكرناه
من أن ما يصدر من فاعل الشر هو الشر لا ذات فاعله في الحقيقة
على أنهم لا عوا أن لها فاعلا غيرها فاعل الخير وذلك أيضا خطأ
منهم ودعوى باطلة لا أصل لها ولا صحة بما بين في الكتب من بطلان
مذاهبهما الفاسدة وليس هذا موضعه فيذكر فيه ٥

ومن شبه الجبرية

التي تمسكوا منها بأوهى متمسك واعتصموا بأوهن معتصم ادعاؤهم
ان الله سبحانه خلق خلقا من عباده ليعذبهم لا لأمر غير ذلك

واستشهدوا عليه بقوله سبحانه ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس
وقالوا هذه الآية دالة على أنه إنما خلقهم ليعذبهم في النار لا لغير
ذلك من المقاصد والأغراض لأن قوله ذرأنا أي خلقنا يقال منه
ذرأ الله الخلق أي خلقهم وقوله لجهنم اختصاص لخلقهم بها
والجواب أن نقول إن هذه الآية من المتشابه الذي أخبر
تعالى عنه في قوله هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن
أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا
الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر
إلا أولوا الألباب فقوله يقولون آمنا به أي قائلين آمنا به كل من
عند ربنا مع علمهم بتأويله فأما قوله هن أم الكتاب فالمراد به
أصل الكتاب الذي يستدل به على معنى المتشابه وغيره من أمور
الدين وأما حمل الحشوية هذه الآية على ظاهرها وكل ما
أشبهها من آي المتشابهة فمن أعظم الخطاء والحطل وأشد
الزيغ والزلل لأن حمل المتشابه على ظاهره متناقض للمحكم ولما

ثبت له بدلايل العقول السليمة والألباب المستقيمة من أضراب
الحكمة الواضحة براهينها وأنواع العدل اللائح بيانها فالقادح فيما ثبت
له تعالى من ذلك في عقله قادح ولدينه فاضح فأما المحكم من
آي القرآن فهو المعلوم معناه من ظاهر لفظه من غير احتياج إلى قرينة
تقارنه ولا إلى آية تدل عليه لظهوره ووضوحه فمن ذلك قوله
سبحانه إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون
وقوله تعالى إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة
يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما لأن المراد بذلك واضح لا يفتقر
إلى دليل يدل عليه لأنه سبحانه عالم بقبح الظلم وعالم بغناه عنه
والعالم بقبح القبيح وغناه عنه لا يصح أن يفعله وإنما يفعله
الجاهل بقبحه والمحتاج إليه ٥ وأما المتشابه فهو ما لا يعلم
بظاهر لفظه ما أريد به حتى يقترن به ما يدل عليه لما فيه من الالتباس
وذلك مثل الآية التي أشاروا إليها في شبهتهم ومثل قوله تعالى وأضله
الله على علم لأن ذلك وإن ماثل في ظاهر لفظه قوله سبحانه وأضلهم
السامري فإنه مخالفه في المعنى لأن المراد بقوله وأضله الله

عَلَى عِلْمٍ أَيْ حَكَمَ بِأَنَّ الْعَبْدَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ ضَالٌّ لَمَّا كَانَ ضَلَالًا بَعْدَ وُلُوهِ
عَنِ الْهُدَى إِلَى الضَّلَالِ وَعَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبُطْلَانِ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ حُكِمَ بِضَلَالِهِ
وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى عَلَى عِلْمٍ أَيْ عِلْمٍ مِنْهُ بِضَلَالِهِ فَحُكِمَ عَلَيْهِ بِمَا عُلِمَ بِهِ مِنْهُ وَمِثْلُ
ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى أَنْ يُقَالَ أَكْفَرَهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ كَافِرٌ فَحَكَمَ بِكُفْرِهِ وَالْعَرَبُ
تَقُولُ أَفْعَلْتُ الشَّيْءَ إِذَا وَجَدْتَهُ كَذَلِكَ وَمِنْهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ
لِبَنِي سُلَيْمٍ لَقَدْ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجْبَنَّاكُمْ وَسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ وَشَاعَرْنَاكُمْ
فَمَا أَشْعَرْنَاكُمْ أَيْ مَا وَجَدْنَاكُمْ جُبَنَاءَ وَلَا بُخَلَاءَ وَلَا مُفْحَمِينَ وَمِنْهُ قَوْلُ
عُتَيِّ بْنِ مَالِكٍ
أَتَيْتُ مَعَ الْحُدَّابِ لَيْلَى فَلَمْ أُبِنْ فَأَخْلَيْتُ فَاسْتَعْجَمْتُ عِنْدَ خَلَائِي
فَقُمْتُ فَلَمْ أَصْبِرْ فَعُدْتُ فَلَمْ أُطِقْ كَلَامًا فَلَا الْيَوْمَيْنِ يَوْمُ بَلَائِهِ
فَوَا عَجَبًا مَا أَشْبَهَ الْيَأْسَ بِالرَّجَا وَإِنْ لَمْ يَكُونَا عِنْدَنَا بِسَوَاءِ
يُرِيدُ بِقَوْلِهِ فَأَخْلَيْتُ فَاسْتَعْجَمْتُ أَيْ وَجَدْتُهَا خَالِيَةً فَعَسُرَ عَلَيَّ الْكَلَامُ
عَلَى مَا اقْتَضَاهُ وَتَقَدُّمُ حُكْمِ اللَّهِ بِالضَّلَالِ عَلَى مَنْ ضَلَّ مُخْتَارًا لِلضَّلَالِ لَا يُرِيدُ لَهُ
حَسَنٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَهُ وَأَمَّا إِضْلَالُ الشَّامِرِيِّ لِمَنِ اتَّبَعَ إِضْلَالَهُ فَهُوَ
قَبِيحٌ لِأَنَّهُ حَسَّنَ لِمُتَّبِعِيهِ الضَّلَالَ وَهُوَ الْعُدُولُ عَنِ الْهُدَى وَالصَّوَابِ وَذَلِكَ

هن أقبح الأفعال ٥ وقد روي عن أولي التأويل اختلاف في
المحكم والمتشابه فروي عن ابن عباس أنه قال المحكم هو الناسخ
والمتشابه هو المنسوخ وقال مجاهد المحكم ما لم تشبه معانيه
والمتشابه ما اشتبهت معانيه مثل قوله تعالى وما يضل به إلا الفاسقين
وقوله والذين اهتدوا زادهم هدى وقال محمد بن جعفر بن
الزبير والجبائي المحكم ما لم يحتمل بتأويل وجه واحد والمتشابه ما
احتمل وجهين فصاعدا وقال ابن زيد المحكم الذي لم تتكرر
ألفاظه والمتشابه الذي تكررت ألفاظه وقال جابر
المحكم ما يعلم بغير تأويل والمتشابه ما لا يعلم الا بتأويل مثل
قوله تعالى يسئلونك عن الساعة أيان مرساها وما
يدل على ضد ظواهر المتشابه من الأدلة ما أتى من الآيات المحكمات
مناقضا لها مثل قوله تعالى على وجه العموم والشمول وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون
وقوله يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم
شعوبا وقبايل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقوله

إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ
وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا وَقَوْلِهِ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا
رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ
وَقَوْلِهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ
لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ
وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ
عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَقَوْلِهِ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ
لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ وَقَوْلِهِ
وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ۝
وَإِذَا عَارَضَ مَضْمُونُ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ مَضْمُونَ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ
مَعَ ثُبُوتِ حِكْمَتِهِ تَعَالَى الْوَافِيَةِ وَعَدْلِهِ وَإِفْضَالِهِ الْوَارِفِ عَلَى عِبَادِهِ
وَفَضْلِهِ وَجَبَ حَمْلُ الْمُتَشَابِهِ عَلَى مَا يُنَاسِبُ الْمُحْكَمَ وَيُعَادِلُهُ وَيُشَابِهُ
مَضْمُونَهُ الشَّاهِدَةَ بِهِ بِحُجَجِ الْعَقْلِ وَبِمَا مَثَّلَهُ وَوَجَبَ تَأْوِيلُ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ
عَلَى مُقْتَضَى الدَّلَالَاتِ وَمُوجِبِ الْبَيِّنَاتِ فَيُقَالُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ
الَّتِي تَمَسَّكُوا بِهَا إِنَّ الْمُرَادَ بِاللَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ لَامُ

العاقبة ولبئست لام الغرض فيكون معنى الآية أنه سبحانه خلقهم
ليطيعوه فيستحقوا الثواب فلما عصوه بسوء رأيهم واختيارهم
استحقوا العقاب لأنه تعالى لا يعاقب الا من فعل ما يوجب عقابه
مع اقتداره على تركه وتجانبه فعله فلما كانت عاقبة أمرهم
بفعلهم استحقاق جهنم جاز أن يقال ذرأهم لها للعلم بمصيرهم اليها
ومما جاء في الكتاب المجيد مما يلاقي لهذه اللام قوله سبحانه
اشارة الى موسى عليه السلام فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا فاللام في قوله ليكون لام العاقبة بغير خلاف ومثل ذلك في قوله
تعالى ذرأنا لجهنم لأن عاقبة أمر موسى عليه السلام كونه عدوا
لفرعون وان الله سبحانه عرفه وأنباءه على يده ولم يلتقطه
آل فرعون لغرض أن يكون سببا في هلاكه بغير شك وانما التقطوه
رجاء السرور به لا الحزن بفعله بل ليكون قرة عين لهم على ما حكي
سبحانه عن امرأة فرعون من قولها عند التقاطه قرة عين لي ولك
لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا ونظير هذه خطاياهم
الآية قوله تعالى أيضا وكذلك في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا

فيها وهذه اللام في ليمكروا لام العاقبة إذ كانت عاقبة
أمرهم المكر والمعصية لا أنه تعالى جعلهم لذلك
ونظيرها أيضا قوله سبحانه إنما نملي لهم ليزدادوا إثما وذلك
إخبار عن عاقبة أمرهم لا أنه تعالى أملى لهم ليزدادوا إثما
بل بقبائح أفعالهم وقوله نملي لهم أي نطيل لهم المدة رجاء أن
يصلحوا ويفلحوا ومنه يقال لتركهم ملاوة من الدهر والملاوة
الحين من الدهر ومنه قولهم تملیت حبيبا أي عشت معه حينا
والملوان الليل والنهار ونظيرها أيضا قوله تعالى
ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالا في الحياة الدنيا ربنا
ليضلوا عن سبيلك فاللام في ليضلوا لام العاقبة أيضا لأنه
سبحانه لم يبعث فرعون وملأه ما آتاهم لغرض أن يضلوا بل ليهتدوا
فضلوا بسوء رأيهم وقبح اختيارهم ولام العاقبة معروفة
في اللغة العربية ومن ذلك قول الشاعر

أموالنا لذوي الميراث نجمعها ودورنا لخراب الدهر نبنيها

ولا شبهة أنهم لا يجمعون أموالهم لغرض أن يموتوا فيرثها الوارث

وَلَا يَبْنُونَ دُورَهُمْ لِغَرَضِ أَنْ تُخَرِّبَهَا نَكَبَاتُ الدَّهْرِ وَالْحَوَادِثُ
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ
وَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ
وَالْعِلْمُ حَاصِلٌ أَنَّ الْوَالِدَاتِ لَا تَغْذُو سِخَالَهَا لِأَجْلِ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ
لَا تُبْنَى الْمَسَاكِنُ لِأَجْلِ خَرَابِهَا وَإِنَّمَا تُغْذَى السِّخَالُ لِتَزْدَادَ نَمَاءً
فَيَنْتَفِعَ بِهَا وَتُفْجَعَ وَكَذَا تُبْنَى الْمَسَاكِنُ لِلسُّكْنَى لَا لِلْخَرَابِ وَلَكِنْ
لَمَّا كَانَتْ عَاقِبَةُ السِّخَالِ الْمَمَاتَ وَعَاقِبَةُ الْمَسَاكِنِ الْخَرَابَ قَالَ
شَاعِرُهُمْ فِي ذَلِكَ مَا قَالَ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ



فَأُمُّ سِمَالٍ فَلَا تَجْزَعِي فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ
أَيْ عَاقِبَةُ مَا تَلِدُهُ الْمَوْتُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ
لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ
وَمِمَّا يَشْهَدُ بِصِحَّةِ التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْآيَةِ تَمْثِيلُوا
بِظَاهِرِهَا خَطَأَهُمْ وَخَطَلَهُمْ الْمَأْلُوفَيْنِ مِنْ قَوْلِهِمْ وَعَمَلِهِمْ قَوْلُهُ
سُبْحَانَهُ فِي تَمَامِ الْآيَةِ الَّتِي جَرَى الْكَلَامُ فِيهَا وَهُوَ أَيْضًا مِنَ الْمُتَشَابِهِ
الْمُحْتَاجِ إِلَى التَّأْوِيلِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ

لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل
هم أضل أولئك هم الغافلون وإنما أراد تعالى أنه خلق لهم
قلوبا ليفكروا وأعينا لينظروا بها فيفقهوا ويعلموا ما يجب عليهم من
معرفته سبحانه وعدله وتوحيده وما يجوز عليه ومنه وما لا يجوز
عليه ولا منه فلم ينظروا في جهات النظر ولم يسلكوا سبل الفكر
فأخطأوا الحق وجانبوه وضلوا عنه ولم يفقهوه فلذلك قال
تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها لضلالهم وسوء اختيارهم وترك
استعمالها فيما جعلت آلة له لأنه تعالى منعها الصلاحية له
وقوله تعالى ولهم أعين لا يبصرون بها لم يرد أنه خلقها عمياء
وقوله تعالى لا تبصر المرئيات وإنما أراد أنهم لم ينظروا في مصنوعاته
تعالى نظر مستدل بإحكامها ودلائلها على معرفة حكمة صانعها
وقدرته قاطرها وقوله تعالى ولهم آذان لا يسمعون بها
لم يرد أيضا أنهم صم لا يسمعون المسموعات لبطلان حاسة
سمعهم وإنما أراد أنهم صرفوها عن سماع المواعظ والنواهي
والأوامر وصفات المنعم الخالق الناهي والآمر فلما لم يتعظوا إلى

استماع ما يجب استماعه وطلب الانتفاع بما يرجا للطلاب
به انتفاعه جروا فجري من لهم آذان لا يسمعون بها البلاد
جاستها وانتفاء صحتها ثم قال سبحانه أولئك كالأنعام
بل هم أضل سبيلا أن هؤلاء الذين لم ينظروا في آيات الله وبيناته به
ولم يتدبروها ولم يستدلوا بمقدورها على قدرته وحكمها على
حكمته وتفرده في صنعها على توحيده وباعتبار الاشباه بها على
عدله وبحقيقة معرفته على صدق أنبيائه ورسله فهم أشباه
البهائم والأنعام التي لا تفقه شيئا ولا تعلمه ولا تتدبره ولا
تفهمه ثم زاد على ذلك بقوله بل هم أضل سبيلا أي أشد ضلالا من
البهائم وإنما حكم تعالى بأنهم أضل سبيلا لأنها مع انتفاء عقولها
إذا هديت إلى مذهب اهتدت وإذا زجرت عن مسلك أو حال انزجرت
وكذلك تهتدي إلى منافعها وتجتنب عن مضارها ومضارعها
وقول الرسول الأطهر صلى الله عليه وآله فهما أيهمت عنه
البهائم فلم تنههم عن أربع معرفة الرب تعالى ومعرفة المرعى
الخصيب ومعرفة الذكر من الأنثى ومعرفة الموت والفرار منه

أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعْرِفَةُ الرَّبِّ تَعَالَى فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ
إِلْهَامٌ مِنْهُ سُبْحَانَهُ لِأَنَّهَا لَا عُقُولَ لَهَا فَتَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى مَعْرِفَتِهِ
وَهُوَ لَا إِضْلَالَ مَعَ وُجُودِ الْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمِ الدَّالَّةِ
عَلَى الصَّلَاحِ وَالرَّشَادِ وَالنَّاهِيَةِ عَنِ الضَّلَالِ وَالْفَسَادِ وَإِنَّمَا خَالَفُوا
مَدْلُولَهَا لِاسْتِحْكَامِ كُفْرِهِمْ وَاسْتِمْرَارِ ضَلَالِهِمْ وَجَهْلِهِمْ فَلَمْ يَسْلُكُوا
سُبُلَ الْهُدَى وَلَمْ يَتَجَنَّبُوا طُرُقَ الرَّدَى ثُمَّ قَالَ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ
يَعْنِي عَنْ حُجَجِهِ وَآيَاتِهِ وَدَلَائِلِهِ وَبَيِّنَاتِهِ الَّتِي بِهَا يَتَوَصَّلُ النَّاظِرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ
وَتَفَرُّدِهِ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَلُزُومِ الْإِلَهِيَّةِ بِتَبَارُكِ اسْمِهِ وَبِهَا يَعْتَبِرُ وَيُخْلِصُ
عِبَادُهُ بِصِدْقِ عُبُودِيَّتِهِ ۝ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مَا وَجْهُ الْحِكْمَةِ
فِي جَعْلِ بَعْضِ الْقُرْآنِ مُتَشَابِهًا يَتَعَلَّقُ بِظَاهِرِهِ الْمُبْطِلُونَ وَيَتَوَهَّمُ مِنْهُ
بِهِ الضُّلَّالُ وَلَوْ كَانَ كُلُّهُ مُحْكَمًا لَزَالَتْ شُبَهُ ذَوِي الضَّلَالِ الْمُتَعَلِّقِينَ
بِظَاهِرِهِ بِالْإِشْكَالِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا أَنْزَلَ
الْمُتَشَابِهَ مِنْهُ بَعْثًا لِلْعُقَلَاءِ عَلَى النَّظَرِ وَحَثًّا عَلَى إِجَالَةِ الْخَوَاطِرِ وَالْفِكَرِ
الْمُتَصَيِّبَةِ لِلْعِلْمِ لِئَلَّا يَتَّكِلَ عَلَى الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادِ تَدْقِيقِ النَّظَرِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ
تَقْضِ الْأَنْظَارُ وَالْأَفْكَارُ وَتَحْقِيقُ الْاعْتِبَارِ أَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَنِ

الله حق لجوز جاهل أن يكون الخبر الذي جاء به غير صدق فتبطل عنده
دلالة السمع وفايدته وحاجة الناس الى معرفة وجوه ذلك
ماسة واليها داعية فأما ظهور منزلة الفضلاء على
غيرهم من الأغبياء بكشف معانيه وإبانة سره وخافيه بإحكام
النظر فيه فواضح لايح ولو جعله كله محكما لاستوى في الفضيلة بمعرفة
معانيه كل عارف باللغة العربية فلم تظهر فضيلة الفاضل على
نقيصة الناقص ولم يلتبس على أحد منهم ما أريد به فيتساوى الناس
في معرفة العلم به على أن مصلحة العباد في إنزال القرآن بينة
واضحة لحصول العلم لهم بما تضمنه من المواعظ والزواجر والنواهي
والأوامر ومعرفة اختلاف الأحكام في النقض والإبرام فما كان منه
محكما وما كان منه متشابها يشتركان في مصلحتهم والمتشابه
منه قد يأتي في المختلف فيه بينهم في أمر دينهم فمن ذلك
قوله سبحانه ثم استوى على العرش فاللغة العربية محتملة أن
يكون كاستواء الجالس على مقره واستقراره فيه وتمكنه منه ومحتملة
أن يكون بمعنى الاستيلاء ومما يدل على هذا الوجه الثاني قول الشاعر

فلما علونا واستوينا عليهم تركناهم صرعى لبشر وجائز
وهذا ما لا شبهة في أن المراد به الاستيلاء لبطلان أن يراد به
الجلوس عليهم بغير شك ومثله قول الآخر
ثم استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق
لبطلان أن يريد أنه جلس على حملة العراق وإنما أراد أنه استولى عليها
بالملكة والقدرة وإذا بطلت نسبة أحد الجائزين في وضع اللغة
إليه تعالى وإجازته عليه وهو الجلوس بقي الآخر وهو الاستيلاء
وقد جاء في تفسير الآية وهي قوله سبحانه إن ربكم الله الذي
خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش أنه لما
فرغ من خلق السموات والأرض استولى على خلق العرش وإيجاده
ومما يوجد ذلك ما دل الدليل عليه من انتفاء الجسمية ونصرفاتها
وحالاتها عنه لثبوت حدوث الأجسام بواضح الدليل وثبوت قدمه
تعالى بمحكم الدليل ولتعذر إخذ الجسم على كل جسم بغير شك
ولا مرية فإن قيل إنه سبحانه قال إنما أمرنا لشيء إذا
أردناه أن نقول له كن فيكون وقال في هذه الآية المقدم ذكرها

خلق السموات والأرض في ستة أيام فما المقتضي لذلك والجواب
انه تعالى انما فعل ذلك في الأيام المعدودات وأخبر به لعلمه بأن
سيكون من عباده من يعتقد بجهله وعدم فطنته أنه تعالى موجب
لأفعاله غير مختار والموجب لا يستحق مدحا ولا ثناء ففعل
ذلك ردا عليهم وإبطالا لقولهم وعكسا لمعتقدهم ٥ ومما
يؤكد انتفاء الجسمية عنه قوله تعالى ليس كمثله شيء وقوله سبحانه
أيضا ولم يكن له كفوا أحد أي مثلا فأوجب الدليل إعادة
المتشابه إلى المحكم في معناه ٥ ونظير ذلك في رد المتشابه
إلى المحكم قوله تعالى ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به فظاهره سؤال
الإعفاء من تكليف المشاق ومحتمل سؤال أن لا يكلفهم ما لا
يطاق وأحدهما وهو تكليف ما لا يطاق غير جائز منه تعالى
بدليل قوله سبحانه لا يكلف الله نفسا إلا وسعها فوجب رد
المتشابه فيها إلى المحكم إلى غير ذلك من أمثاله وأضرابه الذي
يقتضي الدليل رد متشابهه إلى محكمه وجوبا لا مفر منه ولا محيد عنه
ومما تمسكت الجبرية أيضا به وجعلته شبهة لسوء

محتمل صح

رايها ومعتقدها قوله تعالى حكاية عن نوح النبي عليه السلم
مخاطبا لقومه ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله
يريد ان يغويكم هو ربكم واليه ترجعون وقالوا ظاهر قول
نوح عليه السلم للكافرين من قومه ومعناه انكم لا تنتفعون
بنصحي في دعائي اياكم وامري لكم بالايمان وترك الكفر والعدوان
ان كان الله يريد بكم الكفر والغواية والشرك والضلالة
والجواب المبطل لما ذهبوا اليه ان الاغواء في قوله يريد
ان يغويكم محمول على الغي وهو الخيبة اي يخيبكم ومنه قول الشاعر
فمن يلق خيرا يحمد الناس امره ومن يغو لا يعدم على الغي لايما
اي من يخب فيكون على هذا معنى قول نوح عليه السلم ولا ينفعكم
نصحي في دعائي اياكم الى الايمان بالله مع اصراركم على الكفر الذي
بسببه يخيبكم الله من ثوابه ويحرمكم الوصول اليه على ان
العقاب قد سماه الله سبحانه غيا في قوله فخلف من بعدهم خلف
اضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا والغي هاهنا
الشر والخيبة في قول ابن عباس وابن زيد وقال عبد الله بن مسعود

وقد زعمت ليلى باني فاجر النفسي تقاها ام عليها فجورها
نمقه السيد يحيى

الغي واد في جهنم وقيل معناه يلقون مجازاة غيهم فيكون المراد
بغوايته يريد أن يغويكم على هذا الوجه أن يعاقبكم بإغوائكم وقيل أعمالكم
فلا ينفعكم نصحي مع إقامتكم على الكفر بالله وإنما ينفعكم الإقلاع
عنه والتوبة منه ومن الشاهد بذلك ما تقدم قبل هذه الآية من
الحكاية عنهم واستعجالهم عقاب الله تعالى في قوله قالوا يا نوح
قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين قال
قال إنما يأتيكم به الله إن شاء وما أنتم بمعجزين ولا ينفعكم نصحي
إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم وإليه
ترجعون ٥ وقد قيل أيضا في ذلك إن طائفة من قوم نوح
كانوا قائلين بالجبر فبين لهم بقوله بطلان رأيهم وفساد قولهم
ومعتقدهم فكأنه قال إن كان الأمر على ما تذهبون إليه وتقولون
عليه من أن الله تعالى يفعل فيكم الكفر والضلال والغي والفساد فما
ينفعكم نصحي ولا تنتفعون به على تقدير ما تعتقدون من فساد قولكم
وسوء رأيكم ومخالفتي فيما أعتمده من النصح إذا نصحت لكم
وهذا وجه حسن واضح والصواب كما تقدم والتمسك به راجح ٥

ومما تمسكت به الجبرية من الآي المتشابه قوله تعالى ومكروا
ومكر الله والله خير الماكرين وقالوا انكر مضمر نسبة القبيح اليه
تعالى والمكر قبيح وقد نسبه الى نفسه بقوله ومكر الله وانتم ايها الحي
قال والله خير الماكرين فجعل مكره اولى من كل مكر وجب لنسبة
القبيح اليه وان ثبت انها قبائح فيلزم على رايكم ان يكون فعل المكر
الذي هو قبيح والجواب ان نقول ان الله تعالى منزه عن فعل القبيح
لان القبيح لا يفعله الا من هو جاهل بقبحه او محتاج الى فعله على ما تقدم
الكلام فيه وهو سبحانه منزه عن الامرين معا واذا تخلص الخصوم باي
من المتشابه تضمن ما يظن فيه نسبة قبيح اليه مثل هذه الآية نفينا
ذلك عنه بالتاويل الواضح بيانه وذلك ان قوله تعالى ومكروا اي
اضمروا الكفر ومكر الله اي جازاهم عليه بالعقوبة فاضاف المكر
الى نفسه الكريمة وان كان في اصله يلزم ادخاله الكلام وذلك نظير قوله سبحانه
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم اي جازوه باعتدائه
والجزاء على الاعتداء لا يكون اعتداء وانما هو جزاء الاعتداء وهذا من
ضروب البلاغة لانها تقع على وجوه اربعة احدها المزاوجة كما في

هذه الآية ومكروا ومكر الله ومثله قوله تعالى نسوا الله فنسيهم أي تركوا
طاعته فتركهم من ثوابه لأنه تعالى منزه عن النسيان الذي يطرأ على قلوب
ذوي القلوب والثاني من وجوه البلاغة التجانس كقوله تعالى يخافون
يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار لتجانس تتقلب للقلوب والثالث
منها التطابق كقوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فنصب خيرا لمطابقة
الجواب للسؤال والرابع منها المقابلة كقوله تعالى وجوه يومئذ
ناضرة إلى ربها ناظرة أي لرحمة ربها منتظرة لمقابلة قوله ناضرة بقوله
ناظرة ووجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها فاقرة وعلى ذلك قول الشاعر

واعلم وأيقن أن ملكك زائل واعلم بأنك ما تدين تدان

أي بما تجزي تجزى والأول ليس بجزاء وإنما هو ابتداء الفعل ٥
وقال السدي المراد بالمذكور في الآية أنهم مكروا بالحيلة على المسيح
لقتله ومكر الله بردهم بالخيبة لإلقاء شبه المسيح على غيره ٥
وأما المكر فأصله الاحتيال والخديعة يقال منه مكر به يمكر فهو
ماكر ومكار والفرق بين المكر والحيلة أن الحيلة تكون لإظهار ما يعسر
من الفعل من غير قصد إلى الإضرار بالممكور والمكر حيلة عليه توقعه في مثل

الوهق والمكر أيضا الالتفاف ومنه المكر ضروب من الشجر مثل الوغل
ونحوه لالتفافه يقال منه وغل الرجل يغل وغولا أي دخل في الشجر وتوارى فيه
ويقال أيضا توغل في الأرض إذا سار فيها فأبعد والإيغال السير السريع
والانبعاث فيه والممكورة من النساء الملتفة المطوية الخلق يقال امرأة
ممكورة الساقين أي خدلاء والمكور ضرب من الشجر الواحد مكر ومنه
قول العجاج فحط في علقى وفي مكور والمكر أيضا المغرة يقال منه
مكر مكره فامتكر أي خضبه فاختضب ومنه قول القطامي
بضرب تهلك الأبطال فيه وتمتكر اللحى منه امتكارا
فهذه الوجوه تبطل قبح المكر المنسوب إلى الله تعالى في الآية ٥
ومما سألت الجبرية عنه على سبيل المعارضة أن
قالوا أخبرونا كيف تعبدنا الله سبحانه بالدعاء في قوله ربنا لا تؤاخذنا
إن نسينا أو أخطأنا وأنتم قائلون ومعتقدون أن النسيان من فعله تعالى
في الناسي ولهذا يسقط التكليف عنه في حال نسيانه والجواب
أنا لا نمنع كون المراد بالنسيان في هذه الآية السهو وانتفاء العلم فيكون
الدعاء والسؤال في ترك المؤاخذة بذلك على وجه الرغبة والانقطاع

اليه تعالى والحاجة الى مسئلته سبحانه به وفقرا اليه وتذللا
وخضوعا لديه مع العلم بسعة جوده وعاطفته وتنزل مواخذته
بذلك ونظائره ومن الجايز المعلوم صحته حمل النسيان المشار اليه في
هذه الآية على أن المراد به الترك للفعل مع الذكر له على معنى قوله
سبحانه ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما اي
فترك ما أمر به فلهذا قال تعالى وعصى آدم ربه فغوى ولو لم يكن
تركا لما سماه معصية وقد تكلمنا على ذلك كلاما مستوفى في
مسئلة التنبيه على وجوب التنزيه فمن أراده وقف عليه من هناك
ومن ذلك ايضا قوله سبحانه نسوا الله فنسيهم اي تركوا طاعته
فتركهم من رحمته وثوابه ومنه قول القايل لصاحبه لا تنسني من
عطيتك اي لا تتركني من ايصالها الي ومنه قول الشاعر
ولم أر عند الجود للجود قاليا ولا كيوم الروع للطعن ناسيا
اي لم أكن تاركا للطعن في الحرب والدليل على صحة كون النسيان بمعنى
الترك ايضا قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم اي وتتركون
أنفسكم فلا تأمرونها بفعل البر ٥

وَمِنْ بِدَعِ الْجَبْرِيَّةِ الَّتِي بَطَلَانُهَا الْوَاضِحُ بُنْيَانُهَا الْمُنَافِيَةُ
لِلْحِكْمَةِ الْمُحْكَمَةِ وَالصَّنْعَةِ الْمُبْرَمَةِ تَجْوِيزُهُمْ مِنَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ تَكْلِيفَ
مَا لَا يُطَاقُ الْمُكَلَّفُونَ وَيَعْجِزُ عَنْهُ الْقَادِرُونَ وَتَخْصِيصُهُمْ بَعْضَ الْأَفْعَالِ
بِهَذَا الْوَصْفِ وَتَعْيِينُ مَا عَيَّنُوهُ لِذَلِكَ بِالْجَهَالَةِ الْوَاضِحَةِ وَالْعِبَارَةِ الْفَاضِحَةِ
وَالْغَفْلَةِ الشَّاهِدَةِ بِهَا أُصُولُ مَذْهَبِهِمْ وَعَقْدُ مُعْتَقَدِهِمْ فَإِنَّا إِذَا اعْتَبَرْنَا
مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ حَالِ الْأَفْعَالِ جَمِيعِهَا حَسَنِهَا وَقَبِيحِهَا وَخَيْرِهَا وَشَرِّهَا
وَأَوَامِرِهَا وَنَوَاهِيهَا وَنَفْعِهَا وَضَرِّهَا وَجَدْنَاهَا عَلَى قَوْلِهِمْ بِأَشَرِّهَا
تَكْلِيفًا لِمَا لَا يُطَاقُ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ مَا يَسْمُونَهُ بِهَذِهِ السِّمَةِ
وَيُشِيرُونَ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ بِهَذِهِ الْإِشَارَةِ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَمْ
يَفْعَلْهُ وَلَمْ يَصْدُرْ عَنْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ وَلَا مُسْتَطِيعٍ لِفِعْلِهِ فَلَمْ يَصِحَّ
وُقُوعُهُ مِنْهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ وَذَهَلُوا عَمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَاعْتَقَدُوهُ
مِنْ أَنَّ الْأَفْعَالَ بِجُمْلَتِهَا وَتَفْصِيلِهَا فِعْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَاصْنَعُ الْمُكَلَّفِينَ
فِيهَا وَلَا اقْتِدَارَ لَهُمْ عَلَى فِعْلِهَا وَأَنَّهَا فِعْلٌ لَهُ دُونَهُمْ فَالْوَجْهُ الْجَامِعُ
بَيْنَ الْمُتَعَذِّرِ مِنْهَا وَبَيْنَ الْمُمْكِنِ اتِّقَاءُ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ لِشَيْءٍ مِنْهَا
وَصُدُورِهَا عَنْهُمْ فَقَدْ اشْتَرَكَ الْمُمْكِنُ وَالْمُتَعَذِّرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي ذَلِكَ

على رأيهم ومذهبهم فوجب الحكم عندهم بأنها بجملتها تكليف ما
لا يطاق ولا معنى لاختصاص بعضها بهذا الوصف دون بعض لأن
حصول التعذر بالإمكان أن لا يقع الفعل ممن كلفه وهذا حاصل من
جهة الأفعال التي يأمر الحكيم سبحانه بفعلها ويكون هو الفاعل لها فقبح
منه ولا يقع من المأمور بها فوضح ما ذكرناه واتضح جهلهم وعدولهم
عن الصواب إلى الخطأ وعن الحق إلى الباطل المنافي للدين والمباين لليقين
لكنهم خصصوا بهذه التسمية وسموا بهذه التسمية ما كان مستحيلا في
نفسه ومحالا وقوعه في ذاته وجوزوا على الحكيم سبحانه تكليف ذلك
جهلا بحكمته وتعويلا على سوء اعتقادهم وفيه فضلوا ضلالا بعيدا
ثم نذكر الآن بعد هذه المقدمة تفصيل ما ذهبوا إليه وإبطال
ما عولوا عليه قال بعض الأشعرية في كتاب صنفه اتفق
أهل الحق على أنه يجوز أن يكلف الله تعالى من لا يقدر على ما كلفه
واختلفوا في هل يجوز أن يكلف الله تعالى العاجز والزمن السمين
والضرير نقط المصاحف والإنسان خلق الأجسام وخلق مثل القديم
وجعل القديم محدثا والمحدث قديما فمنع بعض أهل الحق من ذلك وأجاز

آخرون وهم الصبيون المجنون فسماهم أهل الحق وهم عنه معزلون ومنه بمنأى
ومبعد ووصف من أجاز على الحكيم سبحانه ما يستقبحه لنفسه إن أنصفها
وعدل عليها أن يكلف الرمن السعي والضرير نقط المصاحف الإنسان
خلق الأجسام وخلق مثل القديم وجعل القديم محدثا والمحدث قديما
فشهد لمن أجاز فعل المستحيلات في أنفسها والأباطيل التي لا يصح في أدلة
العقول تجويزها بالإصابة خصوصا قوله وخلق مثل القديم وجعل
القديم محدثا والمحدث قديما وهذا مما يستعاذ من فساد
عقل مجوزه وعدم بصيرته وتمييزه خصوصا قوله وخلق مثل القديم
وجعل القديم محدثا والمحدث قديما لشهادة العقول السليمة أن
مجرد ذلك مع ثبوت استحالته ووجوب بطلانه بريء من السلامة عري
من السلامة لأن القديم والاصطلاح العقلي هو الموجود فيما لم
يزل والمستمر الوجود فيما لا يزال فكيف يجوز ويصح خلق مثله والمخلوق
هو مسبوق العدم والكائن بعد أن لم يكن وكذلك جعل القديم
محدثا وجعل المحدث قديما وهذا من أعجب الأقوال وأغربها وهو
جعل ما وجد بعد العدم موجودا فيما لم يزل وهذه أمور مستحيلة في

أنفسها لا يصح كونها مقدورة لقادر ولو كان أقدر القادرين بوجه
ولا سبب لكن محكم الجهالات يسني مثل هذه المقالات وأما
قوله واتفقوا جميعا على أنه لا يجوز أن يكلف الله تعالى الجماد فعجيب
لإجازتهم تلك المستحيلات التي لا يتصور جوازها في تحقيق ولا وهم
ولا تقدير واتفاقهم في أمر الجماد على نفي ما يصح تصوره وحصوله بأن
يجعل الله تعالى الجماد حيا قادرا ويبنيه بنية يصح ذلك فيها فإنه
ممكن في اقتدار الله تعالى غير مستحيل في نفسه ويشهد بصحة ذلك
ما فعله سبحانه بعصا موسى عليه السلم بأن جعلها باقتداره البديع
حية تسعى وهكذا من جانب الحق ولازم الباطل بتصور المستحيل ممكنا
والممكن مستحيلا والله المشكور على الهداية إلى سواء السبيل ٥
فأما الكلام على أنه سبحانه لم يكلف غير القادر المستطيع فهو ما
بيناه من حقيقة القدرة وأنها البنية الصحيحة السوية التي هي شرط
في وجوب القدرة والاتفاق بيننا وبينهم حاصل على أنه سبحانه لم يكلف
إلا الصحيح الذي يمكن خلق القدرة فيه وأنه أسقط تكليف القيام إلى الصلاة
عن المقعد وأسقط فرض الحج عن العاجز عن الركوب وأسقط فرض الزكاة

عن الفقير الذي لا مال له فكذلك ساير التكاليف لا يجوز منه تعالى أن يكلفها
من لا يقدر على فعلها ولا يستطيعها وقد ورد السمع في ذلك مؤكدا لدليل
العقل بالمحكم من الآي وهو قوله سبحانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها
وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها أي ما يسعه اقتدار المكلف
وما آتاه الاقتدار عليه وقد ثبت لنا بضرورة العقل قبح تكليف كل ما لا
يطيقه المكلف سواء كان التكليف من القديم تعالى او من المكلفين بعضهم
لبعض وقبح ذلك من الله جل جلاله مع حكمته البالغة وعدله الوافي وتنزهه
عن فعل ما يقبحه العقل واستغنائه عن ما ينافيه ويضاده العدل أعظم
وقبحه في الشاهد منا واضح البرهان يأباه كل أبي النفس مترفع
القدر متنزه عن العدوان والظلم فالعلم بقبح ذلك شاهدا وغايبا معلوم
ضرورة لا يدفعه الا مباهت مكابر لا يعبأ به ولا يصغى الى قوله وذلك
جار في قبحه من كل من صدر عنه لكونه تكليف ما لا يطاق مجرى
قبح الظلم من كل من صدر عنه لكونه ظلما على أن بعض الجبرية
كابر في قبح تكليف ما لا يطاق وادعى حسنه وذلك محال لا يلتفت اليه
ولا يدفع ثبوته بمكابرة ولا تغني فتيلا ولا نقيرا وتعلق من رغب منهم

عن الكعبية بأن قال إن وقوع الإيمان من الكافر ممكن بشرط أن لا يكون كفرا
ولا يكون إيمان يحصل حصول الإيمان منه هو صلة عن الكفر فيخرج ذلك عن
تكليف فعله الكفر والإيمان مجتمعين والجواب عما تعلق به من
زاد أن الإيمان إنما يصح وقوعه من الكافر بعد وجود كفر منه متقدم
عليه أو عدم كفر متقدم عليه أو علم إيمان فيه يصح منه فعل كل
واحد من الإيمان والكفر بدلا من الآخر فأما صحة فعله الإيمان
مع حصول الكفر ومع اجتناب قدرته الكفر فلا تخلص من اجتماع
الإيمان والكفر معا ولا يغني اشتراط أن لا يكون كفرا لأن ما هو ثابت
مدخل للشرط فيه كما لا يجوز أن يقال في صفته تعالى إنه غير عالم بشرط أن
لا يكون كان عالما وكذي في قدير وقادر وغير ذلك من صفاته الثابتة له
تعالى ومما احتجت به الجبرية على جواز تكليف ما لا يطاق
قوله تعالى للملائكة أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين قالوا
ولم يكن لهم علم بالأسماء فيقدروا على الإنباء فكان ذلك تكليفا
لما لا يستطيعون ولا يقدرون عليه والجواب أن الملائكة
كانوا قادرين مطيقين للإنباء بالأسماء لو كانوا علموا بها وإنما منعهم

عدم العلم عن ايقاع الفعل فخرج ذلك عن تكليف ما لا يطاق وانما ما
لا يطاق الذي قالت الجبرية بجوازه هو الذي يعجز القادر عن فعله من
كل وجه وعلى كل تقدير ثم ان الغرض بهذا الامر الصادر عن الله
سبحانه هو تبيين عجزهم وتحد لهم ليعلم انهم لا يقدرون عليه ما
لم يعلمهم به ويطلعهم عليه ويدل على ان الغرض ما اشرنا اليه انتفاء
الحكم عليهم بانهم عاصون له تعالى اذ لم ينبئوا بالاسماء ولو كان على غير
وجه التحدي لحكم عليهم بالعصيان ٥

الفصل السابع

في الهدى والضلال وابطال معتقد الجبرية

فيهما بواضح المقال

ذهبت الجبرية الى ان من اهتدى من العباد فان الله اجبره على هدايته
وان من ضل فان الله اجبره على ضلالته على قاعدتهم الواهية في اضافة
افعال العباد اليه تعالى دونهم وانه لا فعل لهم في خير ولا شر ولا نفع
ولا ضر ولا هدى ولا ضلالة ولا اعوجاج ولا استقامة سوى الكسب
الذي ادعاه بعضهم ظنا انهم في هذه الدعوى متمسكون بمعقول او

معتصمون بمعلوم غير مجهول وهم من ذلك قاصون وعنه مبعدون
وقد قدمنا الكلام على الكسب مستوفى وبينا انه على رايهم غير مفهوم
ولا معقول وان حقيقته ان يكون فعلا للكاسب كسائر افعاله الصادرة
عنه والواقعة منه وكذلك قدمنا الكلام مستوفى على بطلان ارائهم
في نسبة الافعال الى غير فاعليها النائية عن نهج السبيل القاصية
عن وضح الدليل واعلم ان الهدى ياتي في الوضع العربي
والعرف الشرعي على وجوه متعددة يتميز كل وجه من غيره بالمعنى
المراد به والقرينة التي تقارنه وتعرب عن سببه فمنها ان
تراد به الدلالة من الله تعالى اليه والارشاد الى الحق باللطف فيه
والتوفيق له وفعل العلوم الضرورية في قلوب العباد التي تحصل بها
الهداية وهي المعبر عنها بالعقل فيكون من فعله تعالى بالمكلف ليهتدي
اليه تعالى بهذه المقدمات الداعية اليه والدالة عليه لانه سبحانه بهذا
المعنى قد هدى جميع عباده المكلفين من المؤمنين والكافرين ونهج لهم سبل
الهداية وبينها ودل عليها ودعا اليها ولو انه كلفهم الهداية من غير دلالة
عليها ولا ارشاد اليها لكان تكليفا لما لا يطاق لانسداد طرقه لان وصول

المكلف الى ما كلف العلم به من غير دلالة عليه غير مقدور له
وعليه قوله تعالى من يهد الله فهو المهتدي وقوله تعالى
ولقد جاءهم من ربهم الهدى وقوله سبحانه شهر رمضان الذي
أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فقوله
هدى للناس يدل على عمومه لجميع المكلفين وقوله تعالى وما
منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم إلا أن
تأتيهم سنة الأولين أو يأتيهم العذاب قبلا وقوله تعالى وأما
ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فأخذتهم صاعقة العذاب
الهون بما كانوا يكسبون ولو كانت الهداية إجبارا
على قولهم الباطل لما قدروا على العدول عنها والتعوض بالعمى منها
وهو الضلال حتى أخذتهم صاعقة العذاب والانتقام ومن ذلك
قوله إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا أي بينا له
طرق الهداية فإن سلكها اهتدى وكان شاكرا لدلالتنا عليها وإن تجنبها
كان كفورا وعادلا عن الانقياد إليها ومنه قوله تعالى لنبيه
الأطهر صلى الله عليه وآله وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم إخبار
بأنه يبين لعباد الله طرق هدايتهم إلى الحق ليسلكوها وطرق ضلالتهم

ليجتنبوها ومنه قوله سبحانه وهديناه النجدين وقال
في ذلك صلى الله عليه وآله ألا إنهما النجدان نجد الخير ونجد الشر
فما جعل نجد الشر إليكم أحب من نجد الخير ولم تؤتوا إلا من قبل
أنفسكم ∴ ومعنى النجدين الطريقان طريق الخير وطريق الشر
وروي عن مكحول أنه كان يقول لمن يخلوا به لم تؤتوا إلا من قبل
أمرائكم فبين تعالى في هذه الآي المتقدمة أنه آتى عباده
الهدى ونهج لهم سبيله وأوضح دليله على الوجه الذي ذكرناه فمن
اتبع الدلالة اهتدى ومن حاد عنها بسوء رأيه وقبح اختياره ضل
وهوى وخاب من قبل نفسه وغوى ٥ ومنها ما تكون
الهداية من فعل المكلف نفسه وهو الاهتداء إلى الحق والإيمان
بالله وتصديق أنبيائه ورسله وتحصيل المعارف والعلوم العقلية
بالفكر والنظر في الأدلة وما يتبع ذلك من تحصيل العلوم الشرعية والعمل
بموجبها فما كان كذلك من فعل المكلف نفسه وحسن اختياره فبه
يستحق المدح وحميد الثواب وجميل الجزاء في المآب وعلى ذلك قوله تعالى
فمن تبع هداي فجعل اتباع الهدى إلى المكلف وفعلا من أفعاله

وَيُوصَفُ لِذَلِكَ بِأَنَّهُ مُهْتَدٍ وَيَكُونُ فِعْلُهُ الِاهْتِدَاءَ مُتَرَتِّبًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ
مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْأَوَامِرِ وَالْأَلْطَافِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِرْشَادِ ۝
وَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الْهِدَايَةِ فِي الْعُرْفِ الدَّلَالَةُ وَالْإِرْشَادُ عَلَى الطَّرِيقِ
لِمَنْ كَانَ ضَالًّا عَنْهُ وَمِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ هَدَيْتُ فُلَانًا الطَّرِيقَ وَإِلَى الطَّرِيقِ
أَوْ هَدَانِي فُلَانٌ إِلَى الطَّرِيقِ إِذَا دَلَّهُ عَلَيْهِ وَأَرْشَدَهُ إِلَيْهِ وَلِهَذَا قِيلَ لِكُلِّ
مُرْشِدٍ هَادٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ
يَعْنِي دَلَالَةً يَسْتَدِلُّونَ بِهَا مِنَ الضَّلَالَةِ وَنُورًا يَسْتَضِيئُونَ بِضِيَائِهِ مِنَ
الْجَهَالَةِ وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ الْمُتَّقِينَ بِكَوْنِهِ هُدًى لَهُمْ وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا
فِي هِدَايَتِهِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ سَائِرِ الْمُكَلَّفِينَ فَلِانْتِفَاعِ الْمُتَّقِينَ بِهِدَايَتِهِ دُونَ مَنْ
عَدَاهُمْ مِمَّنْ لَمْ يَهْتَدِ بِهِ فَلِذَلِكَ خَصَّصَهُمُ بِالذِّكْرِ وَمِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ هَذَا
حَصَلَتْ لَهُ مَنَافِعُ وَمَصَالِحُ وَمَرَاحٌ فِي وَسَنَةٍ مِنَ السِّنِينَ هَذِهِ سَنَتُهُ وَإِنْ كَانَتْ
مُضَافَةً إِلَى سَائِرِ الْخَلْقِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَيْهِمْ وَعُمُومِهَا لَهُمْ لَكِنْ خَصَّ الْقَوْلَ لَهُ
بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ لِانْتِفَاعِهِ فِيهَا بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ
قَوْلُهُ تَعَالَى اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ أَيْ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ بِالتَّوْفِيقِ لِطَاعَتِكَ وَالْأَلْطَافِ

فيها وأعنتهم على فعلها فهذا كالتخصيص لأن كل سبيل من سبل
الحق فهو صراط مستقيم والمراد به دين الحق المتضمن اعتقاد توحيد
الله وعدله وولاية من أوجب الله ولايته وطاعة من أوجب طاعته
وأما المستقيم فهو من الاستقامة وهي الاستواء وهو نفي الاعوجاج
وقيل فيه ما هو مروي عن النبي وعن علي عليهما الصلاة والسلام
وابن مسعود أيضا انه كتاب الله المجيد وروي عن ابن عباس
وجابر أنهما قالا ان المراد به الاسلام وقيل المراد به دين
الله الذي لا يقبل من العباد سواه ومنها كونه بمعنى
الهداية الى طريق الجنة للإثابة فيها بالنعيم المقيم على ما قال تعالى
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجري من تحتهم
الأنهار في جنات النعيم ونظيره [illegible] بإيمانه والذين قتلوا في سبيل
الله فلن يضل أعمالهم سيهديهم ويصلح بالهم ويدخلهم الجنة عرفها لهم
ولا هداية بعد القتل ومفارقة الحياة وانقطاع التكليف الا الى
دار النعيم والثواب المقيم ومثله قوله تعالى ويهدي اليه من أناب
ومنها كونه بمعنى تثبيت المهتدي وزيادته كقوله تعالى

وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ يَعْنِي لُطْفَهُ فَازْدَادَ
هُدَاهُمْ وَشَرَحَ بِهِ صُدُورَهُمْ وَثَبَّتَ الْهُدَى فِي قُلُوبِهِمْ ۝ وَقَالَ
بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي ذَلِكَ الْهِدَايَةُ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لِلْإِنْسَانِ تَجِيءُ عَلَى أَرْبَعَةِ
أَوْجُهٍ الْأَوَّلُ الْهِدَايَةُ الَّتِي عَمَّ بِجِنْسِهَا كُلَّ مُكَلَّفٍ مِنَ الْعَقْلِ وَالْفِطْنَةِ
وَالْمَعَارِفِ الضَّرُورِيَّةِ وَالثَّانِي الْهِدَايَةُ الْحَاصِلَةُ لِلْإِنْسَانِ بِدُعَائِهِ
تَعَالَى إِيَّاهُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَمَا تَضَمَّنَهُ الْوَحْيُ فِي الْكِتَابِ
الْمُنَزَّلِ وَالثَّالِثُ التَّوْفِيقُ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ مَنِ اهْتَدَى وَهُوَ الْمَعْنِيُّ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَالرَّابِعُ الْهِدَايَةُ فِي الْآخِرَةِ
إِلَى الْجَنَّةِ وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ وَيُدْخِلُهُمُ
الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ۝ وَهَذِهِ الْهِدَايَاتُ الْأَرْبَعُ مُتَرَتِّبَةٌ فَإِنَّ مَنْ لَا أَصْلَ لَهُ
الْأُولَى لَا أَصْلَ لَهُ الثَّانِيَةَ بَلْ لَا يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ وَكُلُّ هِدَايَةٍ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى
أَنَّهُ يَمْنَعُ الظَّالِمِينَ وَالْكَافِرِينَ مِنْهَا فَهِيَ الْهِدَايَةُ الثَّالِثَةُ وَهِيَ التَّوْفِيقُ الَّذِي
اخْتَصَّ بِهِ الْمُهْتَدُونَ ۝ وَمِنْ وُجُوهِ الْهُدَى أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ
قَوْلُهُ زِيَادَةُ الْأَلْطَافِ لِمَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَتَقَبَّلُ اللُّطْفَ وَيُؤْمِنُ وَعَلَيْهِ تَعَالَى وَيَهْدِي
إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا أَيْ

نَدُلُّهُمْ عَلَى الْعَمَلِ الْمُوصِلِ إِلَى الثَّوَابِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ
يَهْدِ قَلْبَهُ وَمِنْهَا كَوْنُهُ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ وَالْإِظْهَارِ وَالْبَيَانِ
كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ وَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ۝
وَقَدْ عَارَضَتِ الْجَبْرِيَّةُ بِشُبْهَةٍ بَاطِلَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ بِأَنْ قَالُوا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ تَعْلِيمَنَا سُؤَالَهُ الْهِدَايَةَ
فَلَا تَخْلُو هَذِهِ الْهِدَايَةُ الْمَسْئُولَةُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِسُؤَالِهَا الدَّلَالَةَ
عَلَيْهَا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ طَلَبَ فِعْلِهَا فِينَا بِإِيجَادِ الْإِيمَانِ الَّذِي بِهِ
نَكُونُ مُهْتَدِينَ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الدَّلَالَةَ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ
تَعَالَى قَدْ فَعَلَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْهُدَى لِعِبَادِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَسْأَلَهُ أَنْ
يَفْعَلَ مَا قَدْ فَعَلَهُ وَإِذَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِسُؤَالِ
الْهِدَايَةِ طَلَبَ فِعْلِهِ تَعَالَى الْإِيمَانَ فِينَا فَيَكُونُ فِعْلًا لَهُ لَا لَنَا لِأَنَّهُ
الْقِسْمُ الثَّانِي الَّذِي بَعْدَ إِبْطَالِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الْمَاضِي ۝
وَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ إِنَّ حَصْرَكُمْ ذَلِكَ فِي الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ
بَاطِلٌ لِصِحَّةِ حُصُولِ قِسْمٍ آخَرَ غَيْرِهِمَا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِسُؤَالِ
الْهِدَايَةِ فِعْلَ الْأَلْطَافِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهَا وَالدَّلَالَةَ عَلَيْهَا الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا

المؤمن ويزداد صدره بها انشراحا وإيمانه اتضاحا ولذلك تسمى
الألطاف هداية بدلالة قوله تعالى والذين اهتدوا زادهم هدى أي زادهم
ألطافا داعية إلى زيادة الهدى وتمكن أسبابه وأما منعهم أن
يكون المراد بالهداية الدلالة وتعليلهم ذلك بأن الله سبحانه قد فعلها
فخطأ لجواز أن نسأله الزيادة في الدلالة لا أصل الدلالة والمراد
بذلك أن يقوي الخواطر لتيسير إدراك أدلة أخرى بعد إدراك الأدلة
الأولى ولا شبهة في أن تتابع الأدلة وترادفها مما يزيد في الهدى
وأما قولهم إنه لا يجوز أن نسأل الله سبحانه فعل ما قد
فعله فباطل لأن من الجائز سؤاله تعالى فعل ما قد فعله وسؤاله أن لا
يفعل ما لا يجوز أن يفعله والدليل على صحة ذلك ما ورد في
كتابه المجيد وندبنا إلى فعله وتعبدنا به لمصلحة هدانا إليها
ودلنا عليها فمن ذلك قوله سبحانه حاكيا عن ملائكته الذين
لا يسألون إلا الجائز سؤاله لعصمتهم عن الخطإ والزلل وهو قولهم
ربنا اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم وذلك
ما لا شك في فعله بهم قبل سؤال الملائكة لهم ومن ذلك

قوله رب احكم بالحق والعلم القطعي حاصل أنه لا حكم إلا بالحق
ومن ذلك ما تعبدنا به وندبنا إليه من سؤاله أن يصلي على نبيه
ورسوله في قوله إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما فأمر بسؤال الصلاة عليه مع حصول الصلاة
عليه على ما أخبر به في أول الصلاة ٥ ومن ذلك ما حكاه سبحانه
عن خليله إبراهيم صلى الله على نبينا وآله وعليه وآله في قوله والذي
يوم يبعثون والعلم حاصل أنه لا يخبر به على القطع واليقين ٥
ومن ذلك ما علمنا سبحانه أن نقول ولا تحملنا ما لا طاقة لنا
به والعلم الحقيقي حاصل أنه لا يكلف عباده ما لا يطيقون لعذرا
وإنصافه ولطفه ورأفته ومما يشهد بصحة ذلك ويوضحه
قوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها أي طاقتها ٥
وإنما حسن التعبد بهذا ونظائره لما يتضمن من الذلة
للمعبود سبحانه والخضوع بين يديه والخنوع لديه فلهذا
الغرض جاز لنا سؤاله أن يهدينا الصراط المستقيم أي يدلنا
عليه استهكانة له وخشوعا وإن كان قد هدى إليه جميع عباده

وسكان بلاده من الماضين والغابرين بالألطاف الواضحة والآيات
الآتية فاهتدي منهم من استعمل صحيح الفكر وضل من عمي
عن واضح النظر ٥ وهذا آخر الكتاب وخاتمة تاليفه
بتوفيق الله ولطائفه وتاييده وتسديده ووافق
ذلك يوم الخميس سابع عشر من جمادى الآخرة سنة احدى وثلثين وستمائة
كتبه مؤلفه العبد الفقير الى رحمة ربه وشفاعة جده صلى الله عليه وآله
حيدر بن محمد بن زيد بن محمد بن زيد بن احمد بن محمد بن محمد بن عبيد الله بن
علي بن عبيد الله بن علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن
ابي طالب صلوات الله عليه وعلى آبائه من ذريته وسلامه وتحياته
حامدا لله على آلائه ومصليا على جده المصطفى من بني الرحمة وآله الاكرار